مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا

â مجلة علمية دورية متخصصة محكمة â

العدد العاشر - 2012-

البحوث المحكمة لهذا العدد - باللغة العربية

مؤشرات الفجوة المعرفية لدول مجلس التعاون الخليجي بحسب برنامج البنك الدولي لعامي 1995 و 2012 د.حامد كريم الحدراوي ج الكوفة - جمهورية العراق
واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر أ.بلغنو سمية ج الشلف – الجزائر
تقييم إدارة المخاطر في النظام المالي الصيني في ظل تأثيرات الأزمة المالية العالمية أ.عائشة بن عطا الله ج الأغواط- الجزائر
الآثار الكمية لخلق منطقة تبادل حر أورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري: نموذج التوازن الحسابي العام للاقتصاد الجزائري د. قدال زين الدين ج مستغانم – الجزائر
أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة- بالإشارة إلى حالة التجربة الماليزية - أ.بدروني هدى ج الشلف - الجزائر د.قوريش نصيرةج الشلف - الجزائر
تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أ.سليمان كعوان ج عنابة- الجزائر د.أحمد جابة ج عنابة- الجزائر
الأثر المباشر و الغير المباشر للجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل " دراسة قياسية " ط.مراس محمد ج تلمسان- الجزائر

يصدرها مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر

ISSN **1112-6132**

رقم الإيداع **1112-2005**

مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا

مجلة علمية دورية متخصصة محكمة

تصدر عن مخبر البحث

العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر

تأسست سنة 2004 بمبادرة من البروفيسور محمد راتول، و هي تسعى لتكون مجلة اقتصادية دولية نموذجية بفعل الحرص الدائم على تطويرها و بفعل مساهمات السادة الأساتذة و الباحثين، تهتم بنشر البحوث والمواضيع الاقتصادية التي تشغل الفكر الإقتصادي وتطوراته، خاصة في الجزائر و بقية دول شمال إفريقيا، إضافة الى المواضيع التي تهم الإقتصاديات العربية والدولية، و هي مفتوحة لنشر بحوث الأساتذة والباحثين من داخل الجزائر ومن خارجها باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، كما تهتم بنشر المعطيات الإقتصادية عربيا و إقليميا ودوليا، و كل ما يساهم في الثقافة الإقتصادية.

ISSN : 1112-6132	رقم الإيداع: 1112-2005

البحوث المنشورة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها

جميع الحقوق محفوظة

يمنع نشر أي جزء من هذه المجلة دون الحصول على موافقة هيئة التحرير

المراسلة و الإشتراك

أ.د. محمد راتول مدير و رئيس تحرير مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا

مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف. 02000 الجزائر

هاتف/فاكس: 027-72-23-81 (00213)

البريد الإلكتروني للمجلة: revuelabomena@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني للمجلة : http://www.univ-chlef.dz/renaf

مدير المجلة و رئيس التحرير: أ.د/ محمد راتول

هيئة التحرير:

أ.د/ البشير عبدالكريم
د/ مزريق عاشور
د/ قوريش نصيرة

أمانة التحرير:

أ/ فلاق محمد
أ/ نورين بومدين

هيئة التحكيم العلمي

أ.د/ **أقاسم قادة** . جامعة الجزائر
أ.د/ **البشير عبدالكريم** . جامعة الشلف
أ.د/ **باشي أحمد**. جامعة الجزائر
أ.د/ **بلعزوز بن علي**. جامعة الشلف
أ.د/ **بلمقدم مصطفى**. جامعة تلمسان
أ.د/ **بن بلغيث مداني**. جامعة ورقلة
أ.د/ **بندي عبدالسلام** جامعة تلمسان
أ.د/ **بوجلال محمد**. جامعة سطيف
أ.د/ **بويعقوب أحمد**. جامعة وهران
أ.د/ **تومي صالح**. جامعة الجزائر
أ.د/ **حازم بدر الخطيب**.جامعة أربد الاهلية. الأردن
أ.د/ **حسن بلقاسم غصان**. جامعة الملك فيصل. السعودية.
أ.د/ **راتب جليل صويص**..الجامعة الأردنية
أ.د/ **راتول محمد**. جامعة الشلف
أ.د/ **رحيم حسين**. جامعة ب. بوعريرج
أ.د/ **رمضان الشراح**. الكويت
أ.د/ **زبيري رابح** . جامعة الجزائر
أ.د/ **زايري بلقاسم**. جامعة وهران

أ.د/ **زيدان محمد**. جامعة الشلف
أ.د/ **كتوش عاشور**. جامعة الشلف
أ.د/ **كساب علي**. جامعة الجزائر
أ.د/ **محمود حسين الوادي** جامعة الزرقاء. الأردن
أ.د/ **معطى الله خير الدين**. جامعة قالمة. الجزائر
أ.د/ **مها محمود طلعت مصطفى**. كلية السادات للعلوم الادارية. مصر
أ.د/ **نوري منير**. جامعة الشلف
أ.د/ **صالح صالحي**. جامعة سطيف
أ.د/ **عبد المنعم محمد الطيب**. المعهد العالي للدراسات المصرفية و المالية. السودان.
أ.د/ **فرج عبدالفتاح فرج**. معهد البحوث الدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة. مصر
أ.د/ **فرحي محمد** . المدرسة العليا للتجارة
أ.د/ **قدي عبدالمجيد**. جامعة الجزائر
أ.د/ **هشام عطوش**. م إ المغاربة. المغرب
أ.د/ **يحي اليحياوي**. جامعة محمد الخامس. المغرب

قواعد نشر البحوث في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا

يطلب من السادة الباحثين الذين يرغبون في نشر مقالاتهم و بحوثهم في المجلة اعطاء العناية للنقاط التالية:

1- أن يتناول البحث موضوعا من المواضيع الإقتصادية الوصفية أو التحليلية التي تشغل الفكر الإقتصـــادي وتطوراته خاصة في الجزائر والشمال الإفريقي إضافة الى التطورات الإقتصادية العربية و الدولية.

2- المجلة مفتوحة لنشر البحوث الإقتصادية لكافة الأساتذة و الباحثين من الجزائر و من خارجها شريطة أن يتعهد الباحث بأن لا يكون البحث منشورا من قبل و أن لايكون قدم للنشر في مجلة أخرى، وأن يتحمـــل تبعات الإخلال بقواعد وأخلاقيات البحث العلمي.

3- أن لا يتجاوز البحث 25 صفحة عادية (A4) مكتوبة **بالوارد** و بخط (traditinal Arabic بحجم 14 بالنسبة للنص و بحجم 12 بالنسبة للأرقام في عرض النص)وبالأبعاد التالية بالسنتمتر: علوي H:2.5، سفلي B:2.5، يمينD : 3.5 ، يسارG 1.5،(النص الفرنسي يكون بخط T.NEW ROMAIN بحجم 12).

4- أن ترسل البحوث عن طريق المايل: revuelabomena@yahoo.fr

5- أن يقدم البحث وفق الأصول العلمية المتعارف عليها و يراعي في ذلك خاصة:

- التقديم للبحث بتحديد أهدافه و منهجيته.
- تنسيق مختلف عناصره.
- التوثيق الكامل للمراجع و الجداول و الرسومات البيانية.
- أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج و التوصيات.
- أن يشار الى الهوامش في نهاية البحث و ليس أسفل الصفحة (حجم12 بالنسبة للعربية وحجم 10 بالنسبة للاتينية)، كما ترقم الجداول والرسومات بأرقام متتالية، كما يستحسن إدراجها في نهاية البحث و قبل المراجع عندما يكون عددها كبيرا، و أن يتم ترتيب بنود البحث على النحو التدرجي: **المحور، أولا، ثانيا، 1،2، أ، ب، - - ****

6- أن يكون نص المداخلة خاليا من أي **خطأ لغوي أو مطبعي**، و أن يكون قد تم **امراره على المدقق اللغوي و النحوي الخاص بالوارد.**

7- يراعى عرض الصفحة بالنسبة للأشكال و الجداول و هو 11.5سم، كحد أقصى.

8- تنشر المواضيع باللغة العربية أساسا، مع **إرفاق ملخص باللغة الفرنسية أوالإنجليزية**، و عندما يكـــون الموضوع بالفرنسية أو الإنجليزية يرفق بملخص **باللغة العربية** (الملخص لا يتجاوز **150كلمة)** مـــع اظهـــار العنوان ضمن الملخص.

9- تخضع البحوث للتحكيم العلمي من طرف باحثين من جامعات ومراكز بحث جزائرية و أجنبية.

10- في حالة طلب تعديل في البحث على الباحث أن يعيد البحث المعدل في فترة لا تتجاوز 15 يوما.

11- على الباحث تحمل تبعات عدم إحترام قواعد وأخلاقيات البحث العلمي.

12- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، و إعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة.

13- النتائج و التوصيات و الآراء التي يعبر عنها الباحثين لا تلزم سوى أصحابها.

14- تحتفظ المجلة بحقها في حذف او اعادة صياغة بعض الجمل لتتلاءم مع اسلوبها في النشر.

15- أي بحث لا يلتزم بالشروط و المواصفات المطلوبة لا يؤخذ بعين الاعتبار.

16- في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولا في ترتيب الأسماء في حالة تساوي الدرجات العلمية ،والأعلى درجة في حالة إختلاف الدرجات العلمية .

17- على الباحث أن يعرف بنفسه و نشاطاته العلمية **في أول ورقة من البحث**، و يضمّن ذلك بقية المعلومات وفق الجدول التالي:

عنوان البحث			
الإسم و اللقب:		**التخصص:**	
الشهادة:		**الرتبة:**	
الوظيفة:		**المؤسسة و الدولة:**	
الهاتف الثابت:		**الهاتف المحمول:**	
الفاكس:		**العنوان الإلكتروني:**	
العنوان البريدي			
السيرة الذاتية المختصرة			

فهرس المواضيع
قسم البحوث باللغة العربية

	عنوان البحث	الصفحة
1	**مؤشرات الفجوة المعرفية لدول مجلس التعاون الخليجي بحسب برنامج البنك الدولي لعامي 1995 و 2012.** د.حامد كريم الحدراوي ج الكوفة - جمهورية العراق	1
2	**واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر** أ.بلغنو سمية ج الشلف – الجزائر	19
3	**تقييم إدارة المخاطر في النظام المالي الصيني في ظل تأثيرات الأزمة المالية العالمية** أ.عائشة بن عطا الله ج الأغواط- الجزائر	47
4	**الآثار الكمية لخلق منطقة تبادل حر أورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري: نموذج التوازن الحسابي العام للاقتصاد الجزائري** د. قدال زين الدين ج مستغانم – الجزائر	67
5	**أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة- بالإشارة إلى حالة التجربة الماليزية -** أ.بدروني هدى ج الشلف - الجزائر د.قوريش نصيرة ج الشلف - الجزائر	87
6	**تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح** أ.سليمان كعوان ج عنابة- الجزائر د.أحمد جابة ج عنابة- الجزائر	119
7	**الأثر المباشر و الغير المباشر للجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل " دراسة قياسية "** ط.مراس محمد ج تلمسان- الجزائر	147

لجنة قراءة العدد العاشر

- الدكتور: فلاق محمد
- الدكتور: نورين بومدين
- الدكتور: مطاي عبد القادر
- الدكتور: طيبة عبد العزيز
- الدكتور: قوريش نصيرة
- الدكتور: حمو محمد

مؤشرات الفجوة المعرفية لدول مجلس التعاون الخليجي بحسب برنامج البنك الدولي لعامي 1995 و2012

د/ حامد كريم الحدراوي*
جامعة الكوفة - جمهورية العراق

Abstract

There is no doubt that the progress of knowledge and the development of knowledge taking space and great interest in the institutions and countries, This progress find knowledge gap has become a topic important strategic raises the attention of many large organizations, which are trying to provide studies and analyzes of knowledge gap indicators, in order to describe and description accurate can offer a range of solutions that help bridging and narrowing the knowledge gap between the countries.

According to the great importance of this topic World Bank use methodology (KAM) to describe indicators of knowledge and the knowledge economy of the world and through which can be calculated size of the knowledge gap, and then we can measure what are the factors contributed to size of knowledge gap. Hence this research analytical work to provide an analytical description of the knowledge gap and the way calculated for a sample of Gulf Cooperation Council (GCC), and try to identify indicators most vulnerable and least interested in these countries.

مقدمة

إن بروز ملامح ثورة المعرفة وإفرازاتها اثر بشكل كبير في كافة القطاعات، وحتى العقد الأخير لم تكن لتكنولوجيا والمعرفة تعدان من محددات النمو الرئيسية بل كان الاعتماد على الأصول المادية والأصول الملموسة، أما وقتنا الحالي فقد اختلف اختلافا كبيرا وتحولا جذريا،

* رئيس قسم ادارة الاعمال / جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد – جمهورية العراق dctr10@yahoo.com

حيث بدا الاهتمام واضحا ومتزايدا بالموارد غير الملموسة المتمثلة بالمعرفة وأصبحت الوسائل التقليدية غير ذات فائدة في عصر ابرز ملامحه الاعتماد على الأفكار والخبرات والابتكارات الجديدة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تقدم وتطور البلدان على اختلافها. إن هذا التحول يحتاج إلى مجموعة عناصر منها الاهتمام بتطوير التعليم والمعارف وتطوير القدرات الابتكارية، وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة، أطلق عليها البنك الدولي ركائز اقتصاد المعرفة ومؤشراتها، وطور لها برنامجا يطلق عليه منهجية تقييم المعرفة (KAM). ومن خلال هذه الركائز ومؤشراتها نتمكن من استخراج المؤشر الرئيسي للفجوة المعرفية بين مختلف البلدان.كل هذه الجوانب وجوانب أخرى متعلقة بها هي محور دراستنا في هذه الورقة.

أولا : الإطار المنهجي للدراسة

مشكلة الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع وتحقيق أهدافه تطرح الدراسة الإشكالية الآتية :

- ما هو مستوى مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة وكيف يتم احتسابها.
- ما هو حجم الفجوة المعرفية لدول مجلس التعاون الخليجي وأين تكمن نقاط القوة والضعف .

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناقشه والمتمثل بالفجوة المعرفية للبلدان العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ،التي برزت وتزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، لذلك تكمن أهمية الدراسة في كيفية قياس وتحديد قيمة الفجوة المعرفية ومعرفة نقاط القوة وتحديد نقاط الضعف المسببة للفجوة المعرفية، وكيفية تجسيرها وتحديد أهمية العوامل التي يجب الاهتمام بها وإعطائها الأولوية في سبيل التقليل من آثارها السلبية .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وكالاتي :

1) تحديد حجم الفجوة المعرفية لدول مجلس التعاون الخليجي وأي البلدان قطعت أشواطا جيدة في هذا المضمار.
2) تحديد أهم نقاط القوة والضعف المؤثرة على الفجوة المعرفية .

3) تحديد أهم المرتكزات الأساسية والعوامل المؤثرة التي تلعب دورا في تجسير الفجوة المعرفية .

فرضيات الدراسة :

تفترض الدراسة وجود مؤشرات ايجابية لبعض مرتكزات الاقتصاد المعرفي يمكن الاعتماد عليها وتنميتها من أجل تجسير الفجوة المعرفية للبلدان العربية.

منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة والتوصل إلى حلول مناسبة لها، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج المقارن، والرجوع إلى منهجية البنك الدولي في قياس مؤشرات المعرفة الدولية وإعطاء وصفا تحليليا لها ومن ثم إجراء المقارنات المتعددة فيما بينها للوصول إلى مقدار الفجوة المعرفية وعواملها.

خطة الدراسة :

تعتمد الدراسة على الخطوات الآتية:

1) مفهوم المعرفة والاقتصاد المعرفي
2) تسليط الضوء على برنامج منهجية تقييم المعرفة للبنك الدولي
3) تحليل الفجوة المعرفية للبلدان العربية بالاعتماد على منجية تقييم المعرفة للبنك الدولي

أولا : المنطلقات والمفاهيم الأساسية

إن الحديث عن فجوة المعرفة يقتضي مبدئيا التعريف بالمعرفة وإدارتها واقتصادها. فالمعرفة هي مجموعة من المعاني والمفاهيم والمعتقدات والأحكام والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر المحيطة. [1] وبذلك فهي تشكل البنية الاجتماعية التي تعمل المنظمة على توظيف عناصرها [2] ، بالاعتماد على الخبرة الواسعة والأسلوب المتميز في الإدارة لتوظيفها بما يخدم تحقيق أهدافها عن طريق إدارة المعرفة التي يعدها (Rastogi) بأنها عملية تنظيمية متكاملة تشمل توجيه نشاطات المنظمة للحصول على المعرفة وخزنها ومشاركتها وتطويرها واستخدامها من قبل الأفراد والجماعات من أجل تحقيق أهداف المنظمة. [3]

ومن هنا يمكن أن نشير إلى أبسط وأوضح تعريف للمعرفة إلى أنها المرحلة الأخيرة من مراحل تحول البيانات إلى معلومات وتحول هذه المعلومات إلى معرفة من خلال توافر بيئة معرفية محيطة بهذا التحول مع ضرورة وجود ترابط أو علاقة عضوية متداخلة بين البيانات والمعلومات والمعرفة. [4]

إما اقتصاد المعرفة فهو الذي تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة). [5] أي أن الثروة تنشأ من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء , التحسين , التقاسم , التعلم , التطبيق , والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفه بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة. [6] وفي هذا النوع من الاقتصاد لم يعد الآن هناك حدود لدور المعرفة في تحويل هذه الموارد, بل وتعدت في دورها كل حدود, وأصبحت تخلق موارد جديدة ولا تكتفي بتحويل الموارد المتاحة فقط . [7]

إن الانتشار السريع للتكنولوجيا الحديثة وكفاءة الإنتاج، أدت إلى ازدياد حدة التنافس على المستوى العالمي، وأصبحت المعرفة سلعة تباع وتشترى وإذا وظفت بشكل صحيح أثرت بشكل أو بآخر باستخدام معلومات كثيفة وتكنولوجيا متقدمة. وأصبح ما يتحكم بعالم اليوم هو منطق القوة والغلبة الذي ازداد صلابة بفعل تناقضات مجتمع المعرفة، ولم يعد هناك تردد في إعلان قوة المعرفة وقوة مالكيها، بحيث أصبحت فجوة المعرفة ترادف الفقر والضعف والتهميش، ثم التبعية والرضوخ. [8] وأصبحت المعرفة تخلق قيمة مضافة ونمو اكبر يؤدي بالنهاية بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي، الذي تختلف مستوياته بين دولة وأخرى وبين مرتكز أو آخر بمقدار من التفاوت يطلق عليه الفجوة المعرفية. لذلك يمكن وصف فجوة المعرفة أو الفجوة المعرفية بأنها درجة التفاوت والفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لمؤشرات اقتصاد المعرفة أو مرتكزاته الأساسية، وهذا المفهوم ينطبق مع ما قدمه البنك الدولي من خلال منهجية تقييم المعرفة (KAM 2012 Knowledge Assessment Methodology) والذي يركز على أن تقليل هذه الفجوة يحتاج إلى الاهتمام بالركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة المتمثلة بتطوير التعليم والمعارف وتطوير القدرات الإبتكارية، وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة.

ثانيا:المؤشرات المعرفية

من اجل تقييم المعرفة واقتصادها وقياس الفجوة المعرفية تقوم عدد من المنظمات الدولية بالتعاون مع بعض المؤسسات والإدارات الإحصائية من اجل التوصل إلى استنتاجات تخدم التوجه نحو قياس المؤشرات بشكل دقيق. [9] بالاستناد إلى الركائز أو الأبعاد الأربعة الأساسية لاقتصاد المعرفة (Four pillars) والتي يمكن توضيحها على النحو التالي [10]:

1) الابتكار(البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

2) التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.

3) البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

4) الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما تقرير المعرفة العربي فيصفها بالمرتكزات ويعرفها بانها : مرتكز الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، مرتكز نظام الإبداع، مرتكز التعليم والموارد البشرية، مرتكز تقنية المعلومات والاتصالات. [11]

وتستند منهجية تقييم المعرفة للبنك الدولي (KAM) على هذه المرتكزات أو الركائز وتحت كل ركيزة من هذه الركائز، تأتي مؤشرات أخرى ضمنية، تقاس أيضا من درجة الصفر إلى درجة العشرة. وهناك ست حالات لعرض وتحليل نتائج هذه المؤشرات وهي كالآتي [12]:

(1) **بطاقة الأداء الأساسية** (KAM Basic Scorecard):

يستعمل هذا المقياس أربعة عشر متغيرا كمقاييس تقريبية لقياس أداء الدول في مجال اقتصاد المعرفة بناء على الركائز المذكورة أعلاه ولاحتساب مؤشري المعرفة (KI: Knowledge Index) ومؤشر اقتصاد المعرفة (KEI: Knowledge Economy Index). ويسمح بالمقارنة مع سنة الأساس 1995 .

(2) **بطاقة الأداء المتخصصة** (KAM Custom Scorecard):

يسمح هذا المقياس باختيار أي من المتغيرات الفرعية ومقارنة ما لا يزيد على ثلاث (3) دول في آن واحد، باستخدام بيانات أحدث سنة متوفرة لمؤشرات المعرفة (KI) واقتصاد المعرفة (KEI). ويبلغ مجموع المؤشرات الرئيسية ستة مؤشرات وينبثق من كل منها مجموعة مؤشرات فرعية.

(3) **المقارنة الزمنية** (Overtime-Comparison)

تظهر المقارنة الزمنية مقدار تطور الدول من سنة الأساس 1995 إلى أحدث سنة متوفرة ويتم تحديث بياناتها باستمرار وتضع خط للمقارنة من(45) درجة تكون الدول التي تقع تحت هذا الخط بان أدائها غير جيد أما التي تقع فوق الخط فان أدائها جيد ويتم اختيار ما لا يزيد عن 15 دولة أو مجموعة ويعطي جدول مقارنة بين سنة 1995 وأحدث فترة متوفرة ويتم أيضا استخراج مقدار الفجوة المعرفية في هذا الجدول بين الفترتين وهو الفرق بينهما لمعرفة مدى ارتفاع المؤشر أو انخفاضه .

(4) **مقارنة دولية**:(Cross-Country Comparison)

في هذا المقياس يتم اختيار ما لا يزيد عن 20 دولة لإجراء مقارنة بينها لبعض المرتكزات الأربعة أو جميعها ويسمح للمقارنة مع سنة الأساس 1995 مع أحدث سنة مقارنة متوفرة.

(5) **المؤشر العام** KEI and KI Indexes (KAM 2012)

يوفر البرنامج جدولا كاملا يحتوي على مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة بشكل عام لجميع الدول المتوفرة في قاعدة البيانات للبرنامج تم فرزها وفهرستها، وفي حالة فقدان معلومات عن أي من المرتكزات لدولة معينة فلا يتم احتساب المؤشرات لتلك الدولة.

(6) **خارطة العالم** World Map

في هذا المقياس توجد أسماء الدول بألوان مختلفة كل لون يعكس أداء هذه الدولة ومساهمة كل منها في تحديد الاستعداد العام للمعرفة واقتصاد المعرفة عن طريق خارطة لدول العالم

(World Map) تم ترميزها بستة ألوان يعكس كل لون منها وضع هذه الدول واستعدادها بالنسبة لاقتصاد المعرفة من 1995 إلى أحدث سنة متوفرة، ويشير الصفر إلى أقل مستوى والعشرة إلى أعلى مستوى .

وينتقد بعض الباحثين والكتاب المقارنات والمقاييس (3 ،4، 5 ،6) بأنها تعطي المؤشر الإجمالي دون أن يكون هنالك مرتكزات أو مؤشرات فرعية فلا يمكن معرفة العوامل المؤثرة في ارتفاع أو انخفاض المؤشر الإجمالي، وتستخدم فقط عندما يكون المطلوب معرفة ومقارنة مؤشر اقتصاد المعرفة لدولة معينة بشكل عام دون الخوض في تفاصيله الفرعية، أما إذا كان المطلوب معرفة تفاصيل المؤشرات وقياسها فيتم ذلك باستخدام إحدى الطريقتين الأولى والثانية (بطاقة الأداء الأساسية أو بطاقة الأداء المتخصصة) لتبقى هي الأفضل في إجراء المقارنات الدقيقة.

ثالثا :قياس الفجوة المعرفية

بالنسبة لآخر تحديث لبيانات (KAM 2012) تشمل هذه المنهجية 109 مؤشرا، يتم وفقا لهذه المنهجية قياس المؤشرات عن طريق دليل رقمي يدعى دليل اقتصاد المعرفة (KAM Index) ودليل المعرفة (KI Index). ويحسب الدليل من بيانات12 مؤشرا يمثل كل 3 منها واحد من المرتكزات الأربعة ولحساب الدليل، تحول مؤشرات الدليل إلى قيم معمارية وتحسب القيمة المعمارية لمؤشر ما بالنسبة لبلد معين عن طريق تحديد ترتيب البلد بالنسبة للمؤشر، باعتبار أن البلد الأفضل في الأداء يحصل على الترتيب 1 والبلد التالي في الأداء الترتيب 2 وهكذا .

ويحسب دليل كل مرتكز باعتباره يساوي الوسط الحسابي البسيط لقيم المؤشرات الثلاثة التي تمثل المرتكز، ثم يحسب دليل اقتصاد المعرفة باعتباره يساوي الوسط الحسابي البسيط لقيم المرتكزات الأربعة.وتقع قيمة كل دليل بين (صفر-10) وهي تمثل نسبة موقع البلد مقارنة بالبلدان الأخرى. لذلك فان دليل أعلى 10% من الدول يقع بين (9 و10) وهكذا.

رابعا: وصف وتشخيص المؤشر العالمي العام

بالنسبة لعام 2012 تتوافر بيانات مؤشرات منهجية تقييم المعرفة حاليا بالنسبة لـــ 146 دولة و(8) مناطق إقليمية من ضمنها 16 دولة عربية ولا تتوفر بيانات حديثة أو منقوصة لبعض الدول العربية.و يبين الملحق (1) مؤشر المعرفة واقتصادها لجميع الدول المتوفرة بياناتها والمحدثة لعام 2012 لمقياس ((KEI and KI Indexes (KAM 2012) وبالمعايير الآتية:

Group	All Countries
Year	Most (2012)
Weight	weighted

بالنسبة للمؤشر العالمي تتصدر (السويد وفنلندا والدانمرك وهولندا والنرويج ونيوزلندا وكندا وألمانيا واستراليا وسويسرا) المراتب العشرة الأولى في قائمة الدول الأفضل في المؤشرات في العالم.

وبالنسبة للدول العربية فمن بين 16 دولة عربية نجد أن 6 دول فقط يزيد مؤشر اقتصاد المعرفة لديها قليلا عن المتوسط البالغ (5)، أما بقية الدول العربية فيقل مؤشرها عن المتوسط (KEI < 5) مما يشير إلى ضعف في المؤشرات لديها .

وإذا وصفنا المنطقة العربية فقط فإننا نجد أن هنالك فجوة كبيرة نسبيا في دليل المؤشرات فإننا نلاحظ أن قيمة مؤشرات الدول العربية تتراوح بين (6.94) للإمارات العربية المتحدة و(1.14) لاريتريا، وبهذا فإن ترتيب الدول العربية ضمن دول العالم يتفاوت بين الترتيب 42 للإمارات العربية المتحدة إلى 142 لاريتريا وهو قريب من الترتيب الأخير ويعد مستوى متدني جدا.

وبحسب تقرير المعرفة العربي 2009 الذي يقسم دول العالم إلى أربع مجموعات متساوية بحسب قيمة مؤشرات اقتصاد المعرفة، نلاحظ عدم وجود أية دولة عربية ضمن مجموعة الربع الأول (25%) من دول العالم، أي ضمن مجموعة الدول التي يبلغ مؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة لها بين (7.5 – 10)، وتقع ست دول عربية ضمن مجموعة ثاني أعلى 25% من دول العالم التي يتراوح مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة لها بين (5 -7.5) وهذه الدول هي (دول مجلس التعاون الخليجي الستة) وتقع سبع دول عربية ضمن مجموعة ثالث أعلى 25% من دول العالم، الدول التي تتراوح مؤشراتها بين (2.5 -5) وهذه الدول هي (الأردن وتونس ولبنان والجزائر ومصر والمغرب وسوريا) ولا تتوفر بيانات عن الدول العربية الأخرى،

ويمكن أن تقع بقية الدول العربية ضمن مجموعة أدنى 25% من دول العالم التي تقل مؤشراتها عن 2.5.

بهذا فإننا نجد أن هنالك فجوة كبيرة بين البلدان العربية فيما بينها وتظهر في مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة بالنسبة لها.

خامسا:وصف وتشخيص المؤشر العام لدول مجلس التعاون الخليجي

من القيم الواردة في الجدول (1) نستنتج الآتي:

1) تأتي الإمارات العربية المتحدة في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي وتحتل المرتبة (42) عالميا بمؤشر (6.94) بعد أن كانت في المرتبة (46) في عام 1995 بمؤشر (6.39) مسجلة ارتفاعا في مؤشر اقتصاد المعرفة بمقدار (0.55+). ومؤشر معرفة (7.09) لعام 2012 بعد أن كان (6.22) في عام 1995 مسجلا ارتفاعا في مؤشر المعرفة بلغ (0.87+) .

2) سجلت البحرين المرتبة الثانية بالنسبة للعينة وفي المرتبة (43) عالميا بمؤشر (6.9) بعد أن كانت في المرتبة (36) لعام 1995 بمؤشر (6.97)، مسجلة انخفاضا في مؤشر اقتصاد المعرفة بمقدار (0.07-) فاقدة بذلك سبعة مراتب. ومؤشر معرفة (6.98) لعامي 2012 و1995 حيث بقيت بنفس المستوى للعامين .

3) ثم عمان في المرتبة (47) عالميا بمؤشر (6.14) بعد أن كانت في المرتبة (65) وبمؤشر (5.34) في عام 1995 مسجلة ارتفاعا في مؤشرها بمقدار (0.08+). ومؤشر معرفة (6.05) لعام 2012 بعد أن كان (5.21) في عام 1995 مسجلا ارتفاعا في مؤشر المعرفة بلغ (0.84+). وهذا مؤشر جيد يشير إلى أن عمان قد بذلت جهودا معرفية عالية من أجل رفع مؤشراتها .

4) وبعدها المملكة العربية السعودية في المرتبة (50) بمؤشر (5.96) بعد أن كانت في المرتبة (78) وبمؤشر(5.02) لعام 1995، مسجلة انخفاضا في مؤشر اقتصاد المعرفة بمقدار (0.94+). ومؤشر معرفة (5.87) لعام 2012 بعد أن كان (5.01) في عام 1995 مسجلا ارتفاعا في مؤشر المعرفة بلغ (0.86+) .

5) ثم تأتي بعدها قطر في المرتبة (54) بمؤشر (5.84) بعد أن كانت في نفس المرتبة (54) وبمؤشر (5.86) في عام 1995، مسجلة انخفاضا طفيفا في مؤشر اقتصاد المعرفة بمقدار (-0.02). ومؤشر معرفة (5.5) لعام 2012 بعد أن كان (5.93) في عام 1995 مسجلا انخفاضا في مؤشر المعرفة بلغ (0.43-) .

6)وسجلت الكويت المرتبة الأخيرة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وفي المرتبة (64)عالميا بمؤشر (5.33) بعد أن كانت في المرتبة (57) وبمؤشر (5.71) في عام 1995. مسجلة انخفاضا في مؤشرها بمقدار (0.38-). ومؤشر معرفة (5.15) لعام 2012 بعد أن كان (5.82) في عام 1995 مسجلا انخفاضا في مؤشر المعرفة بلغ (0.67-) .

الشكل (1) : مؤشرات اقتصاد المعرفة (KIE) لدول العينة لعامي 1995 و2012

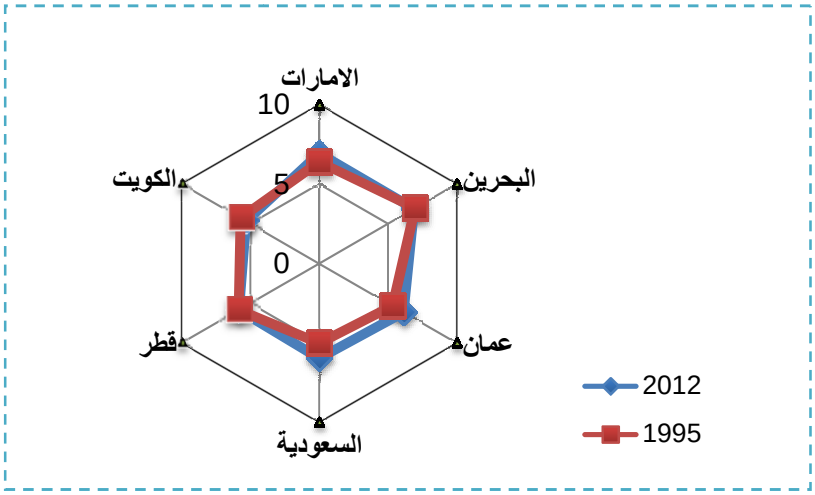

الشكل (2) :مؤشرات المعرفة (KI) لدول العينة لعامي 1995 و2012

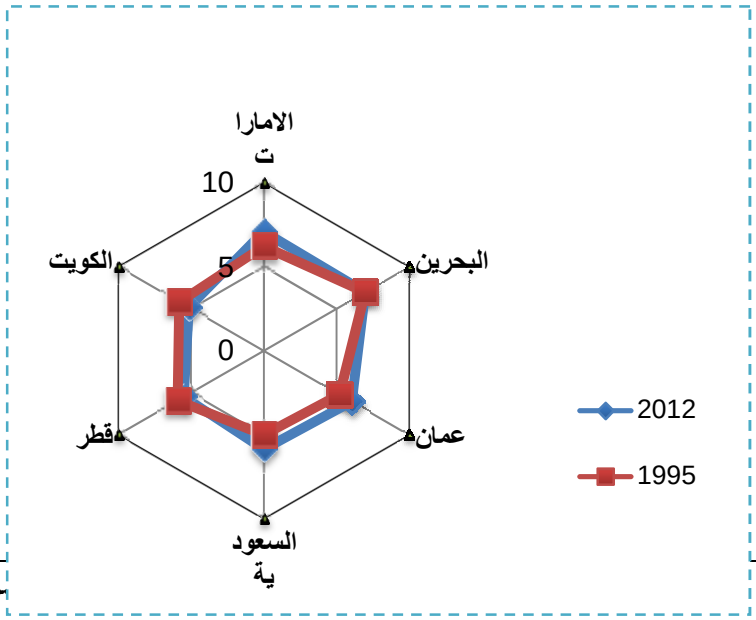

سادسا: وصف وتشخيص الفجوة المعرفية حسب الركائز الأساسية

من القيم الواردة في الجدول (1) نستنتج الآتي:

1) **الأداء الاقتصادي** : تأتي عمان بالمرتبة الأولى بمؤشر بلغ (6.96) ثم تأتي بعدها قطر بمؤشر بلغ (6.87) ثم البحرين بلغ مؤشرها (6.69) بعدها تأتي الإمارات العربية المتحدة بمؤشر (6.5) في حين جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بمؤشر بلغ (5.86) أما المملكة العربية السعودية فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة بالنسبة لدول العينة بلغ مؤشرها (5.68) وبلغ حجم الفجوة المعرفية بين أعلى وأدنى قيمة (1.28).

2) **الابتكار** : تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بمؤشر بلغ (6.6) ثم تأتي بعدها قطر بمؤشر بلغ (6.42) ثم عمان بلغ مؤشرها (5.88) بعدها تأتي الكويت بمؤشر (5.22) في حين جاءت البحرين في المرتبة الخامسة بمؤشر بلغ (4.61) أما المملكة العربية السعودية فقد جاءت بالمرتبة الأخيرة بالنسبة لدول العينة بلغ مؤشرها (4.14) وبلغ حجم الفجوة المعرفية بين أعلى وأدنى قيمة (2.46) .

3) **التعليم** : تأتي البحرين في المرتبة الأولى بمؤشر بلغ (6.78) ثم تأتي بعدها الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية بمؤشر بلغ (5.80) ثم ثالثا المملكة العربية السعودية بلغ مؤشرها (5.65) بعدها تأتي عمان بمؤشر (5.23) في حين جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بمؤشر بلغ (3.70) أما المرتبة الأخيرة فقد احتلتها قطر بلغ مؤشرها (3.41) وبلغ حجم الفجوة المعرفية بين أعلى وأدنى قيمة (3.37) .

4) **التكنولوجيا** : تحتل البحرين المرتبة الأولى بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بمؤشر مرتفع بلغ (9.54) ثم تأتي بعدها الإمارات العربية المتحدة بمؤشر مرتفع أيضا بلغ (8.88) ثم المملكة العربية السعودية بلغ مؤشرها (8.37) بعدها تأتي قطر بمؤشر (6.65) في حين جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بمؤشر بلغ (6.53) في حين جاءت عمان بالمرتبة الأخيرة بالنسبة لدول العينة بلغ مؤشرها (6.49) وبلغ حجم الفجوة المعرفية بين أعلى وأدنى قيمة (3.05) .

الجدول (1) : المؤشرات المعرفية لدول العينة لعامي 1995 و2012

ICT		Education		Innovation		Economi Regime		KEI		KI		Country
1995	2012	1995	2012	1995	2012	1995	2012	1995	2012	1995	2012	
7.62	8.88	4.46	5.8	6.59	6.6	6.9	6.5	6.39	6.94	6.22	7.09	الإمارات
7.52	9.54	6.49	6.78	6.93	4.61	6.95	6.69	6.97	6.9	6.98	6.98	البحرين
5.89	6.49	3.65	5.23	5.48	5.88	6.33	6.96	5.34	6.14	5.21	6.05	عمان
6.51	8.37	4.11	5.65	5	4.14	4.45	5.68	5.02	5.96	5.01	5.87	السعودية
7.49	6.65	5.52	3.41	4.79	6.42	5.64	6.87	5.86	5.84	5.93	5.5	قطر
7.46	6.53	4.51	3.7	5.5	5.22	5.36	5.86	5.71	5.33	5.82	5.15	الكويت

ويوضح الجدول (2) خلاصة المراتب التي احتلتها دول العينة بالنسبة للمرتكزات الأساسية وحجم الفجوة المعرفية بين المرتكزات لكل دولة .

الجدول (2) تسلسل مستوى المعرفة لدول العينة بحسب المرتكزات الأساسية

	الإمارات العربية المتحدة		**عمان**
1	مؤشر الأداء الاقتصادي رابعا بلغ (6.50)	1	مؤشر الأداء الاقتصادي أولا بلغ (6.96)
2	مؤشر الابتكار أولا بلغت قيمته (6.6)	2	مؤشر الابتكار ثالثا بلغت قيمته (5.88)
3	مؤشر التعليم ثانيا بلغت قيمته (5.80)	3	مؤشر التعليم رابعا بلغت قيمته (5.23)
4	مؤشر التكنولوجيا ثانيا بلغت قيمته (8.88)	4	مؤشر التكنولوجيا سادسا بلغت قيمته (6.49)
	الفجوة المعرفية بين المرتكزات (3.08)		**الفجوة المعرفية بين المرتكزات** (1.73)
	قطر		**البحرين**
1	مؤشر الأداء الاقتصادي ثانيا بلغ (6.87)	1	مؤشر الأداء الاقتصادي ثالثا بلغ (6.69)
2	مؤشر الابتكار ثانيا بلغت قيمته (6.42)	2	مؤشر الابتكار خامسا بلغت قيمته (4.61)
3	مؤشر التعليم سادسا بلغت قيمته (3.41)	3	مؤشر التعليم أولا بلغت قيمته (6.78)
4	مؤشر التكنولوجيا رابعا بلغت قيمته (6.65)	4	مؤشر التكنولوجيا أولا بلغت قيمته (9.54)
	الفجوة المعرفية بين المرتكزات (3.46)		**الفجوة المعرفية بين المرتكزات** (4.93)
	الكويت		**المملكة العربية السعودية**
1	مؤشر الأداء الاقتصادي خامسا بلغ (6.50)	1	مؤشر الأداء الاقتصادي سادسا بلغ (5.68)
2	مؤشر الابتكار رابعا بلغت قيمته (5.22)	2	مؤشر الابتكار سادسا بلغت قيمته (4.14)
3	مؤشر التعليم خامسا بلغت قيمته (3.70)	3	مؤشر التعليم ثالثا بلغت قيمته (5.65)
4	مؤشر التكنولوجيا خامسا بلغت قيمته (6.53)	4	مؤشر التكنولوجيا ثالثا بلغت قيمته (8.37)
	الفجوة المعرفية بين المرتكزات (2.83)		**الفجوة المعرفية بين المرتكزات** (4.23)

- المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج (KAM2012)

وتوضح الأشكال الواردة في الشكل (3) مؤشرات المعرفة لدول العينة بحسب المرتكزات الأساسية الأربعة .

الشكل (3) : مؤشرات المعرفة لدول العينة بحسب المرتكزات الأساسية الأربعة

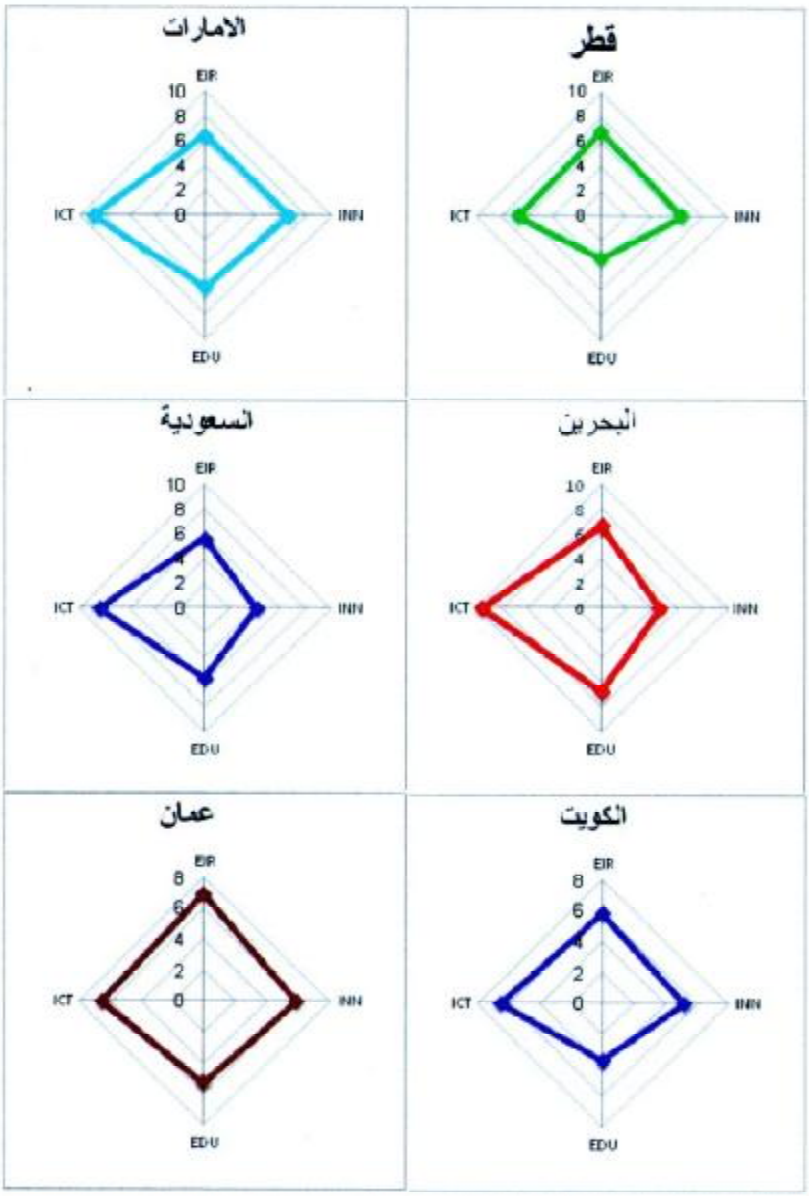

نستنتج من المؤشرات الواردة في الجدول (1) و(2) الأتي :

- بلغ حجم الفجوة المعرفية لمرتكز الأداء الاقتصادي بين دول العينة (1.28) .
- بلغ حجم الفجوة المعرفية لمرتكز الابتكار بين دول العينة (2.46) .
- بلغ حجم الفجوة المعرفية لمرتكز التعليم بين دول العينة (3.37) .
- بلغ حجم الفجوة المعرفية لمرتكز التكنولوجيا بين دول العينة (3.05) .

يظهر من ذلك وجود فجوة معرفية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك عدم وجود توازن بين مؤشرات المرتكزات الأساسية الأربعة حيث تراوحت بين (4.93) للبحرين و(1.73) لسلطنة عمان وهذا يشير إلى أن هنالك حالة من الانحياز تقوم بها هذه الدول تمثلت بالاهتمام بأحد المرتكزات على حساب الآخر , قد تكون ناتجة عن أسباب اقتصادية أو اجتماعية .

ويبين الجدول (3) حجم الفجوة المعرفية بين دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع المؤشر العام ومؤشر الدول مرتفعة الدخل .

الجدول (3) : الفجوة المعرفية لدول المجلس بالمقارنة مع المؤشر العام ومؤشر الدول مرتفعة الدخل

ICT		Education		Innovation		Economic Regime		KEI		Country
1995	2012	1995	2012	1995	2012	1995	2012	1995	2012	
7.08	7.74	4.79	5.1	5.72	5.48	5.94	6.43	5.88	6.19	Arabic Average(AA)
8.99	8.37	n/a	8.46	8.97	9.16	8.29	8.39	n/a	8.6	High Income(HI)
-1.91	-0.63	-	-3.37	-3.26	-3.68	-2.35	-1.96	-	-2.42	K Gap (AA-HI)
-6.08	-6.74	-3.79	-4.1	-4.72	-4.48	-4.94	-5.43	-4.88	-5.19	K Gap (1-AA)

من الجدول (3) نجد بان حجم الفجوة المعرفية بين دول مجلس التعاون والدول عالية أو مرتفعة الدخل (K GAP) بلغ (-2.42) للمؤشر بشكل عام، أما بالنسبة للمرتكزات فقد بلغت الفجوة المعرفية (1.96-) للأداء الاقتصادي وهي فجوة ليست كبيرة، ربما يعود السبب في صغرها إلى العوائد الاقتصادية المرتفعة لدول المجلس، أما الفجوة لمؤشري الابتكار والتعليم فقد سجلت قراءة عالية حيث كان مقدار الفجوة(0.368-) للابتكار و(3.37-)

للتعليم، وكانت الفجوة ليست مرتفعة بالنسبة لمؤشر التكنولوجيا بلغت (0.63-) وهذا يشير إلى دول المجلس تهتم بشكل كبير باقتناء التكنولوجيا الحديثة .

وبالنسبة للفجوة المعرفية للدول العربية بشكل عام (K Gap) فقد بلغت (5.19-) للمؤشر العام و(5.43-) لمؤشر الأداء الاقتصادي و(4.48-) للابتكار و(4.1-) للتعليم وهي نسبة مرتفعة تشير إلى فجوة معرفية عالية بالمقارنة مع شدة المقياس العالمي المتدرج بين (0-10).

الخاتمة الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من خلال ما تم تقديمه نستنتج الآتي :

1) تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي الدول العربية بمراتب مرتفعة في المؤشرات المعرفية العامة .

2) تعاني الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص من فجوة معرفية مرتفعة بالمقارنة مع المؤشر الدولي العام بلغت (5.19-)) وهذا يشير إلى أنها لا زالت في مراتب متأخرة بالنسبة لدول العالم. لكنها تمكنت من تجسير الفجوة إلى حد ما بالمقارنة مع الدول مرتفعة الدخل حيث بلغت ((2.42-)).

3) تمكنت دول المجلس من تجسير الفجوة المعرفية نسبيا من خلال رفع مستوى المؤشر العام من (5.88) لسنة الأساس 1995 لتبلغ (6.19) لسنة 2012 لكنها لازالت دون المستوى المطلوب، كذلك تمكنت بعض الدول من تغيير مراتبها إلى مراتب أعلى في عام 2012 .

4) تعاني دول المجلس من عدم التوازن بين مرتكزات المؤشر المعرفي والتي يشكل تخلف أحدها عاملا سلبيا ومعوقا أمام الأبعاد الأخرى في تحقيق التحول إلى اقتصاد المعرفة، وكان الارتفاع واضحا في مؤشر الأداء الاقتصادي والذي قد يرجع بسبب العوائد الاقتصادية المرتفعة لدول المجلس، كذلك ارتفاع مؤشر التكنولوجيا الذي يعكس الاهتمام والرغبة في اقتناء التكنولوجيا الحديثة .

5) عدم وجود أية دولة عربية ضمن مجموعة الربع الأول (25%) من دول العالم، أي ضمن مجموعة الدول التي يبلغ مؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة لها بين (7.5 – 10), وتقع ست دول عربية ضمن مجموعة ثاني أعلى 25% من دول العالم التي يتراوح مؤشرات المعرفة واقتصاد المعرفة لها بين (5 -7.5).

6) هنالك فجوة معرفية وتفاوت كبير نسبيا في مؤشرات لدول العربية يتراوح بين المرتبة الأولى للإمارات العربية المتحدة تبلغ (6.94) والمرحلة الأخيرة لاريتريا تبلغ (1.14)، وبهذا فإن ترتيب الدول العربية ضمن دول العالم يتفاوت بين الترتيب 42 للإمارات العربية المتحدة إلى 142 لاريتريا وهو مستوى متدني جدا.

التوصيات

وفي ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها تم صياغة مجموعة من التوصيات وكالآتي:

1) زيادة الاهتمام بتقديم دراسات وأبحاث تختص بالمعرفة واقتصاد المعرفة تعتمد على منهجية البرنامج التفاعلي للبنك الدولي (KAM 2012) .

2) بما أن كل مرتكز من المرتكزات الأساسية يشكل عنصرا ضروريا لتحقيق ارتفاع في مؤشر المعرفة واقتصادها يتعين تحقيق التوازن بين مستويات هذه المرتكزات، والاهتمام بها بشكل يضمن عدم وصول الفجوة بينها إلى أكثر من (1) عدد صحيح لتحقيق التوازن بينها

3) يجب تشخيص المرتكز الأضعف فيها ثم العمل على تطويره بما يؤدي إلى تجسير الفجوة بين مستويات المرتكزات الأربعة، وتحديد المرتكز الأقوى والمحافظة على قوته .

4) توفير البيئة المعرفية المناسبة لتشجيع عملية الإبداع والابتكار وإشاعة روح التشارك والتكامل المعرفي لتحويل المجتمع إلى مجتمع معرفي .

5) العمل على تطوير السياسات والاستثمارات المناسبة للتوجهات والأهداف والاستفادة من التجارب المحلية والعربية والعالمية ودعم القطاعات ذات العلاقة بشكل يضمن استغلالا امثلا للموارد المتاحة .

6) الالتزام بأهم التوصيات التي قدمها والذي يشدد على بلورة رؤية وخطة عمل مقترحة للمستقبل، بما فيها بعض العناصر الأولية والآليات المطلوبة لولوج عتبات المعرفة، بالانخراط في مجتمعها والمشاركة في عمليات إنتاجها، وردم الفجوات المتعددة التي تملأ مساحات المشهد المعرفي العربي.

الهوامش

1) عبد الباسط ،محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي، مكتبة القاهرة 1971، ص 18 .
2) International Conference On Applied Economics – ICOAE 2011
3) Rastogi, P.N., Knowledge Management and Intellectual Capital- The New Virtuons Reality of Competitiveness". HSM ,2000.p11
4) البارودي، شيرين بدري، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية (دراسة تحليلية عن البنوك الالكترونية) ،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس : ((اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية))25 – 27 نيسان 2005، ص6.
5) العليان ،محمد شوكت، الاقتصاد المعرفي، جامعة الملك سعود ،ص 3
6) نجم، عبود، نجم، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005 ص2 .
7) العليان ،محمد شوكت، الاقتصاد المعرفي، جامعة الملك سعود ،ص 5.
8) تقرير المعرفة العربي للعام2009 ، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ص3.
9) Kęstutis Kriščiūnas, Rasa Daugėlienė,The Assessment Models of Knowledge-Based Economy Penetration ,ENGINEERING ECONOMICS, No 5 (50) , 2006. P40
10) علة، مراد ،جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة -دراسة نظرية تحليلية ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي ،الدوحة، قطر ،2011، ص8.
11) تقرير المعرفة العربي للعام2009 ، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ص232 .
12) World Bank KAM 2012 Knowledge Assessment Methodology

واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

أ/ بلغنو سمية*

جامعة الشلف – الجزائر

Résumé

Tout programme de réforme économique doit être accompagnée d'un système intégré de réformes institutionnelles au niveau politique et législatif des organisations existantes, la restriction sur certains des amendements ne suffit pas pour le succès des attitudes envers la consolidation d'une économie de marché, conduisant à la création nombreux problèmes, en l'occurrence la corruption dans les institutions publiques.

Le but de cette étude est de mettre en évidence l'importance de la réforme institutionnelle comme l'un des composants de base du programme de réforme économique, or les politiques de réformes institutionnelles se considèrent complémentaires pour le reste des procédures et des méthodes de l'ajustement structurel.

Nous essayons à travers cet article d'exposer la problématique suivante: Quelles sont les conséquences de la privation du programme de réforme économique en Algérie de l'un des composants de base de la réforme institutionnelle, et la mesure dans laquelle les réformes institutionnelles adoptées ont contribué pour remédier aux lacunes persistantes .

Et nous allons essayer de répondre à ce problème en identifiant le contenu de la réforme institutionnelle et les composantes du programme de réforme économique en Algérie et les résultats de l'absence de cadres institutionnels, et nous essayons d'identifier les plus importants efforts de réforme institutionnelle en Algérie et l'évaluer par des importants indicateurs institutionnels.

مقدمة

بدأت الجزائر منذ التسعينات بانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المفروضة من طرف المؤسسات الدولية (لصندوق والبنك الدوليين) بهدف إصلاح السياسة الاقتصادية الكلية بعد تفاقم الإختلالات الداخلية والخارجية ، تركز هذه السياسات على

* أستاذة مساعدة بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف، وطالبة دكتوراه في جامعة الجزائر 03 مايل: sbeghanou@gmail.com

التحول نحو اقتصاد السوق وتغيير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتغيير حجم الاستثمار العام والخاص . وفي إطار تقييم أولي لتجارب الإصلاحات، اقتصرت أوجه التحسن على الجوانب النقدية والمالية، وفي المقابل تم تسجيل نمو ضعيف وغير منتظم حيث كانت النتائج سلبية خاصة على المستوى الاجتماعي تمثلت في انتشار الفقر والبطالة .

لقد اثبت الدراسات الميدانية في العديد من الدول بأن فشل برامج الإصلاحات السابقة يعود أساسا لعدم قيام هذه الدول بالإصلاحات المؤسساتية اللازمة، بالمقابل كانت هذه الأخيرة سبب نجاح دول شرق آسيا التي لم تطبق بنود الإصلاحات بزعامة المؤسسات المالية الدول، حيث تعتبر سياسات الإصلاح المؤسسي سياسات مكملة لباقي سياسات التكييف الهيكلي.

ان الإصلاح الاقتصادي لابد وان يواكبه منظومة متكاملة من الإصلاحات المؤسسية على المستويين السياسي والتشريعي في عمل المنظمات القائمة، أما الاعتماد وبصورة جزئية على بعض التعديلات لا يعد كافيا لنجاح التوجهات نحو تثبيت دعائم قوى السوق مما يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل على رأسها تفشي الفساد في المؤسسات الدولة.

ونحاول من خلال هذه المقالة التعرف على مضمون الإصلاح المؤسساتي ثم نتطرق ملامح افتقار برنامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر إلى اطر مؤسساتية أدت إلى إعاقته.

المبحث الأول ماهية الإصلاح المؤسسي.

يعتبر الاصلاح المؤسساتي مكون أساسي من مكونات أي عملية إصلاح شاملة، وقد يشكل في بعض الأحيان المكون الأهم، وسواء نجم الإصلاح المؤسساتي عن ضغوط داخلية أو التزاما بتعليمات قادمة من الخارج،فإنه يتعلق بعمل المؤسسات وطريقة توزيع السلطة فيها، ونمط الإدارة المستخدم، ومدى قدرتها وكفاءتها في أداء وظائفها على النحو الذي يجب أن تؤديها عليه وينطوي الاصلاح المؤسساتي على بناء وإعادة بناء المؤسسات العامة على أسس سليمة وعصرية وذلك من خلال تضافر مؤسسات السلطة، الحكومة والمجلس التشريعي والقضاء مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.وقبل إعطاء تعريف شامل حول الاصلاح المؤسساتي نحاول أولا إعطاء مفهوم للمؤسسة وتبيين الفرق الموجود بينه وبين مفهوم المنظمة .

أولا: مفهوم المؤسسة .

بالنسبة لمفهوم المؤسسة فان منظري العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والاقتصاد المؤسسي بصفة خاصة، يعرفون المؤسسة "بأنها تلك القواعد المكتوبة او غير المكتوبة التي تنظم وتقنن

التعاملات بين الأشخاص والمجموعات المختلفة ،وبين المنظمات والأفراد أو المنظمات بعضها ببعض(1) . ولهذا يعرف دوجلاس نورث (2)المؤسسة بأنها " مجموعة من القواعد التي تحدد سلوك المنظمة والفرد والمجتمع "،هذه القواعد يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

أ- المجموعة الأولى : وتشمل القواعد والقوانين الرسمية في المجتمع مثل الدساتير والعقود والقوانين والقرارات الوزارية...الخ

ب-المجموعة الثانية : وتضم القوانين والقواعد الخاصة بتطبيق وتنفيذ القواعد والقوانين المختلفة.

ت-المجموعة الثالثة : وتشير إلى ما يعرف بالمؤسسات غير الرسمية والتي تشمل كلا من التقاليد والقيم المجتمعية .

ومن هنا تختلف المؤسسة عن المنظمة، إذ أن هذه الأخيرة تشير إلى مجموعة من الفاعلين الذين يجمعهم هدف واحد، ويسعون إلى تحقيقه منها على سبيل المثال، الأحزاب، النقابات، الشركة، الجمعيات ... وغيرها من الأمثلة .

وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بمفهوم المؤسسة، إذ أن بعض الكتابات تستبعد القواعد والأطر غير الرسمية من مفهوم المؤسسة، وتقتصر على الرسمي منها، وهذا ما يرفضه منظرو الاقتصاد المؤسسي وهو استبعاد الأطر غير الرسمية من مفهوم المؤسسة لما تمثله هذه الأخيرة من أهمية في التأثير على سلوك الأفراد والمنظمات.

وينطوي مفهوم المؤسسات على مجموعة من التصنيفات لهذه المؤسسات من أهمها:

- رسمية وغير رسمية .
- مرتبطة بالأسواق وغير مرتبطة بالأسواق.
- المؤسسات الغير مرتبطة بالأسواق تنقسم بدورها إلى :
- مؤسسات دولة ومؤسسات اجتماعية.

إن جوهر الفكر المؤسسي يتمثل في محاولة تحديد دور المؤسسات في تعزيز أو إعاقة النمو الاقتصادي وبصرف النظر عن الفروق بين منظري الاقتصاد المؤسسي التقليديين منهم والجدد ،فان كلا التياران يتلاقيان في نتيجة مؤداها أن المؤسسات الضعيفة تؤدي إلى زيادة التكلفة الاقتصادية للمعاملات، بما لا يسمح بحماية حقوق الملكية للأفراد.

تلك العوامل المؤسسية لم تلق اهتماما كافيا في التحليل النيوكلاسيكي أو الليبرالي، والذي يمثل الإطار العام لبرامج الإصلاح الاقتصادي وهنا يؤكد منظرو الاقتصاد المؤسسي أن إهمال تلك العوامل لا يساعد في فهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي والعوائق التي تقف

عقبة في سبيل النمو والتنمية. ولقد حددت تلك الأطر محددات الاصلاح المؤسسي المحفزة للنمو كما يلي (3):

- القوانين والتشريعات التي تؤثر على الاستثمار والمنافسة والتمويل وتشجيع التكنولوجيا.
- الأداء المؤسسي الحكومي أو العمل البيروقراطي الذي يؤثر على كلفة المبادلات .
- الشدة في تطبيق القوانين والعدالة.
- الحريات السياسية بمفرداتها المختلفة من حرية التعبير وسلامة النظام الانتخابي والمشاركة .
- منظومة القيم الاجتماعية، والتي تؤثر على توجهات الأفراد نحو المشاركة والتفاعل مع عملية التغيير والإصلاح المؤسسي.

ثانيا : تعريف الإصلاح المؤسساتي

توجد عدة تعاريف للإصلاح المؤسساتي تتمثل في :

أولا: التحلي بمبادئ الادارة العامة الرشيدة (بنى مؤسسية مستقرة، الالتزام بمعايير الكفاءة وفصل السلطات، الشفافية والإفصاح والمساعدة، مبادئ خاصة بكل قطاع من قطاعات المجتمع، الإنصاف في حالة القضاء فعالية التشريع والرقابة في حالة التمثيل النيابي، الاختيار الشعبي للقيادات ومساءلتها في حالة الحكومة، والابتكار والكفاءة والمسؤولية في مؤسسات القطاع الخاص، والفعالية والاستمرارية والمسؤولية الجماعية في مؤسسات المجتمع المدني .(4)

ثانياً : بناء قدرات المؤسسات (توزيع الصلاحيات وتقسيم الأدوار وتحديد المسؤوليات، تطوير نظم مالية وإدارية مرنة وشفافة، التخطيط الإستراتيجي إدارة فعالة للموارد البشرية والمادية والمالية، استخدم تكنولوجيا المعلومات، الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات(5).

والإصلاح المؤسسي يتناول كافة المنظمات والهيئات والجمعيات التي يشهدها النظام السياسي، رسمية كانت أم غير رسمية، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، تهدف أو لا تهدف إلى الربح وهكذا فإن "الاصلاح المؤسسي يطال كافة التنظيمات والوحدات القائمة، ابتدءا من السلطات الثلاثة في الدولة إلى منظمات المجتمع المدني مروراً بالشركات والمشروعات ووحدات القطاعين العام والخاص، كما يمكن تطبيق المفهوم على وحدات اصغر كالجماعات الصغيرة أو المدارس أو الوحدات الصحية وغير ذلك من أبنية تقوم بنشاطات ووظائف أصبحت ضرورية في المجتمع المعاصر.

وعموماً يمكن التميز بين ثلاث مداخل يستند إليها مفهوم الإصلاح المؤسسي ولتحقيق صورة أكثر تكاملاً وشمولاً لمفهوم الإصلاح المؤسسي يجب الجمع بين هذه المداخل الثلاث(6):

المدخل الأول : مدخل التنمية الإدارية:

والإصلاح المؤسسي من المنظور الإداري هدفه الأساسي ترشيد عملية صنع القرار في المؤسسة، وتحديد الأهداف بوضوح، والنظر إلى الوقائع بموضوعية وحياد نظره علمية جادة،بحيث يتوافر لدى متخذ القرار المعلومات والبيانات الصحيحة في الوقت المناسب وفي مكان المناسب لمواجهة وإدارة المواقف والاحتمالات المختلفة ومواكبة ما يصاحبها من تطورات في محيطها وبيئتها ، والسير نحو تحقيق الأهداف، كما أن الأهداف ذاتها تكون موضع إعادة تقدير في ضوء متغيرات البيئة، وأيضاً في ضوء ما تحقق من أهداف سابقة، وما يتوافر من إمكانيات، وأيضاً ما ينشأ من تحديات ومستجدات.

والمؤسسات في مجملها بحاجة دائماً إلى تطوير، فالإصلاح المؤسسي من المنظور الإداري هنا ليست عملية وقتية، وإنما هي عملية مستمرة، فهي تستمر طالما استمرت المنظمة قائمة وهي عملية تشهدها مختلف المنظمات، وفي كل الدول بما فيها الدول الأكثر تقدماً، جنباً إلى جنب مع الدول النامية والآخذة في النمو.

المدخل الثاني : مدخل الحكم الرشيد أو الحوكمة.

وقد أضيفت إلى الاصلاح المؤسسي بفضل منظور الحكم الرشيد أو الحوكمة، أهداف رفيعة أصبحت الحكومات والمؤسسات والشركات تسعى إلى تبنيها وتقف في مقدمة هذه الأهداف والغايات:

1- تحقيق الحماية للملكية العامة وللمال العام.
2- مراعاة مصالح مختلف الأطراف بما في ذلك المتعاملين مع مؤسسات الدولة والشركات والمنظمات والجمعيات.
3- الحد من استغلال السلطة، أو التعسف في استخدامها.
4- وضع الأنظمة الكفيلة بتقليل التجاوزات والانحرافات أو تضارب المصالح.
5- تحديد وتوزيع المسؤوليات والحقوق والواجبات.
6- تعزيز الثقة في الاقتصاد والشركات والتنمية الاقتصادية.
7- تطبيق المعايير الديمقراطية والحقوقية داخل المنظمات والشركات المختلفة.
8- المرونة والتحول عن مظاهر جمود البيروقراطية إلى أساليب الإدارة الاقتصادية الرشيدة.

9- إدخال روح المنافسة والعدل والاستدامة إلى المؤسسات والمنظمات المعنية.

المدخل الثالث : مدخل التنمية السياسية يفرض منظور التنمية السياسية العديد من المتغيرات والأبعاد والعمليات التي تم إدخالها إلى الإصلاح المؤسسي، والتي تتعلق بالمؤسسات السياسية، سواء من حيث طبيعة هذه المؤسسات، أو من حيث الوظائف والأدوار التي تؤديها، أو من حيث علاقتها بالمؤسسات الأخرى أو البيئة أو بالعالم الخارجي .

حيث يفرض منظور التنمية السياسية الاستناد إلى الاسلوب الديمقراطي في التعامل داخل المنظمة وضرورة تمتع هذه البنية بأساليب المرونة والتكيف، والتماسك والانسجام بين أجزائها، بما يحميها من الانشقاقات والصراعات والتشرذم.

كذلك تؤكد بعض الآراء أهمية ما تمثله المنظمة من تعقيد ودرجة من التنظيم والتشابك في بنيتها الداخلية، بحيث تعكس المنظمة مستويات وقدرات متنوعة في مختلف المجالات : الإدارة والعلاقات العامة والتمويل والميزانية والعلاقات بالبيئة وبقطاعات كالشباب والمرأة وبالأعضاء وبغيرها.

المبحث الثاني: برنامج الإصلاح الاقتصادي ومكوناته في الجزائر

إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي خدمت الجزائر بصورة أفضل في عقد السبعينات بدأت تفقد مفعولها خلال الثمانينات تحت ضغط متغيرات البيئة الخارجية خاصة منها انهيار أسعار النفط وكذلك التراجع الحاصل في سياسة التصنيع ضمن المخططات التنموية، حيث تفاقمت الإختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد وبرزت العديد من المشاكل الاقتصادية الملحة وعليه حاولت الجزائر البحث عن إستراتيجية جديدة تتيح لها السيطرة على الإختلالات الكامنة في الاقتصاد وحل المشاكل المترتبة عنها، وكان ذلك عن طريق اللجوء إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين . ولقد اقتضت إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي تنفيذ مجموعة من البرامج التصحيحية على مراحل زمنية متتالية تبدأ المرحلة الأولى بعملية التثبيت بهدف الحد من تفاقم الإختلالات والفجوات وتهيئة البيئة المستقرة من خلال إجراءات السياستين المالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف ثم تليها المرحلة الثانية من خلال التركيز على عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية، وفي هذه المرحلة يتم تكييف القوانين بتغيرات واسعة في نظام الملكية والاستثمار والإنتاج والتوزيع بما يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي الخاص وتملك القطاع الخاص للعديد من المشروعات التي كانت مملوكة للدولة، فضلا عن إزالة التشوهات السعرية واعتماد قوانين السوق التي تمكن من سرعة اندماج الاقتصاد الجزائري مع السوق العالمية واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل،

ولقد اعتمدت الحكومة برنامجا موسعا للإصلاحات تدعم باتفاقين احتياطيين وقعا مع صندوق النقد الدولي (الأول1989 / 1990 والثاني في 1990 / 1991) إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام1994 تلاه اتفاق أخر على المدى المتوسط سمي باتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة بين 1995 إلى 1998.(7)

إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة جدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ1994 إلى1998 يصل إلى 3 مليار دولار فضلا عن إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة، وهذا ما يعني إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته19 مليار دولار خلال الفترة 1994 / 1998 . (8)

1-**اتفاقيات الاستعداد الائتماني** : **اتفاق** 30 **ماي** •1989(STAND BY1)

تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية, كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

اتفاق 03 **جوان**•1991 (STAND By 2) أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991 وجاء ليستكمل تطبيق برامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية (9).

2-**برنامج التعديل الهيكلي**

تمثلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل 1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما، %مقداره 25 مليار دولار، أما خدمة الدين) مبلغ خدمة الدين / قيمة

الصادرات (وصلت إلى 82.2 وكان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات(المحروقات)اثر مباشر على احتياطيات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي 1.5 مليار دولار .وقدر معدل التضخم سنة 1993 ب % 20.5، أما عجز الميزانية فبلغ % 8.7 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب % 25 من القوة العاملة 1.5 مليون عاطل. (10)

3-**برنامج الاستقرار الاقتصادي** 1995- 1994

الذي يمتد من أفريل إلى مارس 1995-1994 (STAND BY) يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي . إلى استعادة النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية .ويتضمن هذا البرنامج الشروط التالية: (11)

-تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية (الأدوية، المياه الصالحة للشرب) مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات :الفرينة، السميد، الحليب.

-تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة40.17 % (36 دينار مقابل دولار واحد) في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.

-ضغط عجز الميزانية إلى % 0.3 من الناتج المحلى الخام خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي)

-تحرير التجارة الخارجية.

* **برنامج التعديل الهيكلي** (1985-1998).

يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي1998 إلى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 % خارج المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10.3 % تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3 مقابل 2.8 % خلال1994 – 1995 . التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، وضع إطار تشريعي للخوصصة. (12)

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

الإجراءات ذات طابع الاستقرار:

-مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.

-تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.

-تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتتحدد وفق قوى السوق.

-القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة (تقليص اليد العاملة في الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات العمومية ...)وزيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.

-التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.

-مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:

تهدف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي ويمكن تحديدها فيما يلي(13)

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين) الأمر (22/95)
- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء هيئة تامين القرض عن التصدير، وصندوق
دعم وترقية الصادرات) .
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عملية الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
- تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات (les holding) لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية هذه القطاعات.

إصلاح النظام المالي والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.

-طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدا المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة تبادل حر .

3- محدودية نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية

•النتائج الاقتصادية:

لقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998، وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة، انه تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية نذكر منها(14)

-انخفاض نسبة التضخم إلى 6 %سنة 1997 بعدما كانت 39 % سنة1994 هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة 2 % سنتي1999 و2000 .

-الزيادة في احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995و8 مليار دولار في نهاية1997 وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.

- انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83% سنة 1993 إلى30 % سنة1997 و28 % سنة 2000 .

- الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة2 % سنة1993 ، قد عاد للنمو حيث سجل نسبة نمو تقدر ب 4 % سنتي1995 و 1996وأكثر من 2 % في السنوات الموالية حتى سنة 2000 .

الآثار الاجتماعية:

تفاقم ظاهرة البطالة :إذا كانت عملية التصحيح مكنت بعد أربع سنوات من التطبيق من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، فان الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام .ذلك أن غياب استثمارات جديدة ذات شان سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح المكثف للعاملين اثر على عمليات إعادة الهيكلة، وحل المؤسسات عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من12.6 % سنة1988 إلى20.7 % سنة 1991، و24.3 % في1993 ثم 28.6% سنة2000 (15).

و تشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة تقنية بسبب إعادة الهيكلة، أو حل المؤسسات خلال الفترة 1994 -30 جوان 1998يزيد على 360 ألف عامل .

تفاقم ظاهرة الفقر : حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة2000 ارتفعت نسبة الفقراء في الجزائر من 8 %سنة1988 إلى20 % في منتصف التسعينات، وحوالي 30% في نهاية التسعينات .(16)

تبلورت جهود الإصلاح سنة 1986 وتسارعت سنة 1995، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي، إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية 3. وهو ما يؤكد على ضرورة وجود برامج للحماية الاجتماعية تساعد على محاربة الفقر والبطالة وعلى تحقيق التنمية البشرية.

من الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني من الإصلاحات التي تركز في جانبها الأول على الإصلاحات المؤسساتية نذكر محدودية نتائج الجيل الأول، واقتصاره على تحسين الجوانب النقدية والمالية وإغفال العوائق الجذرية العميقة للنمو فمن هذه الأسباب ظهرت الحاجة إلى الجيل الثاني المتعلقة بمنظومة إدارة الحكم ومحاربة الفساد، ممارسة السلطة والمساءلة، الإطار المؤسساتي وكفاءة الإدارة .

المبحث الثالث : ملامح غياب البعد المؤسسي في برنامج الإصلاح الاقتصادي

إن عملية الإصلاح المؤسساتي في الجزائر ،عرفت صعوبات وعراقيل حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة ،وخاصة إذا كانت مقارنة ذلك بالنظر إلى مستوى التحديات ولاسيما على المستوى الدولي والعالمي .

فالمتابع لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بمكوناته المختلفة يجد ان فحوى البرنامج هو التحول نحو آليات السوق كركيزة لعملية تخصيص الموارد في الاقتصاد، ويتكون البرنامج من مكونين أساسيين وهما برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي . وكلا البرنامجين لا يشتمل على الكيفية التي يتم من خلالها ذلك التحول المنهجي فيما يتعلق بتخصيص الموارد بالاعتماد على قوى السوق. ويخلو برنامج الإصلاح الاقتصادي من أي تصور للإصلاح والتحول المؤسسي أو مدى هذا الإصلاح والياته .ولهذا فقد شهدت الجزائر كثيرا من التحولات في الأطر القانونية للعديد من المؤسسات والتشريعات الحاكمة لعمل المنظمات المختلفة دون أن يكون هناك رؤية إستراتيجية لعمل التحول نحو نظام السوق .ففي سنوات معينة نجد تسريعا لوتيرة عملية الخوصصة وسنوات تشهد بطئا . كذلك شهدت الجزائر تغييرا في عدد الوزارات المختلفة سواء بالضم آو الإنشاء أو الإلغاء مع كل تغيير وزاري . غاب أيضا على عملية التحولات المؤسسية بصرف النظر كونها ايجابية أو سلبية التنسيق بين الجهات المعنية، ولقد

كان غياب ذلك التنسيق والرؤية الإستراتيجية لعملية التحول المؤسسي سببا في عدم تحقيق تلك التغييرات المؤسسية لأهدافها .(17) رغم الإصلاحات النسبية التي تم تحقيقها ،فإن تقييم الأداء المؤسساتي لم يرق إلى المستوى المطلوب

فعلى سبيل المثال ،وفي إطار الخوصصة ،تعتبر حصيلة هذا البرنامج ضعيفة ،وذلك بالنظر إلى عدم كفاءة الجهاز الإداري للتكفل بهذه العملية التي تتطلب تقنيات حديثة ومتطورة ،أضف إلى ذلك أن الهياكل التي أحدثتها الدولة لهذا الشأن (18)، لم تتوصل إلى تحسين فعالية التسيير على مستوى القطاع العمومي . كالغياب بين القائمين على عملية الخوصصة والجهات الممثلة للعمال ولمصالح العمال حتى وان كانت تلك المؤسسات ضعيفة في ظل التسلط السائد على كافة الشؤون السياسية.

وهناك العديد من الأمثلة الأخرى على غياب التنسيق، فمن جانب ترقية الإستثمار ورفع تنافسية الاقتصاد الجزائري ،يبقى الأداء المؤسساتي ضعيفا ،حيث تبقى العراقيل قائمة ،متسببة في تعقيدات بيروقراطية ،سواء بالنسبة للإستثمار الوطني أو الأجنبي ،أضف إلى ذلك سوء التسيير على المستوى الجهاز التنفيذي الذي يكلف الخزينة العمومية أموالا طائلة(19).

فعلى الرغم من إقرار ترسانة من القوانين والتشريعات وتبني ترتيبات جديدة المكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على غرار الأمر رقم 04/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، والأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار إلا انه لم يحقق المرجو منه بتجاهل العناصر المكملة لجذب الاستثمار حسب التقارير الدولية المختلفة الصادرة مابين 2001 و2003 كما بقي تسيير الموارد البشرية خاضعا لتسيير " مادي " وليس كقوة كامنة ذات قيمة تنافسية ،بالرغم من الخطاب السياسي الرسمي الذي كرس دائما ،وعلى الأقل ،من الواجهة النظرية ،الدور الإستراتيجي للعامل البشري في التنمية .

من جهة أخرى ورغم الإصلاحات المنتهجة (الخوصصة، التحرير تشجيع الاستثمار) الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل لم تكن في المستوى المطلوب نتيجة غياب مناخ الأعمال المناسب.استقرار وانفتاح الاقتصاد الكلي، وجود مؤسسات فعالة، بنية تحتية جيدة، تعتبر هذه العوامل الثلاثة ضرورية لتهيئة مناخ موات للاستثمار .استقرار الاقتصاد الكلي يعتبر شرط ضروري للنمو، لكنه ليس سوى خطوة أولية، يجب أيضا توفير البيئة التي تحفز الابتكار والنمو بدلا من الأنشطة الريعية .فالقيام بإ**صلاحات مؤسساتية** عميقة ضروري من اجل ضمان ظهور البيئة أين الفرص الناتجة عن التحرير والتغيرات الهيكلية الأخرى تستطيع أن تحفز النمو .ففي غياب المؤسسات الفعالة فان استقرار الاقتصاد الكلي لا يكفي .(20)

إن إشكالية الفساد وغياب الرشادة في الحكم لا يعتبر تحديا منفصلا يعالج على طريقة خاصة، بل هو جدول أعمال للإصلاحات الاقتصادية يكمل ويعزز جهود الجيل الأول وخاصة في مجال الاستثمار والتجارة .(21)

المبحث الرابع : أهم الإصلاحات المؤسسية المنجزة

يمكن تلخيص أهم الجهود التي بذلتها الجزائر مؤخرا في إطار الإصلاحات المؤسساتية على مستوى المجالات التالية :تحسين الترتيبات التنظيمية لممارسة أنشطة الأعمال، محاربة الفساد، تسهيل الحصول على العقار الصناعي، تسهيل الحصول على التمويل، تسهيل الحصول على المعلومات والمنافسة.

أولا : تحسين مناخ الأعمال وعوامل جذب الإستثمار

تهدف السياسة العامة في مجال الإصلاحات الاقتصادية الجارية منذ عام 1999 إلى وضع التشريعات والتنظيمات اللازمة لسير اقتصاد السوق وفي هذا الإطار اتخذت الإجراءات التالية:(22)

1- تحسين الترتيبات التنظيمية:

ضمن مسعى تحسين مناخ الأعمال، ما فتأت السلطات العمومية تتخذ الترتيبات اللازمة لتوفير المناخ المناسب للأعمال بغية التخفيف من الإجراءات الإدارية. وفي هذا الإطار تم تعديل الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 وكذا تعديل النصوص القانونية المنظمة للوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار بغية الإمتثال للمعايير والممارسات العالمية.

و قد أدخل هذا الإطار الجديد الترتيبات التالية: (23):

1. إعادة إدخال بالنسبة للمشاريع التابعة للنظام العام إمتيازات الإستغلال، الإعفاء من ضريبة الفائدة للشركات IBS، الإعفاء من ضريبة النشاط المهني.
2. إدخال معايير تمييز المشاريع التابعة للنظام الإستثنائي من أجل إرساء شفافية فعلية.
3. إحلال الإلغاءات محل الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتخفيف الرسوم الجمركية بغية التخفيف من الإجراءات والأخذ بعين الإعتبار الإلغاء الجاري للرسوم الجمركية لإستيراد التجهيزات.
4. خفض آجال إصدار الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار ANDI لقرار منح الإمتيازات إلى 72 ساعة عوض 30 يوما.

5. حماية أكبر لحقوق المستثمرين بفضل إنشاء لجنة إدارية للطعن مؤهلة لإصدار القرارات بشأن مشاكل محتملة حين تنفيذ مختلف الإدارات لترتيبات ترقية الإستثمار.

و قد تعزز الدور الإستراتيجي للمجلس الوطني للإستثمار، CNI المتمثلة مهامه الأساسية في متابعة إنفاذ

القانون في مجال تنمية الاستثمار الأمر الذي أدى إلى تواصل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدولة في مجال

تحسين مناخ الاستثمارات.

2- إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI:

لقد انحصر دور الوكالة في البداية على الإشراف والرقابة ومنح الرخص الإدارية ولكنها تمكنت ضمن مسعى التخطيط القانوني والإجرائي وبفضل التخفيف من مهمة تسيير الامتيازات من الاضطلاع بمهام أكثر أهمية منها:(24):

1. الإعلام القانوني، والاقتصادي والفني فيما يخص الاستثمار من خلال استخدام الإعلام الآلي.
2. ترقية "وجهة الجزائر في مجال الاستثمار.
3. تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير المساعدة.
4. تحديد فرص الاستثمار القطاعية عبر التراب الوطني.
5. التشاور مع الأطراف المعنية بالاستثمار سيما مع السلطات المحلية (CALPIREF)، واللجان القطاعية والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF).

تم اتخاذ تدابير وإجراءات تشريعية وتنظيمية بغرض حل مشكل العقار باعتباره يشكل العقبة الرئيسية التي تعترض طريق الإستثمار نذكر منها :(25)

1. تكريس مبدأ الإمتياز القابل للتحويل من حق في التنازل وذلك فيما يتعلق بالأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة والموجهة إلى انجاز مشاريع استثمارية (أمر رقم 08- 04 الصادر بتاريخ في الفاتح سبتمبر 2008).
2. إنشاء الوكالة العقارية الوطنية (مرسوم تنفيذي رقم 07 119 الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007) التابعة للوزارة المعنية بترقية الإستثمار والتي تتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان تسيير الأصول العقارية الناتجة عن حل المؤسسات العمومية وعن فائض الأراضي الموجودة في حوزة المؤسسات الناشطة.

3. تشكيل لجنة المساعدة على اختيار المواقع وترقية الإستثمار وضبط العقار برئاسة الوالي (المرسوم التنفيذي رقم 07.120 الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007.)

تهدف هاتين المؤسستين أساسا إلى تزويد المستثمر بكل المعلومات المتعلقة بالعقارات الموجودة وتعمل على ترسيخ مبدأ المساواة في الإستفادة من هذه الموارد، مما يسمح بإنشاء سوق عقارية حرة على المدى المتوسط.

المساهمة في حل الأشكال المتعلق بالحصول على القروض البنكية لتمويل الإستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،من خلال إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR وصندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI، اللذين تم استحداثهما سنتي 2004 و2006 في التخفيف من حدة هذا الإشكال.

و تجدر الإشارة إلى أنه تم الشروع في العديد من الإصلاحات تساهم مباشرة في انسحاب الدولة من الميدان الإقتصادي وتنمية الإستثمارات .و من بين هذه الإصلاحات، ينبغي الإشارة إلى (26):

قانون التجارة : الذي تم تكييفه لتكريس القانون التجاري للمؤسسة بالموافقة على الأشكال الليبرالية

للشركات التجارية (شركة ذات أسهم، شراكة، شركة موحدة ذات مسؤولية محدودة).

النظام الجبائي : الذي تمت مراجعته للاستجابة للمتطلبات الإقتصادية الجديدة، وذلك بإدراج أشكال جديدة من الرسوم مثل الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركة، والضريبة على الدخل ألإجمالي مع تبني نظام خاص ذي امتيازات يمكن تطبيقه على الإستثمارات .

التشريعات الاجتماعية : بعد تكييفها مع الإصلاحات الاقتصادية الجديدة أصبحت تحمي حقوق القيام بالإضراب وممارسة النشاط النقابي وتكريس تحرير سوق العمل. كما يقر هذا الجهاز إنشاء صندوق وطني للبطالة ووكالة للتنمية الاجتماعية ، تكون بمثابة أداة لضمان الحماية الاجتماعية من أجل التخفيف من آثار النتائج السلبية المحتملة للخوصصة.

النظام المالي والمصرفي : سمحت الإصلاحات على هذا المستوى "برفع الإحتكار" على النظام المصرفي، وذلك بإنشاء بنوك خاصة وكذا بورصة للأوراق المالية. بالإضافة إلى منح امتيازات للمستثمرين، في إطار يندرج في سياسة ترقية الخوصصة، كون هذه الإمتيازات تتيح

للمستثمرين وبالخصوص الأجانب منهم الذين يسترجعون الشركات، الإستفادة من التنقل الحر لرؤوس الأموال مع ضمان الحماية ضد نزع الملكية وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي.

ثانيا : حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر والتي شملت 562مؤسسة خاصة وطنية وأجنبية، أكد رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم بان الفساد يعتبر من بين العوائق الأولى للاستثمار بالإضافة إلى العائق المالي (الوصول للقروض) ومشكلة الحصول على العقار الصناعي وتفشي الاقتصاد غير الرسمي، وقدر البنك الدولي أن المؤسسات تنفق حوالي % 6 من رقم أعمالها على الفساد (الرشوة).و في مجال مكافحة الفساد تم التأكيد على ما يلي:(27):

- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد والإتفاقية الإفريقية ذات الصلة؛

- تكييف التشريعات الوطنية من خلال إصدار القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الذي ينص لاسيما على ما يلي:

* تحديد وتعريف المخالفات (الاختلاس، استغلال النفوذ، الرشوة في الصفقات العمومية، الإبتزاز، رشوة أعوان عموميين أجانب وموظفين في الهيئات الدولية العامة، إستغلال المنصب الإثراء غير المشروع، عرقلة السير الحسن للعدالة).

* إنشاء مؤسسة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تتكلف بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحة هذه الآفة ومنحها صلاحيات واسعة تتعلق بطبيعة الدور المنوط بها. تم نشر المرسوم المتعلق بإنشاء هذه المؤسسة ويجري تنفيذه حاليا؛

* حماية الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا.

* اللجوء إلى التعاون القضائي الدولي في هذا المجال لاسيما فيما يتعلق بمصادرة مادة مخالفة الفساد.

- إصدار النصوص التنفيذية للقانون رقم 06-01 المشار إليه أعلاه.

يتعلق الأمر بالنصوص الآتية (28):

1- المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، المحدد لتشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

2- المرسوم الرئاسي رقم 06-414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، المحدد لنموذج التصريح بالممتلكات.

3- المرسوم الرئاسي رقم 06-415 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، المحدد لكيفيات التصريح بالممتلكات من قبل الأعوان العموميين، غير أولئك المنصوص عليهم في المادة 6 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

4- قرار 2 أفريل 2007، المحدد لقائمة الأعوان العموميين الملزمين بالتصريح بالممتلكات، والذي أعطى للقانون معناه الكامل.

- تكييف قانون الإجراءات الجنائية من خلال تكريس مبدأ عدم التقادم للعمل العام والعقوبة وتوسيع الإختصاص بفضل إنشاء أقطاب جنائية متخصصة.

- توعية القضاة الممارسين والطلبة وتكوينهم حول الرهانات التي تفرضها ظاهرة الفساد وتبديد الأموال العامة وإستغلال الأملاك العامة وجريمة استخدام المعلومات السرية المحصل عليها في إطار ممارسة الوظيفة في الإثراء، وكذلك حول وسائل مكافحة الفساد.

- تحسين قدرات المصالح المركزية والمحلية عبر التكوين، في مجال تحضير الميزانية وتنفيذها وتسيير النفقات العمومية واللجوء إلى عملية تدقيق الحسابات ومراجعتها.

- تم إنشاء الديوان الوطني لقمع الفساد .بموجب الأمر رقم10 - 05المؤرخ في 26 اوت2010 والذي يهدف إلى تتميم القانون رقم06 -01 المؤرخ في20 فيفري2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد.

ثالثا : تسهيل الحصول على المعلومات والمنافسة .

يمكن تلخيص أهم الجهود التي بذلت مؤخرا في هذا المجال فيما يلي (27):

•فيما يخص عدم كفاية المعلومات الصادرة عن الشركات تم القيام بما يلي:

-تحسين الشفافية في حسابات الشركات، باعتماد لامركزية النشر القانوني لحساب الشركات والمؤسسات المالية لكي يتسنى للشركات المعنية القيام بهذا الواجب على مستوى تواجدها.

بشان الشروط اللازمة - ووفقا لأحكام القانون التجاري والقانون رقم 04- 08المؤرخ 14أوت2004 لممارسة الأعمال التجارية، ينبغي على جميع الأشخاص المعنويين القيام بنشر حساباتهم في الأشهر التي تلي اعتمادها من جانب الجمعية العامة .ويعد إيداع تلك الحسابات لدى المركز الوطني للسجل التجاري إشهارا لها.

-ولتحسين فرص الحصول على المعلومات وتداولها قام المركز الوطني للسجل التجاري بتنفيذ مشروعين تكميليين يتعلقان بإنشاء شبكة(télématique)ونظام إدارة الكترونية للوثائق المحفوظة في الأرشيف(نظامGED) وقد حدد شهر جوان 2007 موعدا لانطلاق العمل بهذا النظام.

ومن الأنشطة ذات العلاقة بتدعيم المعلومات وتنظيمها :إدخال نظام محاسبي ومالي جديد يعتمد على المعايير الدولية للتقارير الماليةIFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS .

بهدف ترقية طابع التفصيل في المعطيات الإحصائية ووفرتها وسهولة الحصول عليها وصحتها:

انضمت الجزائر سنة 2006 إلى النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي (SGDD) السابق للمعايير الخاصة لنشر البيانات (NSDD)بغية تطوير وتحديث النظام الإحصائي في إطار منظم .ويسعى هذا النظام على وجه التحديد إلى ضمان الشمولية والأمانة والتوافر .إذ يجب أن تشمل الإحصاءات المعنية الاقتصاد الفعلي والمالية العامة، وكذا القطاع المالي والتجارة الخارجية، فضلا عن البيانات الاجتماعية والديموغرافية .

* **فيما يخص تطوير المنافسة** فان التشريعات الجديدة التي تمت المصادقة عليها في 4 ماي 2008 تمنح مجلس المنافسة صلاحيات واسعة في مجال الصفقات العمومية وضبط السوق . وهي تكرس منع كل أشكال التفرد لتفادي احتكار السوق من طرف متعامل اقتصادي واحد، كما أنها تحدد العلاقة الوظيفية بين المجلس المذكور ومختلف سلطات الضبط القطاعية . ومن الأمثلة على سلطات الضبط القطاعية، سلطة الضبط في مجال الاتصالات، وهي سلطة مستقلة مزودة بالصفة القانونية والاستقلالية المالية وخاضعة للرقابة المالية للدولة .تتمثل مهامها فيما يلي.

-السهر على الحفاظ على منافسة حقيقية في سوق البريد والمواصلات.
-تخطيط وتسيير ومراقبة استعمال الموجات الكهربائية اللاسلكية.
-منح تراخيص الاستغلال والموافقة على تجهيزات البريد والمواصلات.
-التحكيم في حال وجود نزاعات بين المتعاملين أو بين المتعاملين والمستعملين.
-رفع التقرير المالي والحسابات السنوية وتقرير التسيير.

بدخول الجزائر اقتصاد السوق، فرض على الدولة الانسحاب من المجال الاقتصادي والمالي، وإنشاء سلطات إدارية مستقلة تتكفل بمهمة ضبط النشاط الاقتصادي .تعتبر سلطات الضبط الاقتصادي والمسماة أيضا بالسلطات الإدارية المستقلة، مؤسسات جديدة من المؤسسات المكونة لجهاز الدولة في الجزائر .لم يظهر هذا النوع من السلطات في القانون الجزائري إلا مع بداية سنوات التسعينيات.

بلغ عدد السلطات الإدارية المستقلة المستحدثة في الجزائر 12 سلطة ضبط، تتكفل كل منها بضبط مجال محدد، باستثناء مجلس المنافسة الذي تشمل رقابته كافة القطاعات الأخرى، نذكر منها :مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، مجلس المنافسة، سلطة ضبط البريد والموصلات، هيئتا الضبط في المجال المنجمي(الوكالة الوطنية

للممتلكات المنجمية، الوكالة الوطنية للجيولوجيا)، لجنة ضبط الكهرباء والغاز، سلطة ضبط النقل، لجنة الإشراف على التأمينات، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، سلطة ضبط المياه .(28)

لقد قمنا بعرض أهم الإصلاحات المؤسسية التي باشرتها الجزائر إدراكا منها لأهمية المدخل المؤسسي لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدول أثناء مرحلتها الانتقالية إلى اقتصاديات السوق.

المبحث الخامس: مؤشرات تقييم جودة الإطار المؤسسي لبرنامج الاصلاح الاقتصادي.

شهدت الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا على الصعيد العالمي بالإصلاح المؤسسي، حيث أصبحت معظم الدول تولي أهمية كبيرة للإصلاحات المؤسسية سواء فيما يتعلق بمناخ الاستثمار أو الحرية الاقتصادية، وسيتناول هذا الفصل مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تستخدم لتقييم جودة الإطار المؤسسي من بينها مؤشرات الحوكمة ومؤشر مدركات الفساد ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومحاولة تقييم الإطار المؤسسي في الجزائر اعتمادا على المؤشرات التي تم توضيحها وسوف يتم تناول تطور الاقتصاد الجزائري وفقا لكل مؤشر .

أولا- مؤشرات الحوكمة: تمثل مؤشرات الحوكمة بنود الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية حيث تعتبر من الخطوات الأولى لتعزيز السياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق النمو والتي تشكل أدوات المناخ الملائم والحوافز لتحقيق نمو اقتصادي فعال .(28)

ويظهر الجدول الموالي تقديرات مؤشرات الحوكمة في الجزائر لسنة2009 .

جدول رقم(01) :تقديرات مؤشرات الحوكمة في الجزائر لسنة 2009 .

مؤشر الحوكمة	تقديرات الحوكمة (-2.5 إلى +2.5)
المساءلة والتعبير	1.04-
الإستقرار السياسي	1.20-
فعالية الحوكمة	0.59-
نوعية التنظيمات	0.94-
سيادة القانون	1.07-
ضبط الفساد	0.49-

المصدر : World Bank, governance indicators.

http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp(22-02-2011).

سجلت المؤشرات الستة للحوكمة في الجزائر حسب الجدول السابق تقديرات سالبة على سلم التقديرات(2.5 + 2.5-)خاصة تلك المتعلقة بالمساءلة والتعبير(1.04-) الاستقرار السياسي (1.20-) سيادة القانون (1.07-) وهو ما يعكس نوعية متدنية للمؤسسات في الجزائر.

ويظهر الجدول رقم (02) أن الوضع المقارن لمؤشرات الحوكمة في الجزائر لسنة 2009 سيئ مقارنة مع المغرب، تونس، مصر. بينما سجلت الجزائر وضع مقارن ضعيف (10-25) على مستوى مؤشرات (المساءلة والتعبير، الاستقرار السياسي، نوعية التنظيمات) ووضع مقارن متوسط (25-50) بالنسبة (فعالية الحكومة، سيادة القانون وضبط الفساد)

الجدول رقم (02) :الترتيب المئوي لمؤشرات الحوكمة حسب الدول لسنة2009 .

	المساءلة والتعبير	الإستقرار السياسي	فعالية الحوكمة	نوعية التنظيمات	سيادة القانون	ضبط الفساد
الجزائر	17.5	12.7	34.8	20.5	26.9	37.6
مصر	15.5	24.5	44.3	48.6	54.7	41
المغرب	26.5	30.2	51.4	51.9	50.5	51.4
تونس	11.4	53.3	65.2	54.3	60.8	57.6

المصدر :

World Bank, governance indicators, op.cit

وفقا لهذه المؤشرات الجزائر غالبا ما ينظر إليها على أنها غير مستقرة سياسيا يهيمن عليها الفساد. المستثمرون يتوقعون بان هذه الدولة تتميز بلوائح غير ملائمة وأجهزة تنظيم عاجزة . وفي هذا المجال الجزائر التي لا تعتبر كدولة قانون، ليس لديها مؤسسات قادرة على إدارة النزاعات الداخلية، خاصة جهاز قضائي مستقل ونظام قائم على شفافية ديمقراطية . البيروقراطية المعقدة وغياب الثقة في النظام القضائي من اجل تسوية المنازعات التجارية المحتملة هي أيضا تعتبر عقبات أمام الاستثمار في الجزائر. (29)

لا يمكن للجزائر تحقيق النمو المنشود بمجرد تطبيق وصفات جاهزة وإحداث تغيير في سياستها، ولكن لابد من القيام بجهد لتحسين جودة الحكم على جميع المستويات.

ثانيا : مؤشر مدركات الفساد

حسب مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، يلاحظ تحسن طفيف في عدد النقاط المحصل عليها في الجزائر من 2.6 سنة 2003 إلى 3.2 سنة2008 ، لكنها تراجعت إلى 2.8 سنة2009 وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور ترتيب الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد من سنة 2003 إلى2009 .

السنة	نقاط مؤشر مدركات الفساد	الترتيب
2003	2.6	88 /133 دولة
2004	2.7	97 /146 دولة
2005	2.8	97 /163 دولة
2006	3.1	84 / 180 دولة
2007	3	99 /180 دولة
2008	3.2	92 / 180 دولة
2009	2.8	111 / 180 دولة

المصدر:

Amel .B, Transparency International : l'Algérie dégringole de 20 place, el watan.com: 17/03/2010.

احتلت الجزائر المرتبة 111 من بين 180 دولة سنة 2009 وتحصلت على مؤشر مدركات الفساد على

2.8نقطة من 10 وهو ما جعلها ضمن مجموعة المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم (حيث يضم المربع الأسود البلدان التي تتحصل على اقل من3 /10). (24)

كما تدحرج ترتيب الجزائر ب 12 نقطة من سنة 2007 إلى سنة2009 ، وهذا يعني أن البلاد تشهد معدل فساد خطير .ويؤدي هذا إلى التأثير في جهود جلب الاستثمارات، لمواجهة البطالة والحد من الفقر، لان الاستثمار يتطلب بيئة إدارية نزيهة ونظيفة من مختلف أشكال الفساد.

كما احتلت الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة2009 المرتبة 11 من بين 19 دولة .وتظهر نقاط المؤشر أن الجزائر تعد من أكثر دول المنطقة فسادا وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (04) مؤشر مدركات الفساد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2009 .

الترتيب	الترتيب الإقليمي	الدولة / المنطقة	نقاط مؤشر مدركات الفساد2009
22	01	قطر	7.0
30	02	الإمارات العربية المتحدة	6.5
32	03	إسرائيل	6.1
39	04	عمان	5.5
46	05	البحرين	5.1
49	06	الأردن	5.0
63	07	المملكة العربية السعودية	4.3
65	08	تونس	4.2
66	09	الكويت	4.1
89	10	المغرب	3.3
111	11	الجزائر	2.8
111	12	جيبوتي	2.8
111	13	مصر	2.8
126	14	سوريا	2.6
130	15	لبنان	2.5
130	16	ليبيا	2.5
154	17	اليمن	2.1
168	18	إيران	1.8
176	19	العراق	1.5

المصدر :منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد2009 ، ابرز المؤشرات الإقليمية : الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

http://www.transparency.org/content/download/47736/762827/CPI+2009_Re
MENA_Arabic.pdf (02-10-2010).- gional_Highligh

ثالثا : مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال

يظهر ترتيب الجزائر حسب المؤشرات العشرة لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال أنها تحتل فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري المرتبة(148) ، استخراج تراخيص البناء(110) ، توظيف العاملين(122)، تسجيل الملكية(160) ، الحصول على الائتمان(135)، حماية المستثمرين(73)دفع الضرائب(168) التجارة عبر الحدود(122)، إنفاذ العقود(123) ، تصفية النشاط التجاري (51).

يظهر الترتيب السابق بان الجزائر تصنف من بين الدول الأكثر صعوبة خاصة فيها يتعلق بدفع الضرائب حيث تحتل المرتبة (168) من بين 183 دولة، تسجيل الملكية المرتبة

(160)، وكذلك بدء النشاط التجاري(148)بالمقابل فهي تصنف من بين الدول التي يسهل فيها نسبيا تصفية النشاط حيث تحتل المرتبة(51) من بين 183 دولة.

تراجعت الجزائر في الترتيب العام للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من المركز134 سنة 2009 إلى المركز 136 سنة2010 ، ويعود ذلك إلى الأداء المتواضع لبعض المؤشرات والتراجع، الكبير في مرتبة مؤشرات أخرى خاصة ما يتعلق ببدء المشروع حيث كان التغير في الترتيب(-7)توظيف العاملين(5 -) ، والحصول على الائتمان(4 -) ، وذلك رغم التحسن المسجل في الترتيب في كل من تسجيل الملكية(6 +) ،استخراج تراخيص البناء (3 +) وإنفاذ العقود(2 +) ، وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم(05) ترتيب مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر سنتي2009 و2010.

	ترتيب الإقتصاد 2010	ترتيب الإقتصاد 2009	التغيير في الترتيب
سهولة ممارسة أنشطة العمال	136	134	2-
بدء المشروع	148	141	7-
إستخراج تراخيص البناء	110	113	3+
توظيف العاملين	122	117	5-
تسجيل الممتلكات	160	166	6+
الحصول على الإئتمان	135	131	4-
حماية المستثمرين	73	70	3-
دفع الضرائب	168	168	0
التجارة عبر الحدود	122	120	2-
تنفيذ العقود	123	125	2+
إغلاق المشروع	51	51	0

المصدر :البنك الدولي، بيانات ممارسة أنشطة الأعمال 2010 في الجزائر.

http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria(20-11-2010).

تبين مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر سنة2010 ، حاجة الجزائر إلى المزيد من الإصلاحات، حيث يظهر الجدول رقم(04) ارتفاع عدد الإجراءات والوقت اللازم لانجازها .فعدد الإجراءات المطلوبة ومدتها فيما يتعلق ببدء النشاط التجاري (14) ، إجراء والتي تستغرق 24 يوم ويتطلب استخراج تراخيص البناء (22إجراء، 240 يوم) ،

تسجيل الملكية (11 إجراء، 47 يوم)، إنفاذ العقود (46 إجراء، 630 يوم)، كما يتم دفع الضرائب 34 مرة سنويا وهو ما يتطلب 451 ساعة، أما عدد المستندات والوقت اللازم لإتمام التصدير والاستيراد هي على التوالي (8 مستندات، 17 يوم) (9 مستندات، 23 يوم).

تحتل الجزائر في ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب" تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 الذي يرتب الدول من 1 إلى 183، المرتبة 136 من بين 183دولة في الترتيب العام، والمرتبة 13 من بين 20 دولة عربية .

حيث تصنف الجزائر ضمن أكثر الدول العربية صعوبة في ما يتعلق بالمؤشرات التالية تعتبر الجزائر الدولة العربية الأكثر عددا **لإجراءات بدء النشاط التجاري** (14 إجراء) ،فيما يتعلق **باستخراج تراخيص البناء** تعتبر الجزائر من البلدان العربية الأكثر صعوبة لاستخراج تراخيص البناء (22 إجراء) كما تعتبر الجزائر من بين الدول العربية الأكثر بطئا من حيث الوقت اللازم لاستخراج تراخيص البناء240 يوم .

فيما يتعلق **بتسهيل تسجيل الملكية**، الجزائر هي الدولة العربية الأكثر عددا لإجراءات تسجيل الملكية (11إجراء)

فيما يتعلق **بدفع الضرائب** تعتبر الجزائر من الدول العربية التي لها أكثر عدد من مرات دفع الضرائب حيث تدفع الضريبة (34 مرة) سنويا ،كما تعتبر الجزائر من الدول العربية الأكثر بطئا لاستفاء عملية دفع الضرائب (451 ساعة)في السنة،

وتعد الجزائر أيضا من البلدان العربية التي بها أعلى نسبة لإجمالي سعر الضريبة (72 %) من الأرباح وهي أعلى نسبة في الدول العربية بعد موريتانيا (86.1 %) .

الخاتمة (**النتائج والتوصيات**) :

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من العديد من الإختلالات والفجوات الداخلية والخارجية التي تراكمت على كاهله وازدادت حدتها مع مطلع التسعينات، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية ،فيما عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي،

ويتكون برنامج الاصلاح الاقتصادي الجزائري من مكونين أساسيين وهما برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي . حيث يختص الأول بإعادة التوازنات بين الكميات الاقتصادية سواء على مستوى الميزانية العامة، العرض الكلي والطلب الكلي وذلك بهدف السيطرة على الأسعار والتضخم وعجز الميزانية العامة ،في حين يهدف برنامج التكيف الهيكلي إلى التحول نحو

الاعتماد على قوى السوق وتقليل تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والتحول من اقتصاد يقوم على التخطيط إلى اقتصاد يتأثر تخصيص الموارد فيه بنظام الحوافز الذي تستخدم فيه الدولة أدواتها المالية والنقدية للتأثير على تلك الحوافز.

وكغيره من البرامج والأنظمة الاقتصادية فانه يشمل على ما هو ايجابي للبعض وسلبي للبعض الأخر، ومن الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني من الإصلاحات نذكر محدودية نتائج الجيل الأول ،واقتصاره على الجوانب النقدية والمالية وإغفال البعد المؤسسي .

تشير العديد من الدراسات إلى أهمية المدخل المؤسسي لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدول أثناء مرحلتها الانتقالية إلى اقتصاديات السوق،وعلى هذا الأساس فان العديد من العراقيل التي تحد من عملية الانتقال تعود في اغلبها إلى عدم فهم أو عدم وجود منظومة مؤسساتية تسند هذا الانتقال وتساعد على الأداء الجيد والفعال للاقتصاد.

النتائج:

من النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث ما يلي:

- أن عملية الإصلاح المؤسساتي في الجزائر ،عرفت صعوبات وعراقيل حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة ،وخاصة إذا كانت ذلك مقارنة بالنظر إلى مستوى التحديات ولاسيما على المستوى الدولي والعالمي . وقد تكيف الإصلاح المؤسساتي مع الظروف الدولية وما أملته من ضرورة التغيير والعصرنة ،ليبرز بشكل أدوار جديدة للدولة ممثلة في إدارتها العمومية من أجل نشاط عمومي حركي ،يعتمد على النجاعة والفعالية والشفافية في التسيير ،دون أن نتجاهل مقاومة التغيير كمعوق لهذا الإصلاح .

- في الجزائر يمكننا الحديث فقط عن المثبطات المؤسسية، والتي تشير إليها المؤشرات المؤسسية المعتمدة، فبالإضافة إلى تكاليف المعاملات المرتفعة، هذه المثبطات تتعلق أيضا بحماية الملكية الفكرية، استقلالية القضاء، عبء الإجراءات الحكومية، كفاءة الإطار القانوني. بالإضافة إلى انتشار الفساد، صعوبة الحصول على التمويل ومشكلة العقار الصناعي المرتبط بسوء تسيير المناطق الصناعية.

- هذا العجز المؤسساتي يخلق مناخا غير مواتيا وأيضا غير صحي بالنسبة للنشاط الاقتصادي بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة، وهو ما يفسر ضعف القطاع الخاص وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. رغم الإطار القانوني والتنظيمي الموجود، والذي لم

يرق بعد إلى المستوى المطلوب في نظرنا ،مقارنة مع الإطار المعياري الموجود على مستوى الدول المتطورة .

التوصيات:

رغم الجهود التي لازالت السلطات الجزائرية تتبعها في مختلف مجالات الإصلاحات المؤسسية، إلا أن تقارير المنظمات الدولية التي تصدر لتقييم الوضع المؤسسي في الجزار اغلبها سلبية حسب اهم المؤشرات المؤسساتية ولذلك نقترح من اجل إيجاد الإطار المؤسسي السليم للإصلاح الاقتصادي ما يلي :

1. تعديل أو تغيير بعض القوانين والتشريعات التي تؤثر على الاستثمار والمنافسة والتمويل وتشجيع التكنولوجيا، حيث تلعب الأطر التشريعية الحاكمة لتعاملات الأسواق دورا هاما في الحفاظ على الحقوق وتحقيق الاستقرار في المعاملات.

2. تفعيل دور المؤسسات والهيئات التي إقامتها الدولة في مجال مكافحة الفساد وأيضا الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها في هذا المجال، من اجل الحد من مختلف مظاهر الفساد مثل البيروقراطية والرشوة التي تؤثر بشكل كبير على تكلفة المبادلات وتؤثر بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والتنموية التي تتبناها الدولة.

3. الشدة في تطبيق القوانين والعدالة حيث تلعب المؤسسة القضائية دورا هاما في حسم المنازعات إذ يتطلب الأمر أجهزة تنفيذ كفؤة وقوية من خلال تأسيس المحاكم الاقتصادية المتخصصة من اجل النظر في بعض القضايا التجارية المختلفة مثل قضايا الإفلاس والتمويل والاستثمار .

الهوامش:

1 -N.EL-Mikawy. Institutional ReformEgypt « Unpublishedpaper Cairo2005.

2 -D.North" Institutions Institutiona Change And Economiec preference Cambridge University Press.

3-أسامة البدوي ،الاصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري، من ملخص لرسالة ماجستير في الاقتصاد ،كلية التجارة، جامعة عين شمس ،.2011

4-إبراهيم شحاتة، الإطار القانوني للإصلاح الاقتصادي ،القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، المحاضرة المتميزة رقم 5،1996

5- تيسير محسن:الإصلاح المؤسساتي الحوار المتمرن العدد 1351-ملف 2005.10.15 لدىمقراطية الإصلاح السياسي في العالم العربي من الموقع:

-www.aheewar.org/debab/show.art.asp aid=48189 20/04/2011
6- نفس المصدر.
7- تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر 2008، ص122.
8-صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي ؟دراسات اقتصادية،العدد الأول، 1999، ص127
9- علي بطاهر، التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول ،ص182.
10-عبد القادر محمد القادر عطية:" اتجاهات حديثة في التنمية " الدار الجامعية، الإسكندرية 2002-2003 ص 218-221.
11- زوين ايمان ، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي جامعة متنوري قسنطينة 2010-2011،ص 91.
12-نعيمة برودي،الاقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية والانعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الاول، ابعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ،جامعة بومرداس، 04-05 ديسمبر 2006.ص ص8-9.
13- حاكمي بوحفص،مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد32، يناير 2007.
14- زوين ايمان ،مرجع سبق ذكره ص 92.
15- عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2006-2007 ،ص 145 .
16- حاكمي بوحفص. الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، ص ص13-14 .
17- جريدة الخبر ليوم2008/06/08 .
18- تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ،مرجع سبق ذكره، ص152.
19 - تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مرجع سبق ذكره، ص177.
20 - تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة مرجع سبق ذكره، ص178.
21- تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مرجع سبق ذكره، ص180.
22- زوين ايمان ،مرجع سبق ذكره،ص94
23- حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس، مرجع سبق ذكره، ص 8.

24- ناجي بن حسين، الفساد :أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته، إشارة لحالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص27 .

25- صليحة نزليوي، سلطات الضبط المستقلة :آلية الانتقال من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابطة، مداخلة من الملتقى الوطني حول سلطات الضبط في23-24 ماي2007 ، المجال الاقتصادي والمالي.

تقييم إدارة المخاطر في النظام المالي الصيني في ظل تأثيرات الأزمة المالية العالمية

أ/عائشة بن عطا الله*
جامعة الأغواط- الجزائر

Abstract:

This study is trying to determine the financial risks features that the Chinese financial system has faced it during the recent global financial crisis, depend on a number of indicators as a average inflation, exchange rate risk, stock market fluctuations, banking sector risks and estate market risks. To evaluate the financial risk management levels through analysis the financial system qualifications and those measures that adopted by Chinese government.

Key words: financial risks, financial system, financial crisis, China.
JEL Classification: E58, G18, G20, G32.

مقدمة :

مع بداية الإصلاحات الاقتصادية منذُ أكثر من ثلاثين عاماً، والصين تحصُد منجزاتها الاقتصادية الكبيرة، بالموازاة مع إصلاح نظامها المالي لتحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب. فالصين حالياً تُمثل طرفاً فاعلاً في الساحة المالية والاقتصادية الدولية، حيث بلغ احتياطها من النقد الأجنبي إلى حوالي أربع تريليون دولار أمريكي كما تُسهم التدفقات المالية الصينية في تشكيل تحركات رؤوس الأموال الدولية، و يُعد الاقتصاد الصيني الناشئ اليوم أهم مالكٍ أجنبي لسندات الخزانة الأمريكية وهو بذلك يُغطي جزء هام من الإنفاق العام الأمريكي. ونتيجة لمساره الانفتاحي فان النظام المالي في الصين ليس بمنأى عن المستجدات الدولية، خاصة تلك الضوابط التي فرضتها الأزمة المالية العالمية سنة 2008، والتي أصبحت مؤشراً

* أستاذة مساعدة، كلية الاقتصاد- جامعة الأغواط ، المايل: aicha_benatallah@yahoo.com

جديداً على اختبار قدرة الأنظمة الاقتصاديـــــة والماليـــــة وتقدير كفاءة السياسات المعتمدة لمواجهة المستجدات الطارئـــة. لذا ارتأينا أن نستعرض بالتحليل والتقييم المخاطر المالية في المنظومة المالية الصينية قبل وبعد الأزمة العالمية في إطار ما يسمى بإدارة المخاطر المالية.

إشكالية الدراسة :

أشار مُحافظ البنك المركزي الصيني في ديسمبر 2008 إلى استقرار و أمان نظام بلاده المالي وسط الأزمة المالية، وأضاف أن الأسواق المحلية والدولية لديها الثقة الكاملة بالاستقرار المالي للصين، وفي ظل هذه الادعاءات تبرز إشكالية بحثنا الأساسية في تحديد مقومات النظام المالي الصيني و تقييم أدائه أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة :-

فما مؤهلات النظام المالي الصيني؟، وكيف تعاملت الحكومة الصينية مع المخاطر المالية التي فرضتها الأزمة المالية العالمية ؟.

و لتحليل هذا التساؤل لابد من مناقشة الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهم الإصلاحات و التطوّرات المالية التي مست المنظمة المالية الصينية ؟.
- ما هي بنية النظام المالي الصيني، وما هي الأطراف الفاعلة و المؤثرة فيه ؟.

منهجية الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي والمنهج التاريخي لمناقشة كافة جوانب الموضوع، و ذلك بتحليل المحاور أدناه، والتي سنحاول من خلالها التعرّف على خصائص ومكونات النظام المالي في إطار عرض المخاطر المالية التي واجهتها الصين و مدى استجابة نظامها المالي للتدابير الحكومية التي اتخذت للحد من آثار الأزمة المالية :-

- المحور الأول: تطوّر النظام المالي للصين.
- المحور الثاني : أداء النظام المالي الصيني قبل الأزمة المالية العالمية.
- المحور الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء النظام المالي.
- المحور الرابع: التدابير والظروف المساهمة في الحد من تأثير الأزمة العالمية.
- المحور الخامس: نتائج الدراسة.

المحور الأول: ـ ر النظام المالي للصين

أولا - مراجعة تاريخية للنظام المالي الصيني

مثلت مدينة شنغهاي واحدة من أهم المراكز المالية في آسيا خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث كان تسيّير النظام المالي والتجارة آنذاك يتم وإلى حد كبير خارج النظام القانوني الرسميّ، فكانت معظم النزاعات التجارية تُحل عن طريق نقابات يمثلها تحالف التجار والوجهاء المحليين، وفي ما يلي ابرز المحطات التاريخية التي مرّ بها تطور النظام المالي للصين :

§ 1950: تم تأميم جميع الشركات والمؤسسات مباشرة بعد تأسيس الجمهورية سنة 1949.

§ 1950-1978: وجود مصرف واحد هو بنك الشعب الصيني (PBOC)، المملوك والمسير من طرف الحكومة المركزية و بإشراف وزارة المالية[1]. ليمثل بنكاً مركزياً ومصرفاً تجارياً معاً يسيطر على 93% من الأصول المالية ويساهم في معظم المعاملات المالية في البلاد، وأنشأ بنك التعمير الصيني (PCBC) سنة 1954 لمعالجة معاملات استثمارات الصناعات التحويلية الثابتة.

§ 1979: استقل بنك الشعب الصيني عن وزارة المالية، وفُوض بدلاً منه بنك الصين (BOC) للقيام بمعاملات التجارة الخارجية والاستثمار، وتم توجيه أنشطة بنك الزراعة الصيني (ABC) المنشأ سنة 1979 للأعمال المصرفية المتعلقة بالمناطق الريفية، ليستحوذ بنك الصناعة والتجارة الصيني (ICBC) المنشأ سنة 1984 على بقية المعاملات التجارية لبنك الشعب الصيني.[2]

§ 1980: نمت مؤسسات الوساطة المالية خارج إطار البنوك الكبار الأربعة، وتم تشكيل مصارف إقليمية (مملوكة جزئياً للحكومات المحلية)، وشبكة تعاونيات ائتمانية ريفية (RCCs) وأخرى حضرية (UCCs)، وتأسست مؤسسات وساطة مالية غير مصرفية لتوفير الخدمات المصرفية والخدمات غير المصرفية كشركات الثقة والاستثمار(TICs)، وتأسيس الشركة الصينية الدولية للائتمان والاستثمار (CITIC) سنة 1979، بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها وإدخال التكنولوجيات لاعتماد الممارسات العلمية المتقدمة. وتمتلك مجموعة سيتيك (CITIC Group) حالياً 44 شركة تابعة بما فيها: بنك سيتيك الصيني (China CITIC Bank) وسيتيك القابضة (CITIC Holdings) وشركة ترست سيتيك (CITIC Trust Co) وشركة سيتيك التجارية المحدودة (CITIC Merchant Co., Ltd)، ولها فروع في عدد مهم من المناطق الاقتصادية في العالم منها: هونغ كونغ، الولايات المتحدة، كندا، استراليا ونيوزلندا.

§ 1990: تم إنشاء بورصتي شنغهاي (SHSE) وشنجن (SZSE) كما وحضي سوق العقارات الذي لم يكن موجوداً في أوائل التسعينيات باتساع حجمه مقارنة بسوق الأوراق المالية.

§ انشأ أول صندوق استثمار مغلق في الصين سنة 1997 وأول صندوق استثمار مفتوح عام 2001.[3]

ثانيا: تطور التشريع المالي في الصين

1- الجانب القانوني المالي

تسارعت التشريعات المالية والضريبية بعد المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1992، توافقاً مع مقتضيات اقتصاد السوق. وعلى مدى العقد الماضي مرر مجلس الشعب الصيني ولجنته الدائمة عدة قوانين مالية، اعتمد خلالها 15 مسالة مالية وضريبية، كما اصدر مجلس الدولة أكثر من 170 وثيقة بين لوائح إدارية ووثائق تنظيمية، بينما وضعت وزارة المالية لوحدها أو باشتراك مع إدارات أخرى أكثر من 3000 مسالة، ووضعت الحكومات المحلية أيضاً عدداً من القواعد. ويتألف حالياً القانون المالي من شقين هما قانون المالية الأساسي و النظام القانوني للرقابة المالية :-[4]

أ. **قانون المالية الأساسي**: على الرغم من عدم وجود قانون مالية أساسي، إلا أن الأنشطة والامتيازات المالية لأجهزة الدولة ذات صله مباشرة بالأحكام الواردة في الدستور كقانون الميزانية، و قرار مجلس الدولة الصادر في ديسمبر 1993 المتعلق بـــ"نظام إدارة حصص الضرائب" القاضي بضبط نظام المسؤولية المالية المحلية وتحديد نطاق الإنفاق المالي على جميع المستويات، وإنشاء الضرائب المركزية ونظام الضرائب المحلية، و التنفيذ التدريجي لإقرار حسومات ضريبة أكثر توحيداً، إضافة لتحديد شكل العلاقة بين المالية المركزية والمالية المحلية في مختلف المقاطعات الإدارية.

ب. **النظام القانوني للرقابة المالية**: وضع مجلس الدولة عام 1987 ما يسمى بـــ"الأحكام المؤقتة لنظام عقوبات انتهاك النظام المالي"، كما وضعت وزراه المالية بالاشتراك مع المكتب الوطني الصيني لتدقيق الحسابات قانون يتعلق بـــ "تطبيق قواعد أحكام العقوبات المؤقتة على انتهاك الأنظمة المالية"، ليصدر المجلس ووزارة المالية مراسيم تتعلق بـــ "رسوم الانتهاكات الإدارية للمؤسسات ومصادرة الدخول"، "مصادرة الممتلكات وطريقة إدارة أموال الجرائم" الإضافة إلى اللوائح المؤقتة للمؤسسات وقواعد الرقابة المالية ...الخ.

2- مشاكل التشريع المالي

يواجه التشريع المال في الصين جملة من المشاكل تتمثل في كونه نظاما تشريعاً غيرَ مكتملْ، يَتميّز بالضخامة وبتعدد الجهات المسؤولية على سنِّ قوانينه (المجلس الوطني الصيني، اللجنة الدائمة ومجلس الدولة) ما أدى لانخفاض جودة التشريعات لوجود تعارض القوانين المنصوص عليها، فبعض القوانين واللوائح واسعة للغاية وبسيطة، حيث أشار صندوق النقد الدولي (IMF) سنة 1993 في تقريره «الضرائب الصينية وسيادة القانون » بوجود مصطلحات واسعة غير دقيقة أشبه بنمط دستوري.[5]

3- هيكل وبنية النظام المالي الصيني

رافق تطوّر بنية وهيكل النظام المالي الصيني الكثير من المعطيات، كالارتفاع المطرد في عدد المؤسسات المالية النشطة، تحقيق انفتاح مالي واضح ساهم في إيجاد عدد كبير ومتنوع من المؤسسات المالية، بالإضافة لتنامي إجمالي موجودات القطاع المالي كأحد ابرز السمات المميزة.

الجدول (01): بنية المنظومة المالية في الصين

<table>
<tr><th>بنوك و قطاع الوساطة</th><th>أسواق مالية</th><th>قطاع مالي غير قياسي</th><th>قطاعات أجنبية</th></tr>
<tr><td>بنوك تجارية</td><td rowspan="2">SHSE ;SZSE ; HKSE</td><td rowspan="2">مؤسسات مالية غير مصرفية</td><td rowspan="2">تدفقات رأس المال</td></tr>
<tr><td>مؤسسات مالية غير مصرفية</td></tr>
<tr><td>مملوكة للدولة</td><td>سوق السندات</td><td rowspan="3">ائتلافات مالية</td><td rowspan="3">تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر</td></tr>
<tr><td>مملوكة جزئيا للدولة</td><td>رأس مال استثماري</td></tr>
<tr><td>ملكية خاصة و أجنبية</td><td>سوق العقارات</td></tr>
<tr><td>صناديق التوفير</td><td colspan="3"></td></tr>
<tr><td>صناديق الاستثمار</td><td colspan="3"></td></tr>
</table>

Source: Franklin Allen, Jun "QJ" Qian, Chenying Zhang, Mengxin Zhao, China's financial system: opportunities and challenges, Paper 17828, February 2012.P73.

يُعد تطوّر مساهمة مؤسسات النظام المالي في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) أهم مقوم يبني عليه تحليل دورها في الاقتصاد. حيث تُشير البيانات الرسمية الصادرة بين عاميّ 2007-

2010 إلى التباينٍ الواضحٍ في إسهامات مُختلف مفاصل هيكل النظام المالي: فإجمالي النظام المالي في الصين حقق نمو مُعتبر في مساهمته في الناتج الإجمالي خلال عاميّ 2008-2009 بمعدل تجاوز 38 نقطة مقابل تراجع سُجل في بداية الفترة بواقع 6.2 نقطة، ونمو متواضع قدره ـــــ4 نقطة آخر الفترة. أما قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية فسجل تذبذب كبير بواقع تراجع قدره 9.4 نقطة ونمو قدره 7 نقطة وتراجع آخر الفترة قدر بـــــــ 1.2 نقطة. ليُسجل قطاع المؤسسات المصرفية أداء ايجابي طوال تجاوز 31 نقطة خلال عاميّ 2008-2009. وجدير بالذكر أنّ كلا القطاعين (المصرفي وغير المصرفي) ساهم بقيمٍ عالية في الناتج المحلي الإجمالي ساهمت في تقييد القيم السلبية المسجلة في مساهمة إجمالي النظام المالي في الناتج الإجمالي بداية الفترة الزمنية.

المحور الثاني: أداء النظام المالي الصيني قبل الأزمة المالية العالمية 2008

أولا- ارتفاع معدل التضخم

مع بداية الإصلاحات في الصين اتخذ معدل التضخم اتجاهاً تصاعدياً، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك (CPI) ــ17.5، 3، 5، 13، 27% خلال السنوات 1989 ،1991،1992، 1993و1994 على التوالي، لترتفع أسعار بعض المواد الغذائية لحوالي 60% أوائل التسعينات[6]. حيث بلغ معدل التضخم في أسعار بعض المنتجات 5 و6% كالمنسوجات، الهواتف المحمولة والسيارات ما دفع بالحكومة إلى رفع مستوى الرقابة لإحكام السيطرة على الأسعار.[7]

البيان (01): تطور معدل التضخم خلال عاميّ 1994-2006

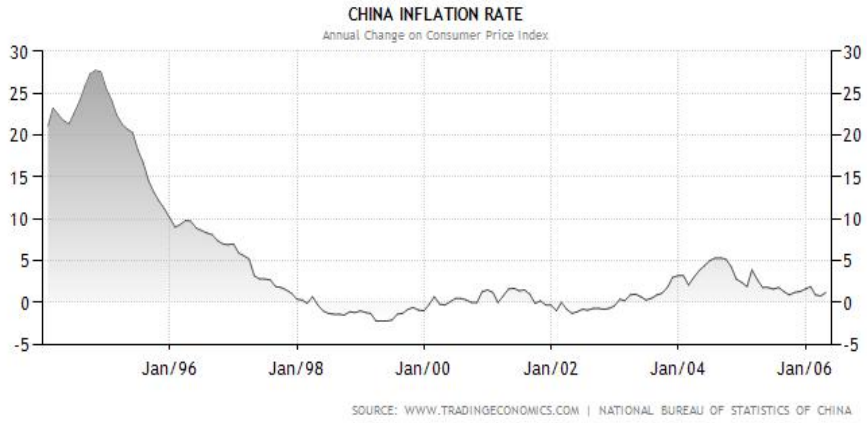

Source: TradingEconomics.com

وفي السنوات الأخيرة شهد معدل التضخم ارتفاعات فاقت المتوسط المعتاد، ونُشير هنا إلى أنّ ارتفاع مُعدل التضخم يُؤثر على مكانةِ الصين على اعتبارها الأقل أسعاراً في السوق العالمية، وهذا الواقع يحُد من قدرة البرامج التحفيزية التي تعتمدها الصين لتعويضِ التباطؤ الاقتصادي، ما يُؤثر بالتالي على تراجع توقعات الشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا: مخاطر الصرف الأجنبي

تتسبب العوامل المتداخلة التالية في رسم معالم المخاطر المالية المرتبطة بالصرف الأجنبي داخل الاقتصاد الصيني.[8]

1- تشوه سوق العرض والطلب

من جانب الطلب يُقدِّم المصدرين والمستثمرين ما لا يقل عن 75% من عائدات العملات الأجنبية للبنوك المعنية بسوق تداول العملات الأجنبية (FX)، حيث تقوم هذه البنوك ببيع إيصالات العملات الأجنبية بين بنوك سوق العملات. أما جانب العرض فلا يملك الموردين والمستثمرين ولا حتى البنوك الحرية في اختيار مستويات تداول العملات الأجنبية، أي أن العرض والطلب لا يُعبران عن إرادة المشاركين في السوق. كما تُسهم عوامل اتساع معروض سوق العملات الأجنبية (تزايد فائض الحسابات الجارية والرأسمالية، تدفق FDI، التدفقات الهائلة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل) في إحداث ثِقلٍ كبيرٍ على بنك الشعب الصيني لاستيعابها. ونجد أخيراً أنّ عامليّ العرض والطلب لا ينعكسانِ بشكلٍ كامل في مركز تداول العملات الأجنبية الصيني (CFETS)، ويعود ذلك لنقل البنوك الصينية لجزء مهم من عمليات المركز المتوازن[9] إلى هونغ كونغ أو إلى السوق السوداء، ولهذا فان زيادة المعروض النقدي لا تعكس ظروف السوق الحقيقية.

2- التدخل السلبي لبنك الشعب الصيني

يُحدثُ تدخل البنك المركزي المتواصل نتائج سلبية تتمثل في: اختلالات العرض والطلب في ظل نظام إلزامية تسوية تداول العملات الأجنبية لأجل استيعاب التدفقات المالية. الالتزام بالحفاظ على استقرار نتائج معدل اليوان الصيني إلى الدولار الأمريكي (USD/CNY) في ظل ارتفاع تركيز الدولار في سوق العملات، وأخيراً الرقابة العالية في سوق العملات الأجنبية، ما يجعل البنك المركزي غير قادر على تحرير تعاملاته خارج العمليات المتكررة في سوق العملات.[10]

ثالثا: تقلبات سوق الأسهم

تَعود هذه التقلبات لانتشار الفساد والتلاعب في التداول لعدم وجود قانون كامل وموجز يُنظم سوق الأوراق المالية حتى عام 1999، إضافة لملكية الدولة لجزء كبير من الأوراق المالية التي تمثل ما قدره ثلثي الأسهم المتداولة في السوق المالي، وبالتالي فمصالح الشركات المدرجة والمستثمرين ستكون غير محمية، إلى جانب عدم تمتع المستثمرين والشركات بالكفاءة اللازمة.[11]

البيان(02): تحركات سوق الأسهم الصيني 1990/01- 2007/01

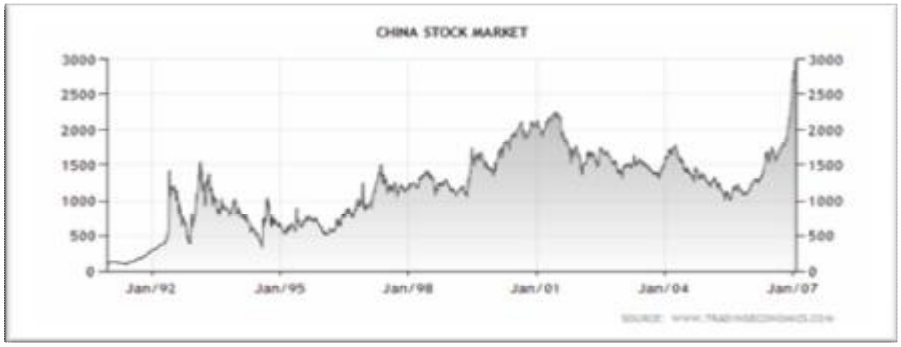

TradingEconomics.com:Source

وبتتبعنا لمستويات العامة لأسعار الأسهم في الصين وهونغ كونغ بين عاميّ 1992و2007 نجد أنها ارتفعت بسرعة كبيرة مقارنة ببعض الأسواق المالية العالمية، إلاّ أنّ الأسعار فيها انخفضت عدة مرات بعد ماي 1992 و الارتفاع مرة أخرى بعد سنة 2005، و ذلك نتيجة فائض السيولة الناتج عن توقعات رفع قيمة اليوان، وارتفاع احتياطي العملات الأجنبية وإدراج عدد جديد من الشركات. في حين وصلت الأسعار لأعلى مستوياتها في اكتوبر2007 على الرغم من تراجع المخزونات مرتين خلال أوت 1998 ومارس 2003 لتصل للذروة في أكتوبر 2007.[12]

رابعا: مخاطر القطاع البنكي

سنعتمد في تحليلنا لمخاطر القطاع البنكي على تتبع تحركات نسبة رأس مال البنك لإجمالي الأصول (Bank Capital/Asset Ratio)،[13] إضافة لتطور معدل القروض الممنوحة والودائع لدى البنوك الصينية. و نُشير بداية لبعض المعطيات ذلت الصلة، حيث تم

تأسيس لجنة تنظيم المصارف الصينية (CBRC) سنة 2003 لتتولى المهام التنظيمية لبنك الصين الشعبي وتُشرف على فصل صنع السياسات وتنفيذها وهي بذلك تهتم بقضايا كفاية رأس مال وإعادة هيكلة القطاع المصرفي في ممارساته العملية، ليتركز عمل البنك المركزي على قضايا المرتبطة بالسياسة النقدية. وعلى الرغم من نقل مهام الإشراف على المؤسسات المالية للجنة إلاّ أن بنك الشعب الصيني لا يزال يُمثل السلطة المؤثرة و المسيطر على الأوضاع المالية والنقدية في الاقتصاد.

1- أداء المؤسسات البنكية سنة 2007

بلغت نسبة أصول البنوك الأربعة الأكبر في الصين 50% من إجمالي الأصول المصرفية نهاية 2007، وتُعتبر مساهمة الأوراق المالية للبنوك التجارية حالياً الأكثر ديناميكية في القطاع المصرفي الصيني، حيث ارتفعت حصتها من 14% إلى 18% مع نهاية سنة 2007.

بيان(03): نسبة رأس المال البنوك لإجمالي الأصول 2007/2000

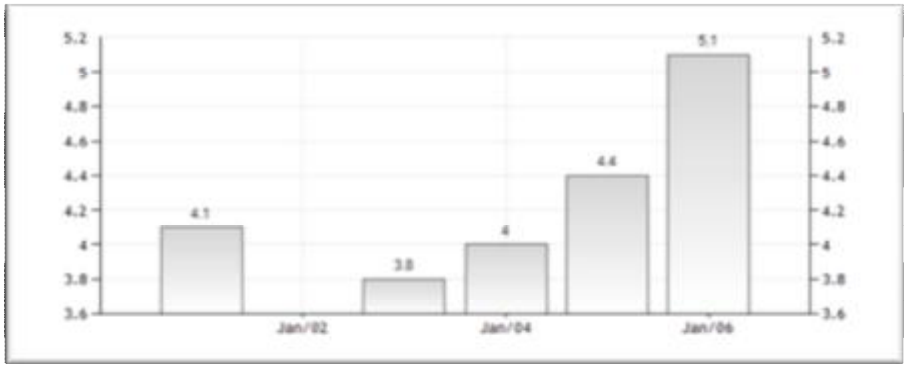

Source: TradingEconomics.com .

2- إجمالي أصول القطاع البنكي

رافق ازدهار الاقتصاد الصيني نمو سريع للقطاع المصرفي، حيث بلغت موجوداته 52.6 تريليون يوان نهاية عام 2007 وفق بمعدل نمو قدّر بـــ17.5% خلال الفترة بين عاميّ 2003-2007.

البيان(04): إجمالي أصول القطاع البنكي الصيني 2003-2007، مليار يوان

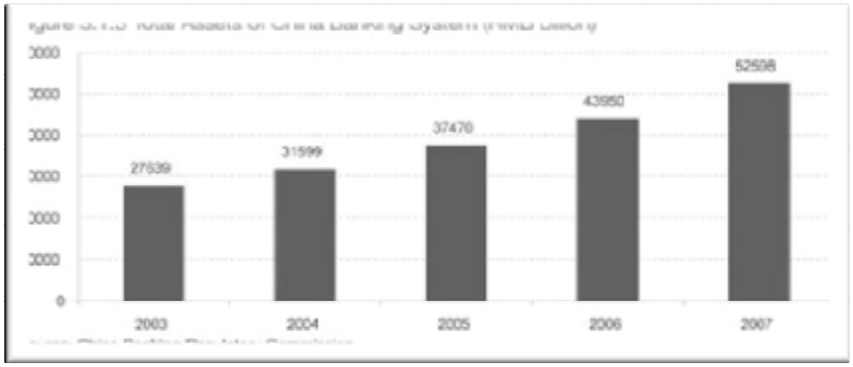

Source: China Banking Regulatory Commission.

و مع نهاية سنة 2007 بلغ إجمالي الودائع 40.1 تريليون يوان وإجمالي القروض غير المسددة إلى ما قيمة 27.8 تريليون يوان بزيادة قدرها 16.1% و13.1% على التوالي.

البيان(05): تطوّر القروض و الودائع البنكية 2003-2007، مليار يوان.

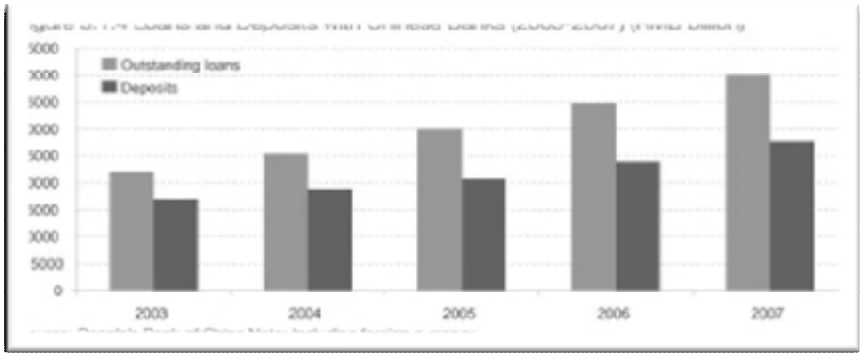

Source: People's Bank of China.

خامسا: مخاطر سوق العقارات

عرف سوق العقارات في الصين عدد من التطورات التي نجملها في المحطات التاريخية التالية :-

§ مثل نظام الرعاية الاجتماعية وتوفير سكنات لموظفيها (28 عاماً) قبل عملية الإصلاح عبئاً على الحكومة، أواخر عام 1978 سمحت الحكومة لغير الموظفين بتملك العقارات، لتتأسس

شركة بيجين للتطوير العقاري سبتمبر 1980 بمناسبة افتتاح سوق. وفي سنة 1987 باعت حكومة تشنجن حقوق استخدام الأراضي للتطوير العقاري في أول مزاد علني. وبعد ثلاثة سنوات وضعت شنغهاي خطة إصلاح لتحتضن بعد سنة من ذلك أول صندوق ادخار مركزي في الصين.[14]

§ حدثت أول طفرة عقارية بين عاميّ 1992-1993 ما استدعى إصلاح نظام السكن، وفي السنة الموالية أطلق مجلس الدولة مشروع سكني جديد سُميَّ Anju Project[15] لتوفير سكنات بأسعار معقولة لسكان الحَضَر ما أدى لزيادة حادة في الاستثمار العقاري، حيث بلغ معدل نمو الاستثمارات في الأصول الثابتة في العقار 93.5% و124.9% بين 1992-1993 على التوالي. و طلبت الدولة من المطوّرين المساهمة بـــــــ 20% في المشروع كما حددت أسعار السكنات على أساس التكاليف الأساسية فقط، أما الأرباح فتُحصر بين 3-15% من أرباح المشروع، ما ساهم و إلى حد كبير في تراجع الأسعار بشكل ملحوظ.[16]

§ سنة 1998 انتهى العمل بنظام الرعاية الاجتماعية واتسع سوق العقارات نتيجة تقديم قروض الرهن العقاري وارتفاع متوسط الدخول، وبعد عام 2000 ازداد التوسع العمراني والطلب على السكن خاصة في المدن الكبرى بسبب ارتفاع التعداد السكاني.[17]

المحور الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء النظام المالي

أولا: تعمق ارتفاع معدلات الضخم: و يعود للأسباب التالية :-[18]

§ ارتفاع أسعار المواد الغذائية لضعف المحاصيل.

§ ارتفاع الطلب الذي فاق الإمدادات الغذائية والقروض المصرفية التي قدمت لتحفيز الاقتصاد الصيني جراء الأزمة المالية العالمية.

§ نمو المعروض النقدي بنسبة 24% بين عاميّ 2008- 2010.

§ ارتفاع أسعار الوقود و فرض قيود على الاستثمار الذي أدى إلى نقص الائتمان.

§ العوامل الدولية: المتمثلة أساساً في تقلبات أسعار الصرف، ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية والغذائية بالإضافة للاضطرابات الأخيرة في العالم العربي.

ثانيا: التأثير على السوق المالي: مُنيت الأسواق المالية العالمية بخسائر كبيرة جراء الأزمة المالية العالمية، إلا أن سوق المال الصيني كان الأكثر استقراراً، وهذا راجع بالدرجة الأولى لعدم ترابط أسعارها بالأسواق العالمية، رغم الترابط بين أسعار الأسهم الآسيوية والأوروبية.

وتُشير اختبارات القيم المالية للسوق المالية الصينية لسكون سلسلة البيانات،[19] حيث يُعاني السوق من ضعف الكفاءة المالية ما يوحي بعشوائية قيم سوق الأسهم.

ثالثا: التأثير على أداء القطاع البنكي: عرفت نسبة رأس المال البنكي لإجمالي الأصول بعد الأزمة المالية العالية تذبذبات وعدم استقرار رغم التحسن المسجل سنة 2008، وبلغ إجمالي موجودات القطاع البنكي داخل الصين 94.3 تريليون يوان ما يعادل 14.3 تريليون دولار نهاية عام 2010. ومع نهاية جانفي 2008 كانت ثلاث بنوك صينية ضمن قائمة اكبر خمسة بنوك عالمية وسجلت نسبة القروض المتعثرة اقل من 4% في البنوك الثلاث،.

الجدول(02): القيمة السوقية للبنوك العالمية لسنة 2008.

الترتيب	اسم البنك	القيمة السوقية (مليار دولار)
1	China Industrial and Commercial Bank	277.51
2	Bank of America	195.93
3	HSBC Holding	176.79
4	China construction bank	165.23
5	Bank of China	165.09
6	JPMorgan chase	159.62
7	Citigroup	140.70
8	Wells Fargo	112.37
9	Banco Santander	109.86
10	Mitsubishi UFJ Financial	105.41

Source: Bloomberg tv.

رابعا: التأثير على سوق العقارات

بلغ معدل نمو العقارات السكنية إلى حدود 5% سنة 2007 لتشهد بذلك 18 مدينة من أصل 70 نمواً سلبياً في قطاع العقار، كما ارتفعت نسبة الأراضي المملوكة المباعة بنحو 24.7% وارتفاع أسعار البيع في سبعين مدينة بنسبة 7.6% وأسعار المنازل المبنية حديثاً بمعدل 8.2%،[20] لتشهد الأسعار استقراراً نسبياً في النصف الأول من 2007 لتعاود الارتفاع في شهري جوان وأكتوبر ثم تباطأ هذا الارتفاع في شهر نوفمبر.

ورغم المؤشرات السلبية إلاّ أن البيانات تُشير إلى أن الصين استثمرت سنة 2008 إجمالي 3.058 تريليون يوان (437 مليار دولار) في تنمية العقارات بمعدل نمو سنوي 20.9% (72.2% لإجمالي استثمارات تطوير العقار)، وفي ذات السنة تلقت الشركات الصينية العقارية من صناديق رأس المال إجمالي 3.8146 تريليون يوان (545 مليار دولار) بزيادة قدرها 1.8% عن سنة 2007، بما في ذلك القروض المحلية التي سجلت 725.7 مليار يوان (103.7 مليار دولار) بزيادة قدرها 3.4%، في حين سجلت الأموال الخاصة 1.5081 تريليون يوان (215.5 مليار دولار) بنمو سنوي قدره 28.1%، أما قروض الرهن العقاري الشخصية فسجلت 357.3 مليار يوان (51 مليار دولار) بتراجع قدره 29.7%.

ورافق ذلك تراجع المبيعات نظراً لعدم القدرة على تامين السيولة النقدية، إضافة لتزايد الديون من الشركات العقارية و ارتفاع التكاليف الإجمالية نتيجة عمليات الشراء مرتفعة السعر سنة 2007، ومع انخفاض الأسعار بعدها واجهت العديد من المشاريع مخاطر مالية مرافقة لانخفاض السيولة وصعوبة العمليات.[21]

المحور الرابع: التدابير والظروف المساهمة في الحد من تأثير الأزمة العالمية

نستعرض في ما يلي أهم التدابير التي اعتمدتها الحكومة الصينية و أهم الظروف الداخلية التي ساهمت في الحد من تفاقم المخاطر المالية في النظام المالي :-

أولا: ارتفاع معدل التضخم

§ قام البنك المركزي الصيني باعتماد تدابير للحد من ارتفاعات معدلات التضخم و ذلك بداية برفع أسعار الفائدة لأربع مرات متتالية بين شهري أكتوبر 2010 و أفريل 2011، و رفع نسبة احتياطي البنوك (الاحتياطي القانون) بواقع 20% من الودائع البنكية لامتصاص السيولة الزائدة و للحد من كمية الأموال المتاحة للإقراض.[22]

§ التدخل المباشر في السوق للحد من رفع الأسعار من خلال تامين دعم اللازم للمواد الغذائية في نوفمبر 2010.

§ دعوة السلطات المحلية لرفع الحد الأدنى من الأجور واتخاذ إجراءات صارمة ضد المكتنزين والمضاربين.

ثانيا: مخاطر الصرف الأجنبي

ولغرض تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بالصرف الأجنبي عمدت الحكومة الصينية على التأثير في الضوابط المالية ذات العلاقة بالتغييرات الطارئة في أسعار الصرف الأجنبي من خلال :

§ رفع قيمة اليوان الصيني من خلال منع ارتفاع الفائض التجاري.

§ تحقيق الاستقرار في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

§ تعزيز تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الناجمة عن المضاربات، ورفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة الصينية.[23]

§ خفّض البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي لدى البنوك مرتين عام 2012 الأولى بواقع 0.5 نقطة مئوية في 24 /02 والثانية ابتداءً من 05/18، حددت بـــ 19.5% للبنوك الكبيرة و17.5% للبنوك الأصغر، استجابة لانخفاض الأموال المستحقة لصرف العملات الأجنبية لأجل احتواء نمو الائتمان.[24]

ثالثا: تقلبات سوق الأسهم

ساهم في استقرار السوق المالي الصيني عدم ترابط أسعار تداوله بالأسواق العالمية وهذا لا ينفي اطلاقاً زيادة ترابطها بعد الأزمة المالية، وفي هذا السياق اتخذت الصين جملة من التدابير ساهم في تعزيزها بعض الظروف التي نذكر أهمها في :-

§ العمل على استعادة ثقة المستثمرين بتلبية قواعد صندوق النقد الدولي بتدخل لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية (CSRC) لفرض إجراءات صارمة ضد مشاكل التداول المسجلة، والحد من القروض غير القانونية ولتشجيع الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة.[25]

§ أما بالنسبة لظروف التداول، فنجد أن أغلبية المستثمرين في سوق الأوراق الصينية هم مستثمرين محليين فلا يمكن للأجانب الاستثمار بحرية اللازمة، حيث يَقتصر استثمار الأصول الأجنبية على المستثمرين الصينيين المحليين فقط.

§ أما الظروف الخارجية فلا يمكن أن تكون بذات الارتباط الذي تشهده الأسواق المالية الأكثر تطوراً فنجد أن المحددات التي تفرضها الضوابط الأجنبية تُعتبر ذات تأثير صغير نسبياً وناتج بالأساس عن عدم التحرير الكلي للمعاملات الرأسمالية، وهو المنهج التي تعتمده الصين منذ بداية الإصلاح و القاضي بضرورة إحداث انفتاح اقتصادي مالي تدريجي و مدروس .[26]

رابعا: مخاطر القطاع البنكي

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن الإشارة إلى عامل أساسي ساهم في تخفيف آثار الأزمة المالية العالمية على القطاع البنكي الصيني و المتمثل في حجم المساهمة الأجنبية في القطاع. وجدير بالذكر أن تاريخ 2006/12/11 كان بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ قطاع الصين المصرفي، حيث أزيلت جميع القيود التجارية والجغرافية المفروضة على البنوك الأجنبية، ليبلغ إجمالي أصولها خلال عام واحد 2% من إجمالي القطاع، وهو بمثابة حاجز انتقال الأزمة من القطاع الأجنبي إلى القطاع البنكي داخل الصين.

خامسا: مخاطر سوق العقارات

بهدف تعزيز استقرار أسعار السكن (دون الحد من ارتفاعها) وضع مجلس الدولة الصيني إجراءات تنظيمية بالنظر لارتفاع مستوى الودائع البنكية وتنامي مؤشرات الاقتصاد الصيني، وذلك من خلال:-[27]

- نفذت الحكومة سياسات تمويلية صارمة، حيث رفع البنك المركزي أسعار الفائدة على القروض المرتبطة بالعقار (القروض العقارية) ستة مرات خلال سنة 2007.
- تنفيذ لوائح خاصة بقروض الرهن العقاري أواخر سبتمبر.
- تخفيض الدفعة الثانية من السعر الإجمالي للعقارات السكنية لتكون على الأقل 40%، وتقديم القروض السكنية بمعدل يكون أعلى بـــ 10% من سعر الفائدة.
- تضييق فرص الحصول على قروض سكنية كإلزامية تقديم رأس مال أولي قدره 35% من مشاريع التطوير العقاري.
- توفير سكنات للفئات الاجتماعية المحرومة و للعائلات الأقل دخلاً بداية من أوت 2007.
- منع احتكار الأراضي بغرض زيادة المعروض، في جانفي 2008 بدأت الحكومة بتطوير الأراضي غير المستغلة والمهجورة، بالإضافة لسحب الأراضي التي تم شراؤها و لم ينشط فيها لأكثر من عامين.
- تدعيم الرقابة على السوق العقاري وتطبيق مجموعة من الضرائب العقارية.
- السماح بمشاركة الأجنبي في قطاع العقار ساهم في نمو الاستثمارات الأجنبية في العقارات بمعدل 107.3% خلال سنة واحدة فقط بين عاميّ 2006-2007، وبمعدل نمو قطاعي قدره 13.6% مقارنة بباقي القطاعات خلال ذات الفترة الزمنية.

المحور الخامس: نتائج الدراسة

لقد ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في حفاظ النظام المالي الصيني على أداء مستقر نسبياً في ظل الظروف التي فرضتها الأزمة المالية العالمية، على الرغم من حداثته مقارنة بالأنظمة المالية في الاقتصاديات المتطوّرة التي شهدت الكثير من العوائق المالية الكبيرة، وهو ما يبلور ملامح إدارة المخاطر المالية أثناء الأزمة، التي يمكن أن نحكم بنجاعتها في مستواها العام مع وجود فروق واضحة في أداء مقومات المنظومة المالية لاسيما القطاع البنكي والعقاري.

ومن بين أبرز العوامل التي ساهمت في حفاظ الصين على أدائها المالي خلال الأزمة نذكر العناصر التالية: إصلاحات الحكومة في النظام المالي والضريبي والميزانية، وتوجهها نحو تحسين نظام سعر الصرف و تعزيز الرقابة المالية. ومن الملاحظ هنا أن الأزمة المالية الأخيرة زادت من الضغوط الدولية على الاقتصاد الصيني الذي يُعوّل عليه في الحفاظ على تعافي الاقتصاد العالمي، إلاّ أن تلك الضغوط لم تحل دون استمرار النظام المالي في تعزيز دوره في تحقيق التنمية داخل الصين وخارجها، نتيجة للعوامل الموضحة أدناه :-

§ في الوقت الذي عصفت فيه الأزمة المالية العالمية بالأنظمة المالية العالمية، ورغم نشأة النظام المالي الصيني إلا انه يمتع حالياً ببنية قاعدية متينة ساعدته على تفادي الآثار الكارثية للأزمة.

§ الإمكانات المالية الضخمة (احتياطي النقد الأجنبي 3.2 تريليون دولار أمريكي منذ ديسمبر 2011).

§ مرونة و سرعة الإجراءات التي قامت بها الحكومة الصينية (كما تم الإشارة إليها في متن البحث).

§ التدرج في الإصلاحات العميقة، حيث أعلن بنك الشعب الصيني أن فك ارتباط العملة الصينية بالدولار الأمريكي وربطها بسلة من العملات الرئيسية سيكون مرهون بضوابط تحكمها العلاقة بين التجارة والاستثمار مع تحديد مجال تعويم العملة الصينية.

§ التحوّط من المخاطر المالية: فقد وضعت الصين اعتبارها كاملاً من المنتجات عالية المخاطر مثل الرهون العقارية والديون المضمونة بضمانات إضافية.

§ إنشاء حافظة عملات متنوعة لاحتياطياتها من النقد الأجنبي تجمع بين عملات رئيسية من بينها الدولار، اليورو إضافة إلى عملات بعض الاقتصاديات الصاعدة، للتحوّط من المخاطر التي أصبحت تهدد العملات الرئيسية من حين لآخر.

§ التدرج في فتح القطاع المالي على الاستثمارات الأجنبية أسهم و إلى حد كبير في كبح الآثار المترتبة على الترابط المالي الذي من شانه نقل الأزمة المالية عبر قنوات العدوى المالية.

§ اعتماد خطط تجريبية قبل اعتماد أي مساهمات أجنبية، حيث استكملت الصين خطتها التجريبية للسماح للشركات الأجنبية بالاستثمار محليًا بعملتها الوطنية المكتسبة بشكل قانوني في الخارج .

§ كما لا نُغفل مساهمة استقرار الاقتصاد الصيني والذي لعب دوراً أساسياً في توازن أداء القطاع المالي.

و أخيراً يمكن القول بان إدارة الخاطر المالية في النظام المالي الصيني أثناء الأزمة ارتكز على ثلاثة ضوابط أساسية:

- ترابط مكونات المنظومة المالية و استقرار المؤشرات المالية المرتبطة بها؛
- الارتباط غير الكامل بالعوامل و المتغيرات المالية الخارجية ؛
- فاعلية التدابير المتخذة نتيجة لما سبق من ضوابط.

الهوامش:

[1] Guo TianYong and Chu PengYu, China's financial reform and the market development for 30 years, The path of reform and development context of the financial system, 10.09.2008.

2 Franklin Allen. Jun Qian. Meijun Qian, China's Financial System: Past, Present, and Future, March 28. 2007.

[3] صناديق الاستثمار المفتوحة (Open-End Mutual Funds) أكثر صناديق الاستثمار شيوعا، وتتميز بسهولة بيع وثائقها على أساس القيمة الصافية (السوقية) في أي وقت. ويتم التعامل على وثائق الصناديق المفتوحة مع الصندوق مباشرة، وتنشر إدارة الصندوق يوميا أسعار الوثائق. أما صناديق الاستثمار المغلقة (Closed-End Mutual Funds) فتتميز بالثبات النسبي في هيكلها الرأس مالي، أي أن عدد الأسهم في صناديق الاستثمار المغلقة يكون ثابت ولا يتغير، حيث يتحدد سعر السوق لأسهم هذه الصناديق على أساس العرض والطلب في البورصة دون النظر إلى صافي قيمة أصول الصندوق.

[4] Li shaogang, Xu guoqiao and others, The financial legal system research, Yang min, Department of Treaty and Law, The Chinese finance ministry, 2004.

[5] **Ibidem** .

[6] Jeffrey Hays, Growth and inflation in china in 2010. 2011 and 2012, facts and details, economy in China picks up after the 2008-2009 Economic Crisis, 26.04.2012.

[7] أسعار المواد الغذائية يمثل ثلث مؤشر أسعار المستهلك المستخدم لقياس معدل التضخم. يذكر أن ارتفاع معدلات التضخم كان سبباً في حدوث الاحتجاجات الشعبية في الصين سنة 1989 بميدان السماء.

[8] Zhang Jikang and LIANG Yuanyuan, The Institutional and Structural Problems of China's Foreign Exchange Market and Implication for the New Exchange Rate Regime, Fudan University, Shanghai. P 19.

[9] المركز المتوازن (Square Position): مصطلح يستخدم في تداول العملات الأجنبية و يدّل على أن التزامات شراء التجار من عملة معينة تقابلها التزامات بيع مماثلة، ما يحقق التوازن في مخزون التاجر، ومن ثم فانه لا يظهر إمكانية اتخاذ موفق طويل أو قصير اجل، أي أن يكون في مركز متوازن أو متعادل. تاريخ التصفح 2012/06/10، على الرابط:
http://www.allbusiness.com/glossaries/square-position/4946841-1.html

[10] Zhang Jikang and LIANG Yuanyuan, , **Ibid**, P 22.

[11] Yao Yao, Perspective of China Stock Market under Global Financial Uncertainty, Norwegian School of Economics, Norway.

[12] Yan Zhang, Fukuoka Women's University,The Stock Prices in China and the Global Financial Crisis.

[13] تُعتبر نسبة رأس مال البنك لإجمالي الأصول مقياس للصحة المالية للبنك، ويساعد على معرفة مدى قدرة البنك على تخزين احتياطي من الأصول النقدية التي يحتاجها لحماية الدائنين في حال تصفية أصول البنك، أي رأس المال الكافي لتغطية مخاطر الائتمان حيث يشتمل إجمالي الأصول على الأصول المالية وغير المالية.

[14] China Real Estate Market .11.06.2012.
http://www.chinaknowledge.com/Business/CBGdetails.aspx?subchap=4&content=21,

[15] مشروع "آن جيو" (Anju Project) و يسمى مشروع الإسكان المريح أو مشروع الإسكان الاقتصادي وهو مشروع سكني لذوي الدخل المخفض من سكان الحضر، و الكلمة مشتقة من أصل الكلمة الصينية (ān) و تعني مريح أو امن، و الكلمة الصينية (jū) وتعني البيت أو المسكن.

[16] Ka Man LAU and Si-ming Li, Centre for China Urban and Regional Studies and Department of Geography, Commercial housing affordability in Beijing 1992-2000, Hong Kong Baptist University, P13.

[17] ارتفع عدد سكان الحضر بين عاميّ 1997-2002 من 394.5 مليون إلى 502.1 مليون نسمة، و ارتفاع معدل التحضر من 31.9% إلى 39.1%.

[18] Jeffrey Hays, **Ibidem** .

[19]Faiq Mahmood, Xia Xinping, Humera Shahid, Muhammad Usman, Global Financial Crisis: Chinese Stock Market Efficiency, Asian Journal of Management Research, 2010, ISSN 2229 – 3795, PP 97-99.

[20] China Real Estate Market, **Ibidem** .

[21] Report of Chinese Real Estate Industry 2009, view at 11/.06/2012, On the following link
http://www.researchandmarkets.com/reports/997211/report_of_chinese_real_estate_industry_2009.

[22] Jeffrey Hays, **Ibidem** .

[23] ZHANG Jikang and LIANG Yuanyuan, **Ibid**, P 19.

[24] Bill Leung and Joanne Yim, China economic monitor, treasury division, HANG SENG BANK, March 2011,P 02.

[25] Yao Yao, **Ibidem** .
[26] Yan Zhang , **Ibidem** .
[27] China Real Estate Market, **Ibidem** .

المراجع المعتمدة:

§ Bill Leung and Joanne Yim, ***China Economic Monitor***, treasury division, HANG SENG Bank, March 2011.
§ Faiq Mahmood, Xia Xinping, Humera Shahid, Muhammad Usman, ***Global Financial Crisis: Chinese Stock Market Efficiency***, School of Management, Huazhong University of Science and Technology, Wuhan, China, ISSN 2229 – 3795.
§ Franklin Allen, Jun "QJ" Qian, Chenying Zhang, Mengxin Zhao, ***China's financial System:Opportunities and Challenges,*** NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH WORKING PAPER SERIES.1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 Working. Paper 17828. February 2012.
§ Franklin Allen. Jun Qian. Meijun Qian, ***China's Financial System: Past, Present, and Future,*** March 28, 2007.
§ Guo TianYong and Chu PengYu***, China's financial reform and the market development for 30 years, The path of reform and development context of the financial system,*** 10.09.2008.
§ Jeffrey Hays, ***Growth and inflation in china in 2010. 2011and 2012, facts and details, economy in China picks up after the 2008-2009 Economic Crisis***, 26.04.2012.
§ José Viñals and Anoop Singh, ***People's Republic of China: Financial System Stability Assessment***, the Monetary and Capital Markets and Asia and Pacific Departments, IMF Country Report No. 11/321, Washington, June 24, 2011.
§ Ka Man LAU and Si-ming Li, Centre for China Urban and Regional Studies and Department of Geography, ***Commercial housing affordability in Beijing 1992-2000***, Hong Kong Baptist University
§ Lishaogāng, Xuguoqiao and others, ***The financial legal system research,*** Yang min, Department of Treaty and Law, The Chinese finance ministry, 2004.
§ Yao Yao, ***Perspective of China Stock Market under Global Financial Uncertainty***, Norwegian School of Economics, Norway.
§ Yan Zhang, ***The Stock Prices in China and the Global Financial Crisis***, Fukuoka Women's University.
§ ZHANG Jikang and LIANG Yuanyuan, ***The Institutional and Structural Problems of China's Foreign Exchange Market & Implication for the New Exchange Rate Regime***, Fudan University, Shanghai.

المواقع الالكترونية :

§ TradingEconomics.com http://www.tradingeconomics.com/
§ Worldwide inflation data http://www.inflation.eu/
§ International Monetary Fund http://www.imf.org/external/index.htm
§ Research and Markets http://www.researchandmarkets.com/

§ China Knowledge http://www.chinaknowledge.com/Default.aspx
§ Bloomberg tv http://www.bloomberg.com/

الاختصارات:

A	ABC	Agricultural Bank of China
B	BOC	Bank of China
C	CBRC	China Banking Regulatory Commission
	CETS	China Exchange Trading System
	CFETC	China Foreign Exchange Trading Center
	CITIC	China International Trust and Investment
	CNY	Chinese Yuan
	CSRC	China Securities Regulatory Commission
	CPI	Consumer Price Index
F	FDI	Foreign Direct Investment
	FX	Foreign Exchange
G	GDP	Gross Domestic Product
	ICBC	Industrial and Commercial Bank of China
	IMF	International Monetary Fund
P	PBOC	People's Bank of China
	PCBC	Construction Bank of China
R	RCCs	Rural Credit Cooperatives
S	SAFE	China's State Administration of Foreign Exchange
	SHSE	Shanghai Stock Exchange
	HKSE	Hong Kong Stock Exchange
	SZSE	Shenzhen Stock Exchange
T	TICs	Trust and Investment Corporations
U	UCCs	Urban Credit Cooperatives
	USD	USA Dollar

الآثار الكمية لخلق منطقة تبادل حر أورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري: نموذج التوازن الحسابي العام للاقتصاد الجزائري

د / قدال زين الدين *

جامعة مستغانم – الجزائر

Résumé:

L'Algérie avais signé à Valence le 22 avril 2002 l'accord d'association avec l'UE après une grande hésitation et elle est entrée en vigueur en novembre 2005, pour un objectif de création d'une zone de libre échange, à travers le démantèlement tarifaire et non tarifaire des importations dans un délai limité année 2017 (aspect économique de l'accord). Il y a des économistes optimistes qui sont pour l'accord euro méditerranéen et ils voient que cet accord comme une opportunité et une source de développement, et il y a d'autres économistes pessimistes qui sont contre cet accord a cause ces points négatifs projetés.

L'objectif principal de ce travail est d'étudié l'impact quantitatif de la création d'une zone de libre échange euro méditerranéenne sur l'économie algérienne à travers un modèle d'équilibre générale calculable (MEGC) puis on va simuler les différentes scénarios de l'ouverture commercial dans le cadre du partenariat euro méditerranéen.

On a conclus que cet accord va produire quelques résultats négatifs sur l'économie algérienne par la diminution des recettes de l'étatà traversle démantèlement tarifaire et le déficit de quelques entreprises algérienne, comme il va produire quelques résultats positifs à travers la baisse des prix des produits importés en provenance de l'UE.

مقدمة:

أقبل الإتحاد الأوروبي على مناقشات مع بلدان جنوب الحوض المتوسط من خلال إمضاء اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية والتي أفرزها محاضرة برشلونة من 27 إلى 28 نوفمبر 1995.

واختتمت مناقشات الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل ثم أمضت عقد الشراكة بعد تردد كبير بفالنسيا في 22 أفريل 2002 ثم دخلت

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة مستغانم. المايل
zgueddal@yahoo.fr

حيز التنفيذ في نوفمبر 2005، بهدف الاندماج في السوق الأورومتوسطية والتي تفرض عليها تحرير التجارة الخارجية وخلق منطقة التبادل الحر عن طريق نزع كافة الحواجز التعريفية والغير التعريفية للواردات في مدة محددة وفيها تم الاتفاق على إنشاء منطقة التبادل الحر سنة 2017 (البعد الاقتصادي للاتفاق)، كل هذا له غاية لرفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الإجتماعية.

اختلفت أراء الإقتصادين حول إيجابيات وسلبيات عقد الشراكة الأورومتوسطية ، فمنهم من استنفر هذا العقد لسلبياته المتوقعة والبعض الأخر أيده لإيجابياته .

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الجوهري التالي:ما هي الآثار الكمية لخلق منطقة تبادل حر أورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري؟

لتحليل هذه السياسة التجارية والتي تتطلب المحاكاة عن طريق نماذج تمزج بين البعد الاقتصادي الكلي والبعد الاقتصادي الجزئي حتى على مستوى القطاعات، وهذا في إطار محاسبي يظهر كافة التدفقات المالية والمبادلات التجارية، سنقوم بالنمذجة عن طريق نماذج التوازن الحسابي العام MEGC.

ونظرا لصعوبة حل هذا النموذج EGC والذي هو عبارة عن نظام من المعادلات الغير خطية (التي تعادل 436 معادلة في نموذجنا) يتطلب طرق حل رقمية متقدمة على الكمبيوتر، لدى قمنا بالبرمجة عن طريق برنامج MATLAB لحل النموذج، بالإضافة إلى تمثيل مختلف سيناريوهات الإنفتاح التجاري عن طريق التعريفة الجمركية.

من أجل التحليل الكمي لهذا الانفتاح التجاري على الإتحاد الأوروبي سوف نقوم في البداية ببناء نموذج MEGC لاقتصاد الجزائري ومن ثم عرض مختلف أثار المترتبة عن اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وفق عدة تمثيليات لسيناريوهات مختلفة التي تخص الانفتاح التجاري.

أولا: نموذج التوازن الحسابي العام

نعرف نماذج التوازن الحسابي العام على "أنها نظام من المعدلات الغير خطية تهدف إلى تشبيه تصرفات الأعوان الاقتصادية عن طريق التخصصات الكاملة للعرض والطلب لمختلف الأسواق (السلع، الخدمات، العوامل....) الذي يحل عند أسعار هذه الأخيرة والكميات المناسبة"[1].

تميزت في بداية الأمر بالترابط الداخلي لإطارها الميكروإقتصادي، توضح العلاقات المتواجدة بين الأعوان في تصرفاتهم التعظيمية: المستهلكين، المنتجين، الإدارات... هذا الهيكل

الاقتصادي الجزئي هو مطبق لدراسة الظواهر الماكروإقتصادية والمشاكل المتعلقة بتخصيص الموارد[2].

لبناء نموذج التوازن الحسابي العام لابد من توفر قاعدة معطيات محاسبية لإقتصاد بلد قيد الدراسة وهي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية حيث أنها "شكل محاسبي يظهر التدفقات الدورية في المستوى الوسطي والاقتصاد الكلي – جزئي"[3]، فهي تستجيب للمتطلبات الإحصائية لنماذج التوازن الحسابي العام بعرضها نموذج محاسبي أكثر مرونة، الذي بإمكانه أن يوضح توزيع واستعمال الدخل في المستوى القطاعي[4]. خلال السنوات الأخيرة، حتى البلدان الصناعية قد اهتموا بـــMCS إلى درجة كبيرة وكوسيلة للبرمجة الاقتصادية وكنموذج لإدماج الإحصائيات المتعلقة بميادين مختلفة[5].و لبناء هذه الأخيرة تتطلب إجراءات التصنيف والتفكيك (لا نتطرق إليها في هذا البحث).

وكملخص لمراحل بناء هذا النوع من النماذج نقوم بما يلي:

1- بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية والتي تضم مختل الأنشطة الإنتاجية وعملية توزيع الدخل والإنفاق بالإضافة إلى المبادلات التجارية وبعدها نقوم بالتأكد من تجانس قيمها، كي تصبح مؤهلة لعملية النمذجة،

2- كتابة مختلف المعادلات التي تظهر مختلف تصرفات للأعوان الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية ومختلف التوازنات الاقتصادية،

3- تطبيق قاعدة ولراس لإرجاع النموذج حلقي،

4- البحث عن تقنية حل النموذج والتي تتطلب برمجة الحاسوب،

5- إدخال التمثيلات المراد دراستها على النموذج وبعدها نقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها جراء تغيير في سياسة اقتصادية معينة.

ثانيا:التبادل الحر ورهانات الشراكة الأورومتوسطية

1- سياسة التبادل الحر:

نعرف التبادل الحر "أنه وسيلة تنظيم لعلاقات التجارة الدولية من طرف دول لا تضع أي عائق على دخول السلع الأجنبية والموجهة لبيعها أو تحويلها داخل الحدود الوطنية بنفس الشروط الجبائية والقواعد الإدارية للمنتجات الوطنية"[6].أما إنشاء منطقة التبادل الحر فيدخل ضمن مراحل التكتلات الاقتصادية الدولية.

- **مبررات التبادل الحر(بعد نظري)**:

تمكن أنصار التبادل الحر من توضيح أن تحرير المبادلات التجارية يؤدي من الناحية الاقتصادية إلى فوائد سواء للبلد المحلي وإلى مجمل العالم، فعن طريق التوازن الجزئي (أي عن طريق تقنية الفائض المستهلك وفائض المنتج) يمكن توضيح الذين لهم فرص النجاح والذين سيخسرون من ذلك، بالإضافة إلى مستوى الرفاهية الناتجة عن إلغاء الحواجز التعريفية أي الجمركية.

"فالتبادل الحر يتيح فوائد للاقتصاد الوطني، بذلك يقدم الإمكانية النظرية لكي يتمكن الرابحين من تعويض الخاسرون وبتحقيق الربح الصافي وهذا المبرر يمكننا من القول أن التبادل الحر يحقق الأمثلية بمعنى PARETO"[7].

لكن السؤال المطروح، ماذا عن الحالات الخاصة (الغير العادية)، أين هيكل العرض والطلب لا يكونا في حالتهم العادية أي غير مرنين؟

بالإضافة إلى هذا التحليل الذي يخص الآثار على المدى القصير فماذا عن المدى الطويل أين يكون هناك إعادة تخصيص الموارد المتاحة وفق المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد؟

للإجابة عن هذه التساؤلات والتي هي إنتقادات موجهة بصفة عامة إلى كل تحليل اقتصادي جزئي على المستوى الكلي وإنتقادات أخرى موجهة لاقتصاد الكلي على المستوى الجزئي ، لدى ولتفادي هذه الانتقادات ينبغي أن نشير مرة أخرى إلى امتيازات النتائج المقدمة من طرف نموذج EGC في هذا الإطار.

2- الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

إن توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي كان مع شريك التي تقوم بتحقيق حوالي ثلثي المبادلات التجارية، اختتمت المناقشات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بالاتفاق في ديسمبر 2001 كما أمضت عقد الشراكة في 22 أفريل 2002 (Valencia) لكنها دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2005، أين يتم خلق منطقة التبادل الحر بعد 12 سنة من دخول حيز التنفيذ هذا العقد أي في2017.[8]

ثالثا :تطبيق النموذج على حالة الدراسة: نموذج التوازن الحسابي العام للاقتصاد الجزائري

1- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري

- **مصفوفة MCS الماكرو إقتصادية للجزائر سنة 1998**

مصفوفة MCS لاقتصاد مفتوح تحتوي على أنواع من الحسابات:

- حساب القطاعات،
- حساب المنتوجات،
- حساب عوامل الإنتاج،
- حساب الهيئات،
- حساب ادخار- استثمار.

بالنسبة الاقتصاد الجزائري، قمنا بتصنيفها إلى ثمانية حسابات للأسطر وثمانية حسابات للأعمدة: حساب القطاعات—المنتوجات، حساب عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، أربع حسابات للهيئات (الأسر، المؤسسات، الدولة، باقي العالم) وحساب إدخار-استثمار.

- **مصفوفة MCS الميكروإقتصادية للجزائر سنة 1998**

لبناء مصفوفة MCSميكروإقتصادية نقوم بتفكيك وتصنيف بعض الحسابات، عموما حسابات المنتوجات وحسابات عوامل الإنتاج بالإضافة إلى باقي العالم، في إطار بناءنا لمصفوفة MCS للاقتصاد الجزائري، لدينا 27 حساب للأسطر و27 حساب للأعمدة:18منتوج، 2 عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، حساب1 للأسطر، حساب 1 للمؤسسات، حساب 1 للدولة، حساب 1 للاستثمار- ادخار و4 حسابات لباقي العالم.

عندما نقوم بجمع المعطيات الإحصائية على الاقتصاد الجزائري في جميع المستويات (الإطار الكلي، الجزئي والقطاعات) وإرجاعها في شكل مصفوفة للإيرادات والنفقات قد نتلقى مشكل عدم تجانس المعطيات نتيجة لاختلاف المصادر الإحصائية، (أي لا نحصل على التساوي بين الإيرادات والنفقات).

لحل هذه المشكلة وموازنة هذه المصفوفة، قمنا باستعمال طريقة R.A.S، وبعد ذلك نكون قد توصلنا إلى مصفوفة MCS بمعطيات متجانسة صالحة لعملية النمذجة عن طريق التوازن الحسابي العام.

2- نموذج التوازن الحسابي العام للإقتصاد الجزائري:

نموذج EGC للإقتصاد الجزائري هو نموذج ستاتيكي[9]مستوحى من أعمال Shoven[10]يحتوي على 434 معادلة و434 متغير داخلي إضافة إلى المتغيرات الخارجية والثوابت. (أنظر الملحق)

و الهيكل التنظيمي اللاحق يوضح نموذج MEGC للإقتصاد الجزائري.

الهيكل التنظيمي لنموذج MEGC للاقتصاد الجزائري

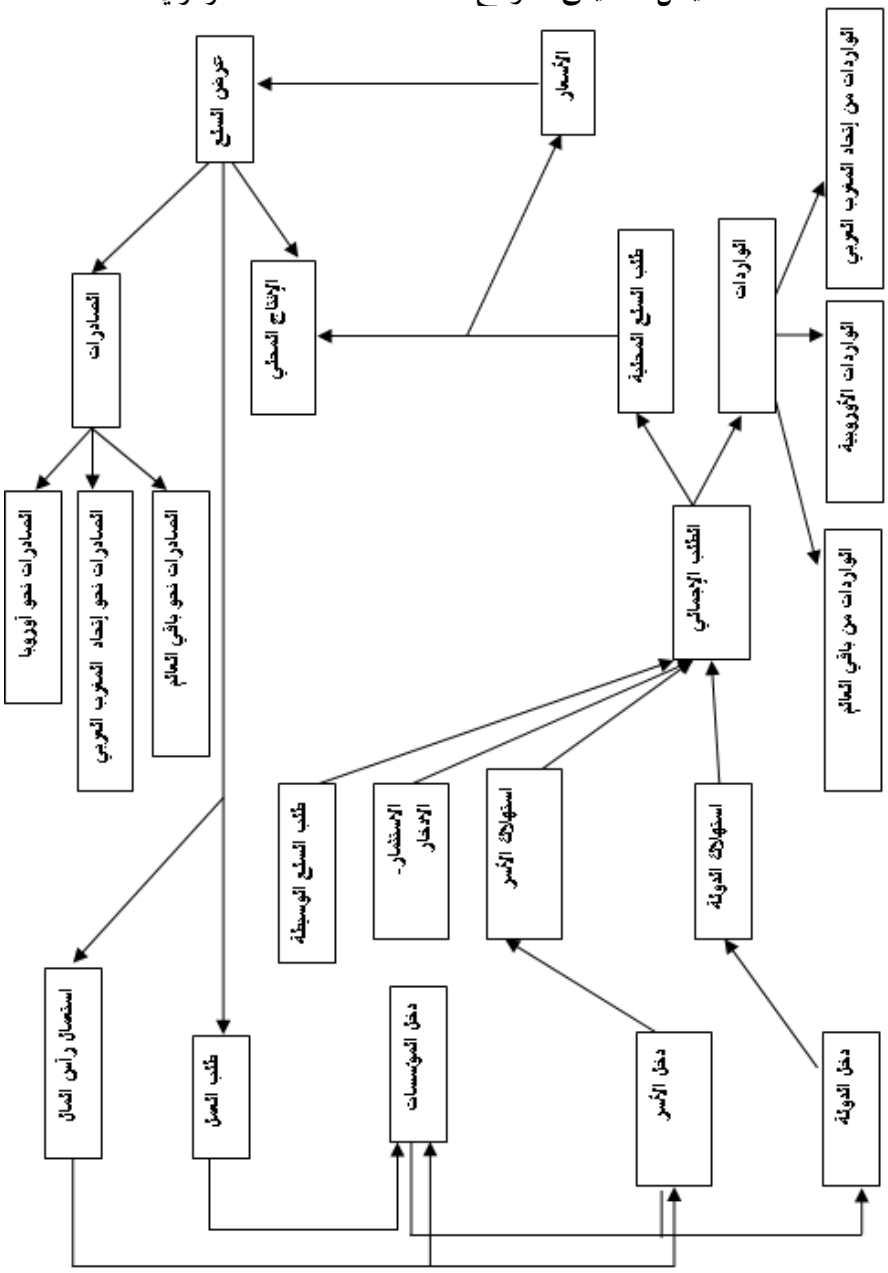

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على النموذج المعالج

• تمثيل سيناريوهات الشراكة الأورومتوسطية:

لقد اخترنا 4 سيناريوهات بهدف تمثيل محتوى اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، جرت العادة لتمثيل مثل هذه الاتفاقيات المتعلقة بالانفتاح التجاري أن تكون تمثيلات متعلقة بالتخفيضات المتتالية للضرائب الجمركية، لذا أدخلنا نوع من التجديد وذلك عن طريق التغيير في مرونة الإحلال.

سيناريو1: تغيير في مرونة الإحلال[12] المتعلقة بالاستهلاك وذلك بين الواردات والسلع المحلية سواء السلع الوسيطة (أيσ^N_J=2 التي تصبح σ^N_J=5) السلع النهائية (أي σ^F_f=2 التي تصبح σ^F_f=5).

سيناريو2:تغيير في مرونة الإحلال المتعلقة بالإنتاج بين إجمالي الواردات والسلع الداخلية التي تدل على المنافسة القوية وذلك بتغيير في (δ_i) التي تصبح ()1.10 *δ_iالتي تدل على منافسة قوية.

سيناريو 3:دمج السيناريو 1-2 معا (أي الأثر الكلي).

• تحليل أثار سيناريوهات الشراكة:

1. أثار السيناريو 1 : " تغيير مرونة الإحلال للمستهلكين":

أ- من جهة الطلب:

طلب السلع الوسيطة:

نلاحظ ارتفاع الطلب على السلع الوسيطة سواء القادمة من الإتحاد الأوروبي أو باقي العالم ، كما نلاحظ استقرارها بالنسبة لإتحاد المغرب العربي، وهذا ناتج عن تغيير الأسعار النسبية لهذه الأخيرة.

من جهة أخرى هذا الارتفاع في الطلب على السلع الوسيطة الخارجية حل محل السلع الوسيطة الداخلية نتيجة لارتفاع أسعارها.

الطلب على السلع النهائية:

نلاحظ ارتفاع طلب الأعوان الاقتصادية (الأسر، المؤسسات والحكومة) على السلع النهائية القادمة من مختلف المناطق الجهوية (Rdm,UMA,UE)، وذلك نتيجة لاستقرار أسعار استيراد هذه الأخيرة من جهة، وارتفاع أسعار السلع النهائية المحلية من جهة أخرى.

هذا الارتفاع في الطلب على السلع النهائية الخارجية أدى إلى إحلال هذه الأخيرة محل السلع الداخلية.

ب- من جهة العرض:

هذا الانخفاض في الإنتاج الوطني (تراجع الأنشطة الإنتاجية) الناتج عن إحلال الواردات أدى إلى انخفاض في القيم المضافة للأنشطة الإنتاجية.

كما نسجل انخفاض في نسب رؤوس الأموال (على العموم).

ج- الأثر على ميزان التجاري:

نسجل ارتفاع كبير للواردات (خاصة القادمة من الإتحاد الأوروبي وباقي العالم) من جهة، وتقلص الصادرات (خاصة المتوجهة نحو باقي العالم) مما يدل على حدوث عجز كبير في ميزان التجاري الجزائري.

د- الأثر على توزيع الدخول:

- نسجل انخفاض في دخل رأس المال الناتج عن انخفاض في نسب رؤوس الأموال.
- كما نلاحظ انخفاض في دخل الأسر رغم ثبات دخل العمل مما أدى إلى انخفاض ادخار هذه الأخيرة (تراجع في رفاهية المستهلك).
- ونتيجة لتدهور دخل الأسر الناتج عن تدهور القدرة الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار تقوم الدولة برفع التحويلات المتجهة للأسر وبالتالي نشهد عجزا في الميزانية.

2. أثار السيناريو 2 : " تغيير مرونة الإحلال للمنتجين":

أ-من جهة الطلب:

طلب السلع الوسيطة:

نلاحظ ارتفاع على السلع الوسيطة بنسبة أكثر، الصادرة من الإتحاد الأوروبي، وزيادتها لكن بنسبة أقل من الحالة الأولى تخص باقي العالم، أما القادمة من إتحاد المغرب العربي نسجل انخفاضها أي أثر سلبي وهذا ما يعرف بأثر تحول التجارة (أي انتقال الاستيراد من إتحاد المغرب العربي إلى الإتحاد الأوروبي وباقي العالم)، وذلك راجع لارتفاع أسعار هذه الأخيرة بمعدلات كبيرة جدا (أي خروجها من المنافسة لهذا النوع من السلع).

هذا الارتفاع في الطلب على السلع الوسيطة الخارجية والأقل من الحالة الأولى، راجع إلى انخفاض أسعار السلع الداخلية في جميع الأنشطة الإنتاجية.

الطلب على السلع النهائية:

نلاحظ ارتفاع الطلب على السلع النهائية وبمعدل أكبر من الحالة الأولى نتيجة لاستقرار أسعار هذه الأخيرة بالنسبة لاستهلاك الأسر والمؤسسات وانخفاضها بشكل طفيف

بالنسبة للاستهلاك الحكومي، هذا من جهة، كما نسجل انخفاض الأسعار المحلية بالنسبة لاستهلاك الأسر والحكومة واستقرارها بالنسبة للمؤسسات، مما أدى إلى زيادة استهلاك السلع النهائية بالنسبة للأسر والحكومة وانخفاضه بالنسبة للمؤسسات.

ب- من جهة العرض:

هذا الانخفاض في الأسعار الداخلية أدى إلى زيادة الإنتاج الداخلي، كما نلاحظ ثبات أسعار المخرجات من السلع في الأنشطة الإنتاجية عموما.

كما نسجل ارتفاع أسعار القيم المضافة مما أدى إلى ارتفاع في القيم المضافة في أغلب الأنشطة وانخفاضها في بعض الأنشطة الصناعية جراء المنافسة الشديدة.

ج- الأثر على الميزان التجاري:

إن ارتفاع في القيم المضافة بصفة مجملة أدى إلى ارتفاع دخل عوامل الإنتاج.

بحيث نسجل ارتفاع دخل رأس المال نتيجة لارتفاع كميات رؤوس الأموال في أغلب الأنشطة الإنتاجية عدى النشاط (16).

- كما نلاحظ ارتفاع دخل الأسر نتيجة لارتفاع دخل العمل مما أدى إلى ارتفاع ادخار الأسر.

- و كنتيجة لتحسن القدرة الشرائية للأسر الناتجة عن انخفاض المستوى العام الأسعار الداخلية والخارجية، تقوم الدولة بتقليص التحويلات المتجهة للأسر، وهذا لغرض تقليص العجز العمومي الناتج عن زيادة الاستهلاك الحكومي للسلع النهائية وانخفاض الدخل الحكومي الناتج أساسا عن انخفاض الضريبة الجمركة.

3.أثار السيناريو 3 : "دمج السيناريو 1-2 معا(أي الأثر الكلي)"

أ-من جهة الطلب:

الطلب على السلع الوسيطة:

نلاحظ ارتفاع الطلب في الأنشطة الإنتاجية القادمة من الإتحاد الأوروبي وباقي العالم وتضم الأنشطة الصناعية والإستراتيجية والبعض من الزراعية (من 1 إلى 12) وانخفاضها في الأنشطة المتبقية ، أما القادمة من إتحاد المغرب العربي فنسجل عكس ذلك وذلك راجع لارتفاع أسعار هذه الأخيرة وانخفاضها في بعض الأنشطة الزراعية والخدماتية.

هذا التغير في الطلب على السلع الوسيطة راجع إلى انخفاض أسعار السلع الداخلية في كل الأنشطة.

الطلب على السلع النهائية:

نسجل انخفاض طفيف بالنسبة لكل المناطق وهذا راجع لتقلص الطلب مقارنة بالحالة الثلاثة بحيث تسجل ارتفاع الطلب على السلع النهائية بالنسبة للأسر والحكومة وانخفاضها بالنسبة للمؤسسات مع بقاء نفس أسعار الاستهلاك للحالة السابقة.

ب- من جهة العرض:

نلاحظ انخفاض في أسعار إنتاج السلع المحلية بنسبة أقل من الحالة الثالثة: والتي أدت إلى زيادة الإنتاج الداخلي ، أما باقي الآثار على العرض فهي مثل الحالة السابقة.

ج- الأثر على الميزان التجاري:

ارتفاع بسيط للواردات من جهة واستقرار الصادرات أي عجز طفيف في الميزان التجاري.

د- الأثر على توزيع الدخول:

ارتفاع في القيم المضافة بصفة مجملة أدى إلى ارتفاع دخل عوامل الإنتاج بحيث نسجل نسبة لدخل العمل أقل من الحالة الثالثة نتيجة للفرق في نسبة العمالة.

أما دخل رأس المال ارتفع أكثر من الحالة السابقة راجع لارتفاع كميات رؤوس الموال.

كما نسجل ارتفاع في دخل الأسر أكثر من الحالة الثالثة بسبب ارتفاع دخل العمل والذي أدى إلى زيادة ادخار الأسر.

و كنتيجة لتحسن القدرة الشرائية للأسر الناتجة أساسا عن انخفاض المستوى العام للأسعار الداخلية والخارجية أدى بالدولة إلى تخفيض في نسبة التحويلات أكثر من الحالة السابقة وذلك لغرض تمويل العجز العمومي الناتج عن انخفاض الضرائب الجمركية.

الجدول التالي يوضح أثار هذه السيناريوهات الأربعة على الإقتصاد الجزائري.

هـ- الآثار الكلية:

حيث تبين لنا أن هذا الاتفاق يتيح بعض المزايا ويحمل بعض التكاليف للاقتصاد الجزائري والتي تتمثل أثارها الكلية في :

- زيادة الاستهلاك وهذا راجع لزيادة القدرة الشرائية أي رفاهية المستهلك.
- انخفاض طفيف في مستوى الإنتاج (مما أدى إلى انخفاض الأسعار الداخلية من أجل البقاء في المنافسة) وبالتالي أثر انكماشي عام.
- انخفاض في مستوى العمالة (بطالة) نتيجة لانخفاض الأجور جراء الأنشطة الإنتاجية على تكاليفها وذلك من أجل تخفيض أسعارها.

- زيادة الواردات وثبات الصادرات أي حدوث عجز في الميزان التجاري.
- ارتفاع دخل الأسر الناتج عن ارتفاع دخل الحقيقي للعمل.
- انخفاض في مدا خيل الدولة بالرغم من المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA وتقليص نفقاتها (على شكل تقليص التحويلات للأسر).

جدول نتائج السيناريوهات*

	معطيات القاعدة	نسبة تغير سيناريو1	نسبة تغير سيناريو2	نسبة تغير سيناريو3
QN	718,920743500000000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
Xp	999,187821888885000	0,000000000000000	0,000000000004913	0,000000000001293
MNue	779,054149426551000	32400221977,181700000000000	0,000000000263796	-0,000002944005056
MNuma	0,004328061220666	0,000000000000000	0,000000000201094	0,000000000201094
MNrdm	3895276,112827240000000	580317333106824000,000000000000000	-0,000005435660365	-0,000003074314923
DN	286,112731666667000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
Lab	22,528888888888800	0,000000000000000	0,000000000004914	0,000000000001293
K	245,911111122849000	-0,000002419260887	0,000001209686489	0,000000028424082
PDN	1,000000000000000	0,000000001252558	-0,000001309219454	-0,000000031386238
PMNue	1,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
PMNuma	180000,897656192000000	32400225410,707900000000000	0,000000000087073	-0,000002944181747
PMNrdm	0,000200000393999	-1,000010832304770	-0,000001031277617	-0,000006337274077
PD	1,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
Exue	99,729184668811300	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
EXuma	16,613776777777800	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
Exrdm	498645,923344058000000	-0,999900046650338	0,000000000000000	0,000000000000000
D	833,049648833333000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
PV	1,000000000000000	-0,000000000000010	0,000000001123178	0,000000000026927
PQN	1,000000000000000	0,000000000000003	-0,000000663307339	-0,000000015901629
PX	1,000000001134850	0,000000000000000	-0,000000001139768	-0,000000001136148
Tax	12,522780654156400	0,000000000000000	0,000000000000050	0,004379029403681
R	1,000001209647350	0,000002419328485	-0,000002418137710	-0,000001238602284
PDF	1,000000000000000	0,000000000000010	-0,000000000000026	-0,000000000000001
QF	3746,373433000000000	0,000000000000000	0,000000000000007	0,000000000000000
MFue	0,083655348245217	2,000000020182150	0,000000002441551	-0,000000006507581
MFuma	0,013942558040870	2,000000020182160	0,000000000614773	-0,000000006551370
MFrdm	0,041827674238265	2,000000020182160	0,000000002441560	-0,000000008307657
DF	3281,621503000000000	-0,000000000000023	0,000000009980797	0,000000000239272
PMFue	1,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
PMFuma	1,000000003662320	0,000000000000000	0,000000000000000	-0,000000003574520
PMFrdm	1,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
PQF	1,000000000000010	-0,000000000000365	0,006291316551825	0,016951171627610
SAV	4771,800000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000	-0,000000000009992
YL	405,519999999999000	0,000000000000000	0,000000000000360	0,000000000000106
YM	6959,000000000000000	-0,000000040000259	0,000000020017258	0,000000000479882

YK	4426,399999999990000	-0,000000660715633	0,000000330640403	0,000000007926500
GR	7822,999998000000000	0,000000000000000	-0,000000004189778	-0,000000000100442
CSAV	3791,345272000000000	-0,000000239024643	0,000000119614550	0,000000002867650
TCG	7063,853485006280000	0,000000374615624	-0,000000187468035	-0,000059970908986
HSAV	174,667611000000000	-0,000000040000261	0,000000019849456	0,000013677406969

*أخذنا 15 رقم بعد الفاصلة لدقة الحسابات، بالإضافة إلى أخذ متوسط نتائج المتغيرات في التحليل الاقتصادي

خاتمة

لم يبقى التساؤل بالنسبة للجزائر في الاندماج من عدمه في الفضاء الأورومتوسطي وإنما التساؤل المطروح في ظل هذا توجه العالمي الجديد هو كيفية تسيير هذا الاندماج خاصة وأن لهذا الاندماج أثار إيجابية وأخرى سلبية أكيدة تتطلب من الجزائر رفع تحدي حقيقي يعني إما الاندماج أو التهميش.

بعدها أردنا إعطاء بعض الاقتراحات للتقليص من الآثار السلبية المنتظرة عن طريق الاقتراحات التالية:

الجزائر مدعوة اليوم للتحكم أكثر في الطلب لمواجهة العجز العمومي الناتج عن الانخفاض في الإيرادات الجمركية سواء بالتخفيض في النفقات العمومية أو الرفع من الإيرادات غير أن تقليص نفقات بنسبة كبيرة تسبب أثار اجتماعية ثقيلة بالإضافة إلى تأثيرها على انخفاض نفقات الاستثمار التي تعتبر ضرورية لتأهيل النسيج الصناعي الاقتصادي تحضيره للمنافسة الأوروبية.

و بالتالي يجب التركيز أساسا على تعديل النظام الجبائي للتمكن من تعويض الخسارة الجبائية الناجمة عن نزع الحواجز الجمركية.

بينما تعمل الخصخصة على تخفيض الأعباء على ميزانيات الدولة والتي كانت تتحملها على شكل مساعدات للمؤسسات العمومية.

من جهة أخرى سجلنا ارتفاع نسب ادخار الأسر والمؤسسات الذي من الأحسن أن يوجه للاستثمار الخاص وهنا نشير إلى دور المؤسسات المالية لاستقطابه عن طريق سياسة أسعار الفائدة.

كما نشير إلى قلة المساعدات المالية التي هي غير كافية لتغطية العجز العمومي بحجة قلة الامتصاص.

كما نلاحظ أن هذا الاتفاق أدى إلى تهميش المبادلات مع إتحاد المغرب العربي بدرجة كبيرة، وهذا راجع لارتفاع الأسعار النسبية لهذه الأخيرة وبالتالي أدى إلى تحول التجارة بالأخص إلى

الإتحاد الأوروبي، لذا نشير إلى ضرورة إنشاء مناطق للتبادل الحربين أعضاء إتحاد المغرب العربي خاصة أنها تمللك فرصا كبيرة لإمكانية التكامل.

كما نشير ومن الناحية الديناميكية لاتفاق الشراكة إلى إمكانية حدوث نتائج إيجابية بفعل انتقال التكنولوجيا وحسن العمل المرتبطة بالسياسات المرافقة لهذا الاتفاق في هذه الفترة الانتقالية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي لخلق ديناميكية تقلص من الآثار السلبية المنتظرة لإنشاء منطقة تبادل الحر.

الهوامش

1-Denise FLOUZAT, **Analyse économique Microéconomique et Macroéconomique comptabilité Nationale**, 5e édition, Paris, 1994, p162.
2-Katheline SCHUBERT, **Les Modèles Equilibre Général calculables préalables statistiques et comptables**, France, p203.
3-Bouziane BENTABET, **Une Matrice de comptabilité sociale « le cas de l'économie Algérienne »**, ARTICLE : Huitième colloque de Comptabilité Nationale, Paris, 19-20-21, janvier 2000, p47.
4-Sherman ROBINSON, **Modèles Multisectoriels**, université Berkeley 1989, p889.
5-Anne Epaulard, **Modèles Appliques de la Macro économie**, édition DUNOD, Paris, 1997, p80.
6-Pierre BEZBAK &Ghradi SOPHIE, **Dictionnaire de l'économie**, 2001, édition France Loisirs, p360.
7-Michel FOUQUIN et GuiuawmeGAULIER, in revue : **problèmes économiques** n°2688-2689,15-22 nov.2000, p63.
8-Yagoub KADOUR, conseiller (CES) Ministère de la PME, intervention sur colloque, in séminaire telemcen Algérie, 2003, p2.
9-Yagoub KADOUR, op cit, p3.
10-Bouziane BENTABET, **UnModèle EGC pour l'économie Algérienne**, in REVUE CREAD N° : 40(2eme trimestre 1994), p73.

الملحق: معادلات النموذج

$$Q_i = \alpha_i \left[\delta_i M_i^{\frac{\sigma_i - 1}{\sigma_i}} + (1 - \delta_i) D_i^{\frac{\sigma_i - 1}{\sigma_i}} \right]^{\frac{\sigma_i}{\sigma_i - 1}} \quad (1)$$

$$\frac{M_i}{D_i} = \left| \frac{PD_i}{PM_i} * \frac{\delta_i}{1 - \delta_i} \right|^{\sigma_i} \quad (2)$$

$$PQ_i Q_i = PD_i D_i + PM_i M_i \quad (3)$$

$$QN_j = w_j X_j \quad (4)$$

$$QN_j = \alpha_j^N \left[\delta_j^N MN_j^{\frac{\sigma_j^N - 1}{\sigma_j^N}} + (1 - \delta_j^N) DN_j^{\frac{\sigma_j^N - 1}{\sigma_j^N}} \right]^{\frac{\sigma_j^N}{\sigma_j^N - 1}} \quad (5)$$

$$QF_j = \alpha_j^F \left[\delta_j^F MF_j^{\frac{\sigma_j^F - 1}{\sigma_j^F}} + (1 - \delta_j^F) DF_j^{\frac{\sigma_j^F - 1}{\sigma_j^F}} \right]^{\frac{\sigma_j^F}{\sigma_j^F - 1}} \quad (6)$$

$$\frac{MN_j}{DN_j} = \left[\frac{PD_j^N}{PM_j^N} * \frac{\delta_j^N}{(1 - \delta_j^N)} \right]^{-\sigma_j^N} \quad (7)$$

$$\frac{MF_j}{DF_j} = \left| \frac{PD_j^F}{PM_j^F} * \frac{\delta_j^F}{(1 - \delta_j^F)} \right|^{\sigma_j^F} \quad (8)$$

$$X_j = \alpha_j^T \left[\gamma_j^T E_j^{\frac{\sigma_j^T - 1}{\sigma_j^T}} + (1 - \gamma_j^T) D_j^{\frac{\sigma_j^T - 1}{\sigma_j^T}} \right]^{\frac{\sigma_j^T}{\sigma_j^T - 1}} \quad (9)$$

$$E_i = D_i \left| \left(\frac{PE_i}{PD_i} \right) * \left(\frac{\gamma_i}{1 - \gamma_i} \right) \right|^{\sigma_i} \quad (10)$$

$$\kappa_i = \kappa_i \left[\left(\frac{PWSE_i}{PWE_i} \right) \right]^{\eta_i} \quad (11)$$

$$X_i = \lambda_i K_i^{\alpha_i} L_i^{\beta_i} \quad (12)$$

$$r_i K_i = \beta_i X_i PV_i \quad (13)$$

$$w\bar{\omega}_i L_i = \alpha_i X_i PV_i \quad (14)$$

$$DINT_{ij} = b_{ij} * D_i \quad (15)$$

$$DFDN_{if} = b_{if} * D_i \quad (16)$$

$$DN_j = \sum_i DINT_{ij} \quad (17)$$

$$DF_f = \sum_i DFDN_{if} \quad PMN_i \quad PWMN_i * R \quad (18)$$

$$ISAV_i = \quad * S \quad (19)$$

$$PWE_i = PE_i / R \quad (20)$$

$$QF_f * PQF_f = DF_f * PDF_f + MF_f * PMF_f \quad (21)$$

$$X_i * PX_i = D_i * PD_i + E_i * PE_i \quad (22)$$

$$PV_i = PX_i * (1 - tx_i) - \psi_i * PQN_i \quad (23)$$

$$D_i * PD_i = \sum_j DINT_{ij} * PDN_j + \sum_f DFDN_{if} PDF_f \quad (24)$$

$$YL = \sum_i YL_i \quad (25)$$

$$YK = \sum_i YK_i \quad (26)$$

$$YL_i = w * \omega_i * L_i \quad (27)$$

$$YK_i = r_i * K_i \quad (28)$$

$$YH = YL + d_H * YK + THG - TCG \quad (29)$$

$$HTAX = t_H * YH \quad (30)$$

$$HSAV = s_H * YH \quad (31)$$

$$QF_f * PQF_f = (1 - s_H - t_H) * YH \quad (32)$$

$$CTAX = t_E * (d_E * YK + TCG) \quad (33)$$

$$CSAV = (1 - t_E) * (s_E * YK + TCG) \quad (34)$$

$$GR = \sum_i tx_i * PN_i * X_i - CTAX - HTAX \quad (35)$$

$$GE = QF_f * PQF_f - THG + TCG - GSAV \quad (36)$$

$$S = HSAV + CSAV + GSAV - FSAV \quad (37)$$

$$QF_f * PQF_f = I \quad (38)$$

$$\sum_{i} PWMN_{i} \cdot MN_{i} - \sum_{i} PWME_{i} \cdot ME_{i} = \sum_{i} FWR_{i} \cdot \bar{F}_{i} + THR - FSAV \quad (39)$$

$$Ex_{i} = Areg \cdot \left[\sum_{r} \left(\eta_{ir}^{ix} \cdot (EXreg_{r}) \right)^{\frac{\sigma_{ix}}{\sigma_{ix}-1}} \right]^{\frac{\sigma_{ix}}{1-\sigma_{ix}}} \quad (40)$$

$$\frac{EXregUE}{EXregUMA} = \left[\frac{PEX_{UMA}}{PEX_{UE}} * \frac{\eta_{UE}^{EX}}{\eta_{UMA}^{EX}} \right]^{\frac{1}{\sigma_{ix}-1}} \quad (41)$$

$$\frac{EXreg_{UE}}{EXregrdm} = \left[\frac{PEX_{rdm}}{PEX_{UE}} * \frac{\eta_{UE}^{EX}}{\eta_{rdm}^{EX}} \right]^{\frac{1}{\sigma_{ix}-1}} \quad (42)$$

$$\frac{EXreg_{USA}}{EXregrdm} = \left[\frac{PEX_{rdm}}{PEX_{USA}} * \frac{\eta_{USA}^{EX}}{\eta_{rdm}^{EX}} \right]^{\frac{1}{\sigma_{ix}-1}} \quad (43)$$

$$MN_{i} = Breg \cdot \left[\sum_{r} \left(\eta_{ir}^{MN} \cdot (MNreg_{r})^{\frac{\sigma_{MN}-1}{\sigma_{MN}}} \right) \right]^{\frac{\sigma_{MN}}{\sigma_{MN}-1}} \quad (44)$$

$$\frac{MN_{UE}}{MN_{USA}} = \left[\frac{PMN_{USA}}{PMN_{UE}} * \frac{\eta_{UE}^{MN}}{\eta_{USA}^{MN}} \right]^{\sigma_{MN}} \quad (45)$$

$$\frac{MN_{UE}}{MN_{RdM}} = \left[\frac{PMN_{RdM}}{PMN_{UE}} * \frac{\eta_{UE}^{MN}}{\eta_{RdM}^{MN}} \right]^{\sigma_{MN}} \quad (46)$$

$$\frac{MN_{USA}}{MN_{RdM}} = \left[\frac{PMN_{RdM}}{PMN_{USA}} * \frac{\eta_{USA}^{MN}}{\eta_{RdM}^{MN}} \right]^{\sigma_{MN}} \quad (47)$$

$$MF_{i} = Creg \cdot \left[\sum_{r} \left(\eta_{ir}^{MF} \cdot (MFreg_{r})^{\frac{\sigma_{MF}-1}{\sigma_{MF}}} \right) \right]^{\frac{\sigma_{MF}}{\sigma_{MF}-1}} \quad (48)$$

$$\frac{MF_{UE}}{MF_{RdM}} = \left[\frac{PMF_{RdM}}{PMF_{UE}} * \frac{\eta_{UE}^{MF}}{\eta_{RdM}^{MF}} \right]^{\sigma_{MF}} \quad (49)$$

$$\frac{MI_{ue}}{MI_{dm}} = \left[\frac{PMI_{dm}}{PMI_{ue}} * \frac{\eta_{ue}^{dm}}{\eta_{dm}^{ue}}\right]^{\sigma_{dm}} \quad (50)$$

$$\frac{MI_{dm1}}{MI_{dm}} = \left[\frac{PMI_{dm}}{PMI_{dm1}} * \frac{\eta_{dm1}^{dm}}{\eta_{dm}^{dm1}}\right]^{\sigma_{dm}} \quad (51)$$

المتغيرات الداخلية ، الخارجية ، الثوابت والمعدلات.

المتغيرات الداخلية:

QN_j: السلع الوسيطة المركبة.

X_j: المخرجات من السلع.

MN_{UE}: السلع الوسيطة المستوردة القادمة من الإتحاد الأوروبي.

MN_{uma}: السلع الوسيطة المستوردة القادمة من إتحاد المغرب العربي.

MN_{rdm} : السلع الوسيطة المستوردة القادمة من باقي العالم.

DN_j: السلع الوسيطة المحلية.

L_i: كمية العمل.

K_i: كمية رأس المال.

PDN_i: سعر السلع الوسيطة المحلية.

PMN_{UE}: سعر السلع الوسيطة المستوردة من الإتحاد المغرب العربي.

PMN_{uma} : سعر السلع الوسيطة المتوردة من إتحاد المغرب العربي.

PMN_{rdm}: سر السلع الوسيطة المستوردة من باقي العالم.

PD_i: سعر السلعة المحلية.

EX_{UE}: الصادرات من السلع والمتجهة نحو الإتحاد الأوروبي.

EX_{uma}: الصادرات من السلع والمتجهة نحو إتحاد المغرب العربي.

EX_{rdm}: الصادرات من السلع والمتجهة نحو باقي العالم.

D_i: السلع المحلية.

PV_i: سعر القيمة المضافة.

PQN_i: سعر السلع الوسيطة المركبة.

PX_i: سعر المخرجات من السلع.

Tax: إجمالي الضرائب على المخرجات.

R: سعر الصرف

PDF_f : سعر السلع النهائية المحلية.

QF_f: السلع النهائية المركبة.

$\mathbf{MF_{UE}}$: السلع النهائية المستوردة من الإتحاد الأوروبي.

$\mathbf{ME_{uma}}$: السلع النهائية المستوردة من إتحاد المغرب العربي.

$\mathbf{MF_{rdm}}$: السلع النهائية المستوردة من باقي العالم.

$\mathbf{DF_f}$: السلع النهائية المحلية.

$\mathbf{PMF_{UE}}$: سعر الإسترداد للسلع النهائية القادمة من الإتحاد الأوروبي.

$\mathbf{PMF_{uma}}$: سعر الإسترداد للسلع النهائية القادمة من إتحاد المغرب العربي.

$\mathbf{PMF_{rdm}}$: سعر الإسترداد النهائية القادمة من باقي العالم.

$\mathbf{PQF_f}$: سعر السلع النهائية المركبة.

S: الادخار الكلي.

YL: دخل العمل.

YH: دخل الأسر.

YK: دخل رأس المال.

GR: الدخل الحكومي.

CSAV: ادخار المؤسسات.

TCG: التحويلات القادمة من الدولة للأسر.

HSAV: ادخار الأسر.

المتغيرات الخارجية:

$\mathbf{\bar{E}_i}$: الصادرات الثابتة.

$\mathbf{PWSE_i}$: السعر العالمي.

$\mathbf{PWE_i}$: السعر العالمي.

$\mathbf{r_i}$: مرد ودية رأس المال.

W: الأجر الاسمي.

$\mathbf{DINT_{ij}}$: عرض السلع الوسيطة.

$\mathbf{DFIN_{if}}$: عرض السلع النهائية.

$\mathbf{PWMN_i}$: السعر العالمي للسلع المستوردة الوسيطة.

$\mathbf{PWMF_i}$: السعر العالمي للسلع المستوردة النهائية.

THG: تحويلات قادمة من الدولة للأسر.

HTAX: الضريبة المباشرة على الأسر.

CTAX: الضريبة المباشرة على المؤسسات.

GE: الإنفاق الحكومي.

GSAV: الادخار الحكومي.

FSAV: الادخار الخارجي.

I: إجمالي الاستثمار.

THR: التحويلات الخارجية للأسر.

$\mathbf{PEX_{UE}}$: سعر التصدير للإتحاد الأوروبي.

$\mathbf{PEX_{uma}}$: سعر التصدير للإتحاد المغرب العربي.

$\mathbf{PEX_{rdm}}$: سعر التصدير لباقي العالم.

الثوابت والمعدلات:

دالة بمرونة إحلال ثابتة (CES): لإجمالي الواردات.

a_i : ثابت سلمي.

d_i : حصة الواردات ضمن السلع المركبة.

s_i : مرونة الإحلال للسلع المركبة.

y_j: حصة السلع الوسيطة ضمن المخرجات.

دالة بمرونة إحلال ثابتة (CES): للواردات من السلع الوسيطة.

a^N_J : ثابت سلمي.

d^N_J: حصة السلع الوسيطة المستوردة الوسيطة ضمن السلع الوسيطة المركبة.

s^N_J: مرونة الإحلال للسلع الوسيطة.

دالة بمرونة إحلال ثابتة (CES): للواردات من السلع النهائية.

a^F_f: ثابت سلمي.

d^F_f: حصة السلع الوسيطة المستوردة ضمن السلع النهائية المركبة.

s^F_f: مرونة الإحلال للسلع النهائية.

دالة بمرونة تحول ثابتة (CES): للصادرات الإجمالية.

a^F_f:ثابت سلمي.

g^T_i: حصة الصادرات ضمن المخرجات من السلع.

s^T_i: مرونة التحول للصادرات.

h_i: مرونة الطلب على الصادرات.

دالة الإنتاج من النوع (COBB-DOUGLAS).

l_I :ثابت سلمي.

a_i: مرونة الطلب على رأس المال.

$\mathbf{B_i}$: مرونة الطلب على رأس المال.

Wi`: ثابت لتغيرات الأجر.

$\mathbf{b_{ij}}$: حصة طلب السلع الوسيطة ضمن إجمالي الطلب الداخلي.

$\mathbf{b_{if}}$: حصة طلب السلع النهائية ضمن إجمالي الطلب الداخلي.

دالة بمرونة تحول ثابتة (CET): للصادرات حسب الاتجاه.

$\mathbf{A_{reg}}$: ثابت سلمي.

s_{exr}: مرونة التحول للصادرات حسب المناطق.

h^{ex}_{UE} : مرونة الطلب على الصادرات إلى اتجاه الأوروبي.

h^{ex}_{uma}: مرونة الطلب على الصادرات إلى اتجاه المغرب العربي.

h^{ex}_{rdm}: مرونة الطلب على الصادرات إلى باقي العالم.

دالة بمرونة إحلال ثابتة(CES): للواردات من السلع الوسيطة حسب المناطق.

$\mathbf{B_{reg}}$: ثابت سلمي.

s_{MN}: مرونة الإحلال للسلع الوسيطة المستوردة.

h^{MN}_{UE}: مرونة الطلب على الواردات من السلع الوسيطة القادمة من الإتحاد الأوروبي.

h^{MN}_{uma}: مرونة الطلب على الواردات للسلع الوسيطة القادمة من إتحاد المغرب العربي.

h^{MN}_{rdm}: مرونة الطلب على الواردات من السلع الوسيطة القادمة من باقي العالم.

دالة بمرونة إحلال ثابتة(CES): للواردات من السلع النهائية حسب المناطق.

$\mathbf{C_{reg}}$: ثابت سلمي.

s_{MF}: مرونة الإحلال للسلع النهائية المستوردة.

h^{MF}_{UE}: مرونة الطلب على الواردات من السلع النهائية القادمة من الإتحاد لأوروبي.

h^{MF}_{uma}: مرونة الطلب على الواردات من السلع النهائية القادمة من إتحاد المغرب العربي.

h^{MF}_{rdm}: مرونة الطلب على الواردات من السلع النهائية القادمة من باقي العالم.

المعدلات

$\mathbf{Tx_i}$: معدل الضريبة على المخرجات.

$\mathbf{t_H}$: معدل الضريبة المباشرة على الأسر.

$\mathbf{S_H}$: معدل ادخار الأسر.

$\mathbf{d_h}$: حصة الأسر من مرد ودية رأس المال.

$\mathbf{t_f}$: معدل الضريبة المباشرة على المؤسسات.

$\mathbf{d_k}$: معدل الادخار المؤسسات.

i: المنتوجات.

J: الأنشطة الإنتاجية (18).

F: الأعوان الاقتصادية (3).

أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة - بالإشارة إلى حالة التجربة الماليزية -

أ/بدروني هدى *
د/ قوريش نصيرة *
جامعة الشلف – الجزائر

Résumé:

SUKUK islamiques, est considéré comme le plus important producteur de la finance islamique, en tant que produit, qui a réalisé une présence et un développement inégalée de la finance islamique dans les marchés financiers internationaux, d'où l'émettre du SUKUK islamique à atteindre des milliards de dollars au niveau mondial sans limité seulement aux pays musulmans , mais plutôt dans les pays occidentaux aussi bien, et à-il devenu un rôle important dans le financement des grands projets économiques et des projets d'infrastructure dans le but de financer le développement durable grâce à sa capacité à mobiliser l'épargne, et de diriger des projets de développement et l'utilisation d'une répartition équitable du revenu national comme une introduction pour financer le développement durable,

Et l'expérience malaisienne est parmi les premier pays islamiques et occidentales dans l'émettre des SUKUK islamique et les utiliser à des fins de financement des infrastructures et des projets de développement durable.

Mots-clés: instruments (SUKUK) islamiques, le financement pour le développement durable, mobilisation de l'épargne, en dirigeant des projets de développement.

مقدمة:

تكتسي صناعة الصكوك الإسلامية أهمية بالغة في هذه المرحلة من تطور الصناعة المالية الإسلامية، لأنها تعد من أهم مكونات النظام المالي الإسلامي بنسبة تجاوزت 15% من الأصول المالية الإسلامية المصدرة عالميا، كما تعد واحدة من أهم أدوات التمويل الإسلامي

* أستاذة مساعدة قسم أ بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف مايل :
houda_bedrouni@yahoo.fr
* أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف

والتي استطاعت أن تسد حاجة المجتمع الإسلامي لمصادر تمويلية مستمدة من الشريعة الإسلامية الغراء، وفي نفس الوقت تعد بديلا مناسبا للسندات التقليدية المقترنة بفوائد ثابتة، وعلى الرغم من أن هذه الأداة بدأت كإصدار لمؤسسات ودول إسلامية إلا أنها أصبحت أدوات مالية عالمية موازية للسندات التقليدية وذلك لتعدد أنواعها وكذا الخصائص والضوابط التي تتميز بها.

إن تمويل التنمية المستدامة وتحقيقها واجب إسلامي وضرورة ملحة، ولكل نوع من أنواع الصكوك الإسلامية دوره في نمو الاقتصاد وأثره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة التي تشمل جميع جوانب الاقتصاد، ومع انتشار الاستثمار الإسلامي متمثلا بالصكوك الإسلامية ومع المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون فان الأمل كبير في أن تلعب هذه الأداة- الصكوك الإسلامية- دورها الفعال والناجع في تمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الكبير الذي يمكن للصكوك الإسلامية أن تلعبه في تمويل التنمية المستدامة من خلال حشد وتعبئة المدخرات وتوجيه الموارد إلى الاستثمارات المختلفة والتي من شأنها المساهمة في سد الاحتياجات المالية المختلفة لمشاريع التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

الإشكالية:

في ظل بزوغ الاهتمام العالمي بالتمويل الإسلامي من جهة، وبروز الصكوك الإسلامية كأحد أهم الصيغ التمويلية الإسلامية التي أفرز تطبيقها عن تنوع ونمو ملحوظ في صناعتها خلال السنوات الأخيرة، لاسيما بعد أن تأكد انتعاشها وتحقيقها لمردود ايجابي في مختلف المشاريع الاقتصادية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من جهة أخرى، نطرح الإشكال التالي:

ما هو دور صناعة الصكوك الإسلامية في تمويل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة؟

و يندرج تحت السؤال الرئيسي، أسئلة فرعية تسمح بالوصول إلى نتائج تخدم الدراسة، وهي:

-ماذا نعني بصناعة الصكوك الإسلامية كبديل شرعي من حيث مفهومها وخصائصها وأنواعها ومميزاتها؟

-ماذا نقصد بتمويل التنمية المستدامة وما هي أهم أهدافها؟

-ما هي مزايا آلية عمل صناعة الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية المستدامة؟

-هل ساهمت التطبيقات المعاصرة للصكوك الإسلامية بماليزيا من تمويل التنمية المستدامة؟

الفرضيات:

استنادا إلى إشكالية الدراسة تم صياغة فرضيات تنسجم مع موضوع البحث، التي سيجري اختبارها، واستخلاص النتائج من خلالها، ولهذا ينطلق البحث من خلال طرح الفرضيات التالية:

-تعتبر الصكوك الإسلامية بديلا شرعيا للسندات التقليدية.

-يقصد بتمويل التنمية المستدامة توفير الموارد المالية لتغطية الاحتياجات المالية المتعلقة بإقامة مشروع اقتصادي معين من شأنه تحقيق التنمية المستدامة.

-تساهم صناعة الصكوك الإسلامية وبشكل ايجابي في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

-ساهمت التجارب الرائدة لصناعة الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة.

المنهجية وأدوات الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، كحتمية أملتها علينا طبيعة الموضوع لأننا بصدد جمع وتلخيص الوقائع المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، وقد قمنا باستخدام العديد من الأدوات منها:

-الإستعانة بالكتب والمجلات والملتقيات والمؤتمرات التي تعرضت لجانب أو أكثر من هذا الموضوع.

-الاضطلاع على نتائج بعض الندوات والورشات التي تناولت موضوع البحث وناقشته بكامل مكوناته.

محتويات الدراسة: قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: علاقة الصكوك الإسلامية بتمويل التنمية المستدامة.

أولا: مفهوم تمويل التنمية المستدامة.

ثانيا: مفهوم الصكوك الإسلامية وأهميتها الاقتصادية.

ثالثا: تحليل دور الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

المحور الثاني: تحليل تجربة ماليزيا في اعتمادها على الصكوك الإسلامية لتمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

أولا: تطور إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية بماليزيا.
ثانيا: دوافع الاستثمار في الصكوك الإسلامية بماليزيا.
ثالثا: أسباب اعتماد ماليزيا على الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة.
رابعا: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية بماليزيا.

المحور الأول: علاقة الصكوك الإسلامية بتمويل التنمية المستدامة.

نحاول من خلال هذا المحور إبراز العلاقة الموجودة بين الصكوك الإسلامية وعملية تمويل التنمية المستدامة، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة وكذا المفاهيم المرتبطة بالصكوك الإسلامية حتى نتمكن من إظهار الدور الفعال الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة، وهذا وفق التحليل الموالي:

أولا: مفهوم تمويل التنمية المستدامة

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة لأفراده، وذلك من خلال تخطيط المشاريع التنموية المختلفة حسب احتياجاته وقدراته التمويلية.

1/ تعريف تمويل التنمية المستدامة

يعرف تمويل التنمية المستدامة على أنها توفير المبالغ النقدية اللازمة وفق إجراءات كفؤة وفعالة بما يضمن استدامة دفع وتطوير المشاريع الخاصة والعامة التي تخدم الأهداف الإنمائية للمجتمع.[1]

كما يعرف أيضا على أنه استدامة تمويل المشاريع البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تحفظ الثروة للجيل الحالي والأجيال اللاحقة، عن طريق كفاءة ضمان تعبئة المدخرات وفعالية توجيه الاستثمارات نحو مشاريع القيمة الحقيقية مثل البنية التحتية والطاقات المتجددة والبيئية، فتمويل التنمية المستدامة يهدف بالدرجة الأولى إلى حل مشكلة توليفة الكساد التي تجمع بين نضوب التدفقات المالية إلى الاقتصاديات الناشئة والنامية، وتراكم احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي[2] .

2/ خصائص تمويل التنمية المستدامة

أ. يقوم تمويل التنمية المستدامة على معايير ومؤشرات موضوعية مرتبطة بالقدرة التنافسية والكفاءة التشغيلية للمشروع طال التمويل، بالإضافة إلى الكفاءة التشغيلية والفعالية في تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تخدم الأهداف التنموية في المجتمع.

ب.الإستقرار المالي والأمن من المخاطر المفتعلة نتيجة المراهنات والمقامرات في الأسواق المالية العالمية، ومقاومة الأزمات المالية والدورات الاقتصادية بالشكل الذي لا يؤثر على خطط التنمية واستمرارية تنفيذ الأهداف الإنمائية.

ت.الكفاءة التمويلية، بمعنى سلامة الإجراءات والأهداف سواء من ناحية تخير المصادر المالية المتاحة والمرتبطة بالملكية الحقيقية، أو من ناحية الأهداف والمشاريع الإنمائية محل التمويل على أساس القيمة المضافة الحقيقية[3].

ث.يجب أن يمتلك تمويل التنمية المستدامة صفة الاستثمار الحقيقي في المشاريع الإنمائية ذات القيمة المضافة في المجتمع سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية[4].

ج. تطبيق نظام الأولويات الإنمائية أثناء تخطيط تنفيذ المشاريع التنموية، منها مشاريع البنية التحتية، مشاريع الطاقة والإنتاج النظيف، المشاريع الاجتماعية....الخ.

3/ أهداف تمويل التنمية المستدامة

تهدف عملية تمويل التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

أ. تنمية المدخرات الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس تنافسية كفؤة.

ب.جذب الاستثمارات الأجنبية التي تساعد في تسريع عملية التنمية المستدامة وتقليص الاعتماد على الإقتراض الخارجي.

ت.تمويل خطط التنمية المستدامة وذلك بمساعدة حكومات الدول على الاقتراض من الجمهور لتمويل مشروعات التنمية، وبالتالي تعزيز قاعدة التمويل الذاتي والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي المستديم لديها.

ث.المساعدة في زيادة مستويات الإنتاج في الاقتصاد من خلال استدامة تمويل الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج وبالتالي رفع مستويات التشغيل، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق مستويات أفضل للدخول سواء على المستوى الفردي أو على المستوى القومي، وبالتالي تعزيز الرفاهية الاجتماعية.

ج. يساعد تمويل التنمية المستدامة المؤسسات المالية في إعداد منتجات في مجالات جديدة تشمل الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، التمويل متناهي الصغر وإسكان محدودي الدخل، ويعزز تحقيق قدر متعاظم من الشفافية والتنمية المستدامة اللتين تكفلا تحقيق نطاق كبير من الفوائد والمزايا لأنشطة الأعمال ومساعدة البنوك في الأسواق الصاعدة على التميز في مجال المنافسة[5].

ح. إن التمويل بالصكوك الإسلامية يعتمد على معدلات المشاركة المتنوعة والمرتبطة بالديناميكية الاقتصادية الحقيقية، في حين يعتمد التمويل التقليدي على آلية الفوائد الربوية المسبقة التي تنمي الاقتصاد الوهمي الذي لا يرتبط في كثير من الحالات بالاقتصاد الحقيقي، ومن ثم فهو يعد من بين العوامل الأساسية للأزمات والتقلبات الاقتصادية الدورية، وبينت الأزمة المالية الحالية للنظام المصرفي والمالي التقليدي حجم الخسائر في الأصول المالية والتي تقدر بأكثر من 50 ألف مليار دولار، وتحولت إلى أزمة اقتصادية بدأت بحالة من الركود والكساد، وقد ظهرت أهمية التمويل الإسلامي عبر الصكوك الإسلامية وكفاءتها في استدامة التنمية من خلال ربط الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي في احتواء الأزمات المالية والاقتصادية والدورات المرتبطة بها.

4/ المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

أ. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعد المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا م هما من عناصر نوعية الحياة.

ب. نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

ج. رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي :

يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

د. صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو ير د بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

ثانيا: مفهوم الصكوك الإسلامية وأهميتها الاقتصادية

تقوم المعاملات المالية الإسلامية على تحريم الفائدة باعتبارها ربا محرمة بالكتاب والسنة والإجماع، لذلك سعى مهندسو الصناعة المالية الإسلامية إلى استنباط أدوات مالية إسلامية أبرزها الصكوك لخدمة أغراض إدارة السيولة والربحية للمؤسسات المالية الإسلامية وتلبية احتياجات العملاء المتزايدة للمنتجات والخدمات المالية الإسلامية من جهة ولتكون بديلا شرعيا عن السندات القائمة على الفائدة من جهة أخرى.

1/ تعريف الصكوك الإسلامية

تعددت التعاريف التي أعطيت للصكوك الإسلامية وفيما يلي أهما:

تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية: "هي شهادات يمثل كل صك حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في الموجودات العينية، أو مجموعة مختلفة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثمار معين وفقا لأحكام الشريعة"(6).

تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:" هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله"(7).

كما عرفت الصكوك الإسلامية على أنها: "شهادات أو وثائق اسمية أو لحاملها متساوية القيمة تمثل حقوق ملكية شائعة في أصول أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية أو خليط من بعضها أو كلها، حسب شروط معينة عند إصدارها أو بعد استخدام حصيلتها بالاكتتاب فيها، ويشترك حملتها في أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها، وهي قابلة للتداول ما لم تمثل نقدا أو دينا محصنا، ويعتمد إصدارها على عقد من العقود الشرعية وتفصل نشرة إصدارها حقوق والتزامات أطرافها"(8).

و عرفت كذلك على أنها:" تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول"(9).

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الصكوك الإسلامية على أنها أوراق مالية تمثل شهادات متساوية القيمة وحصة شائعة في ملكية الموجودات أو الأصول على اختلافها موجودة أو سيتم تجسيدها، تدر دخلا دوريا وتصدر وفق أحكام عقد شرعي استنادا إلى

صيغ التمويل الإسلامية، ويراعى في ذلك عملية الاكتتاب وتحصيل الصكوك وبدأ تجسيد المشروع الاستثماري.

2/ خصائص الصكوك الإسلامية

تشترك الصكوك الإسلامية مع غيرها من الأدوات التقليدية وأخرى تمتاز بها عن الأدوات المالية الأخرى ساهمت في انتشارها واتساع رقعتها، ويمكن توضيح هذه الخصائص فيما يلي:

أ.الصكوك تمثل ملكية حصص شائعة في الموجودات: إن الصكوك الاستثمارية تمثل ملكية لحصة شائعة في أصول الشركة تدر ربحا أو عائدا، ولا تمثل دينا في ذمة مصدرها كما هو الشأن بالنسبة للسندات، وهذه الأصول قد تكون أعيانا أو منافع أعيان أو خدمات، وتستثمر حصيلة الأموال في مشروع تجاري أو صناعي أوفي شركة استثمار وقد يكون مزيجا من كل ذلك(10)، كما لمالك الصك الحق في الرقابة ورفع الدعوى على المسؤولين الإداريين والحق في الأرباح والاحتياطات والتنازل عن الصكوك والتصرف فيها واقتسام أصول المشروع عند التصفية إلا بما جاء بخلاف ذلك حسب نشرة الإصدار.

ب.تمثل وثائق متساوية القيمة: تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة محددة ومسجلة عليها (11)، لأنها تمثل حصصا شائعة في ملكية أيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك.

ت.صكوك الاستثمار لها قيمة اسمية محددة: حيث يحددها القانون أو نشرة الإصدار أو مكتوبة في الصك عينه مع تحديد العائد بنسبة شائعة من الربح يتم اتفاق الأطراف عليها(12) .

ث.الصكوك تقوم على المشاركة في الغنم(الربح) والغرم(الخسارة): يتحصل حامل الصك الاستثماري على حصة من الربح حسب ملكيته أو حسب ما نصت عليه نشرة الإصدار، وليس على قيمة محددة معلومة مسبقا وإلا كانت شبيهة بالسندات التقليدية(13)، وفي نفس الوقت حسب مبدأ المشاركات لقواعد المالية الإسلامية فمالكو الصكوك يشاركون في غنمها وعليه غرمها.

ج.الصكوك تصدر وفق عقد شرعي: تصدر الصكوك وفق عقد شرعي حسب صيغ التمويل الإسلامي، فكل صيغة يقابلها نوع من الصكوك وتختلف أنواع الصكوك باختلاق

العقد أو الصيغة التمويلية، وتحكمها أحكام وضوابط متعلقة بتلك الصيغة أو العقد كالمضاربة والمشاركة والسلم والإستصناع ويقاس على ذلك ما سواهم من العقود [14].

ح.اتفاق الصكوك الاستثمارية مع أحكام الشريعة الإسلامية: ونعني بذلك خلو تعاملاتها من الربا بمعنى نشاطها حلال من الناحية الشرعية، أي لا تتعامل وفق عوائد مبنية على معدل الفائدة وإلزامية استثمار رؤوس الأموال المجمعة من حصيلة الاكتتاب في هذه الصكوك في إنشاء مشاريع استثمارية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، وإن لم يتحقق ذلك فلا يجوز إصدارها ولا تداولها ولا الأرباح المحققة منها[15].

خ.تحمل الأعباء والتبعات المترتبة على ملكية الأصول الممثلة في الصك: ويقصد بذلك مجموع التكاليف والمصاريف المترتبة على ملكية الأصول المصككة من أعيان ومنافع والتبعات المترتبة عنها، فهي تقع على حامل الصك وليس على المستفيد[16].

د.صكوك الاستثمار قابلة للتداول من حيث المبدأ: ما لم يوجد ضابط يحد من ذلك أو يمنعها.

ذ.صكوك الاستثمار تصدر من جهة مالكة للأصول أو المنافع أو الحقوق: والتي تكون ترغب في تسييلها أو تجميع حصيلتها للاستثمار وليست للاقتراض.

ر.صكوك الاستثمار بديلة للسندات: حيث زاد اهتمام المتعاملين بالصكوك من شركات وحكومات، فهي بذلك تحل مكان السندات وتشكل البديل لها، فهي بالإضافة إلى مرونتها وصلاحيتها للوساطة المالية وتلبية الحاجات التمويلية المتزايدة أثبتت فعاليتها كأداة للتحكم في السياسة النقدية وأداة فاعلة لتعامل البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية ولسد الحاجات التمويلية للحكومات والشركات لبناء المشاريع بكافة أنواعها، وهي كذلك تشكل أداة استثمارية لاستيعاب فوائض الأموال[17].

3/ الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية

توفر الصكوك الإسلامية عدة مزايا للمتعاملين والتي يمكن تقسيمها وفق الآتي:[18]

أ. أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمصدر الأصلي :

- تساعد عمليات التصكيك في المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخداماتها.
- يضاعف التصكيك من قدرة المنشآت على إنشاء الأموال أي تحريرها لتأمين السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة. بالإضافة لتنويع مصادر التمويل متعدد الآجال

والمكملة للمصادر التقليدية وبالذات للمنشآت التي لا تستطيع الوصول مباشرة لسوق المال .

- يساعد التصكيك في تحسين نسبة كفاية رأس المال لأنه عبارة عن عمليات خارج الميزانية .
- يتيح التصكيك للمصارف وسائر المؤسسات المالية وغير المالية الأخرى إمكانية منح التمويل والتسهيلات ثم تحريكها واستبعادها من ميزانياتها العمومية خلال فتـــرة قصيرة، وبالتالي فانه يغنيها عن تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها .
- يعتبر التصكيك وسيلة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك والمؤسسات المختلفة وذلك بسبب أن الأصل محل التصكيك مخاطره محددة، بينما تكون المخاطر اكبر بالنسبة لنفس الأصل إذا كان موجودا ضمن خارطة أصول المنشأة كلها .
- يزيد التصكيك من قدرة المنشأة على زيادة نشاطها دون الحاجة إلى زيادة رأسمالها .
- يساعد التصكيك في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية. وذلك لأن عمليات التصكيك تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها، كما انه يؤدي إلى تحسين النسب المالية للمصدر.

ب. أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للمستثمرين:

تتمثل أهمية الصكوك بالنسبة للمستثمرين في الجوانب الآتية :

- ينتج التصكيك أداة قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض المصرفي وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالورقة المالية المصدرة.
- تتميز أداة التصكيك بأنها غير مرتبطة بالتصنيف الائتماني للمصدر، حيث تتمتع الأوراق المالية المصدرة بموجب عمليات التصكيك بصفة عامة بتصنيف ائتماني عالٍ نتيجة دعمها بتدفقات مالية محددة عبر هياكل داخلية معرفة بدقة، بالإضافة للمساندة الخارجية بفعل خدمات التحسين الائتماني، وهذا قد لا يتوفر للسندات المصدرة بواسطة مؤسسات الأعمال الأخرى، بالإضافة إلى أن مبدأ البيع الفعلي للأصل، من المنشأة إلى الشركة ذات الأغراض الخاصة SPV في هيكل عملية التصكيك يتضمن أن المنشأة المصككة ليس لها الحق قانونيا في الرجوع لاستخدام التدفقات النقدية المتوقعة للأصل محل التصكيك .
- تعطي الصكوك الإسلامية عوائد أعلى مقارنة ببقية الاستثمارات المالية الأخرى (الأوراق المالية الحكومية والسندات ذات الآجال المتقاربة).
- للصكوك الإسلامية تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها.

- توفر عمليات التصكيك فرصا استثمارية متنوعة للأفراد والمؤسسات والحكومات بصورة تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مربحة.

ج. أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للاقتصاد الكلي :

- تزيد عمليات التصكيك من درجة تعميق السوق المالية بالبلاد وذلك لوجود عدة بدائل للمستثمرين من الأوراق المالية.
- تساعد عمليات التصكيك في نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP دون الحاجة إلى استثمارات إضافية.
- تساعد عمليات التصكيك في تقليل درجة سيطرة الجهاز المصرفي كمزود وحيد للتمويل.
- إن انتشار الصكوك الإسلامية من شأنه أن يوفر مساحة لقيام مؤسسات ترفد هذه الصناعة بالمدخلات الأساسية لها وبالتالي تقوي بنيتها التحتية ومن هذه المؤسسات قيام الشركات ذات الطبيعة الخاصةSPV ، وكالات التصنيف، خدمات المحاسبة والمراجعة والرقابة الشرعية، بالإضافة إلى خدمات بنوك الاستثمار وغيرها من الجهات ذات الصلة بنشاط التصكيك .
- مسايرة التغيرات الدولية الحاصلة في سوق التمويل بغرض إرضاء المستثمر المحلي بدلا عن انتقاله لاستهلاك هذه الخدمات في الخارج وتأثير ذلك على ميزان العمليات الرأسمالية .
- إتاحة فرص هائلة لسداد العجز في موازنة الدولة بتوفيره موارد حقيقية غير مؤثرة سلبا على المستوى العام للأسعار، وبالتالي تمكينها من تمويل مشروعات التنمية الأساسية بصورة غير مكلفة .
- من شأن عمليات التصكيك أن تبرر تبني الدول سياسات نقدية أقل تقييدا للائتمان بسبب حقيقية مصادر تمويلها، وبالتالي فان السياسات التوسعية تعطي ثقة أكبر في مناخ الاستثمار بالبلاد .
- من شأن الاستخدام المكثف لعمليات التصكيك وضع أسس البنية التحتية لجعل الاقتصاد المعين مركزا ماليا مرموقا وبأدوات أكثر جاذبية.

ثالثا: تحليل دور صناعة الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

هناك ضرورة لأن يصبح التعامل بين مصدري الصكوك الإسلامية والجمهور بأية صيغة من صيغ التمويل الإسلامي ملائما للأغراض والضوابط التي تقرها الشريعة الإسلامية

من جهة، وأن يكون هناك ربحية مناسبة لتلك العمليات موضوع الصكوك الإسلامية، وعليه وجب علينا تحليل دور صناعة الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة من خلال تحليل فعاليتها في تعبئة المدخرات، وتمويل وتوجيه المشروعات التنموية، وكذا من خلال اعتمادها على التوزيع العادل للدخل الوطني في ذلك.

1/ العوامل المساعدة على فعالية تمويل التنمية المستدامة وفق الصكوك الإسلامية

هناك جملة من العوامل تجعل من عملية تمويل التنمية المستدامة وفق صيغة الصكوك الإسلامية ذات فعالية، نذكر منها:

أ. العمل على توفير خبرات فنية في الاستثمار في عقود التمويل الإسلامي بالتوجه إلى فرص استثمارية يتوقع لها توليد قيمة مضافة أعلى تمكن من تحقيق عوائد للتوزيع، لذلك نجد المصارف الإسلامية تعمل على توفير خبرات وكوادر فنية متخصصة على مستوى عال من المهارة والكفاءة في دراسة الجدوى وتقييم المشروعات وتحديد الفرص الاستثمارية، مما يتطلب الانفاق على التنمية البشرية باعتبارها انفاقا استثماريا، ينعكس في تصويب قرارات الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية[19].

ب. تحري تصنيف الشركات الموارد المالية التي يتم حشدها باستخدام الصكوك الإسلامية، حيث توجه لتوفير الاحتياجات التمويلية للشركات، ولذلك من المهم أن يكون تحري دقيق لتصنيف هذه الشركات بالشكل الذي يوفر جدارة تقديم التمويل لها، وهذا التصنيف يكون قائما على معايير تنطلق من قواعد النظام المالي الإسلامي، بمعنى لا يكون الحاكم فيها هو الملاءة الائتمانية وانما الجدارة الاقتصادية، أي الكفاءة في استغلال الموارد المالية وتوليد قيمة مضافة مالية، بالإضافة إلى الجدارة الأخلاقية، أي مدى الالتزام بقيم الأمانة والسلوك الأخلاقي الجيد والبعد عن الفساد[20].

ت. العمل وفق نظام لتطوير مراكز المعلومات: نجد أن نظام التمويل الإسلامي يعمل وفق آلية توفر المعلومات عن الفرص الاستثمارية وربحيتها وأوضاع الشركات والسوق والأسعار، والمنافسة وتحليلها وتصنيفها وتقديمها إلى متخذي القرار، حيث تصدر القرارات المالية على أساس معلومات صحيحة، وهي عملية ضرورية لترشيد القرار ورفع الكفاءة، لهذا تبدو الحاجة إلى المعلومات أكثر ضرورة في نشاط المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لأنها تقدم تمويلا وتقوم باستثمارات في القطاع الحقيقي، ولهذا فإنها تحتاج إلى معلومات دقيقة وصحيحة ومتجددة باستمرار عن الأسواق وربحية الاستثمارات والمتعاملين والتي تتصف بتغيرها المستمر.

2/ أسباب الاعتماد على الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

تعود أسباب زيادة الاعتماد على الصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات التنموية إلى[21]:

أ.توسع رقعة الحلول والمنتجات المالية الإسلامية التي تواكب احتياجات قطاعات واسعة من المستثمرين سواء الحكومات أو الشركات.

ب.الدعم الحكومي سواء بالتشجيع من خلال القوانين المنظمة للصكوك الإسلامية أو من خلال إصدارها بواسطة البنوك المركزية والمساهمة في تغطيتها، وذلك لكونها احدى أدوات تطوير أسواق المال بهذه الدول.

ت.زيادة السيولة وبالأخص في الدول المصدرة للنفط.

ث.تراكم الفوائض النقدية العربية بعد أحداث الحادي عشر من شهر سبتمبر 2001.

ج.زيادة حجم الطلب على الصكوك الإسلامية نتيجة لنموها بمعدلات تتجاوز 45% سنويا.

ح.وجود الضوابط الشرعية والمحاسبية التي تنظم إصدار الصكوك والتعامل بها.

خ.وجود القوانين التي تؤطر لصناعة التصكيك وبالأخص في البلدان التي بها بورصات تتعامل بأدوات مالية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء.

د.زيادة الاحتياج لرأس المال الكثيف لتمويل المشروعات الكبرى مثل مشروعات الطاقة والبترول والغاز الطبيعي، ومشروعات التشييد والاعمار العقاري الكبرى.

ذ.حققت تجربة إصدار الصكوك الإسلامية قبولا من قبل المستثمرين المسلمين وغير المسلمين بسبب عوائدها المرتفعة نسبيا مقارنة بالأدوات المالية الأخرى.

ر.وجود هيئات رقابية شرعية ضمن هيكلية إصدار هذه الصكوك تضمن سلامة إجراءاتها بما يتوافق ومصالح المستثمرين فيها.

ز.زيادة حجم الإصدارات من الصكوك الإسلامية يوفر أدوات مهمة لإدارة السيولة ودعم الربحية للمؤسسات سواء المصرفية أو الاقتصادية المتعاملة في هذه الصكوك.

س.دخول بلدان غير إسلامية في سوق إصدارات الصكوك الإسلامية، حيث تعتبر ولاية (ساكسوني-أنهالت) الألمانية أول ملتزم سيادي يصدر صكا إسلاميا في بلد غير مسلم بحجم 100 مليون يورو، وكذلك العديد من الشركات في بريطانيا والولايات المتحدة خلال السنوات الاخيرة، بجانب صكوك البنك الدولي في سنة 2005 بحجم 200مليون دولار.

ش.نجاح النموذج الماليزي كأكبر داعم لحركة الصكوك الإسلامية، حيث يمثل هذا السوق حوالي 75% من إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية في العالم.

ص.تأسيس مؤشرات في بلدان أجنبية لقياس أداء الصكوك العالمية المتوافقة مع الشريعة مثل مؤشر داوجونزسيتي غروب للصكوك، والذي أطلق في ذروة نمو هذه السوق في سنة 2006.

ض.امكانية استخدام هذه الصكوك في تمويل الانفاق الاجتماعي والخيري بما يسهم في استدامة التنمية الاجتماعية في البلدان الإسلامية، وفي هذا المقام يمكن أن تسهم صكوك الوقف وصكوك القرض الحسن وصكوك اتبرع في تمويل الانفاق الاجتماعي بصورة كبيرة.

ط.تنامي الرعي المالي في أوساط المستثمرين سواء على مستوى الشركات أو الأفراد بسبب سرعة وتيرة الاتصال بين الأسواق المالية العربية والدولية، إضافة إلى عوامل العولمة المالية وضعف القيود أمام حركة الأموال، كل هذه الأسباب أسهمت في تكوين وعي مالي مناسب في الأوساط العربية والإسلامية من شأنه أن يسرع من استجابة المستثمرين لموجات عمليات التصكيك بصورة مناسبة.

ظ.وجود المؤسسات المالية الوسيطة القادرة على القيام بأعمال التصكيك، إلى جانب توفر المكاتب التي تقدم خدمات المحاسبة والمراجعة والإستشارات المالية والفنية اللازمة.

3/ دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات والتوزيع العادل للدخل الوطني

أ.فعالية الصكوك في تعبئة المدخرات:

مع التطور الهائل للمؤسسات المالية الإسلامية ونجاحها عالميا بشهادة المؤسسات النقدية الدولية التي فتحت نوافذ إسلامية لها في البلدان الإسلامية، تراكمت لهذه المؤسسات أصولا ضخمة من الذمم والتمويل والاستثمارات بجانب الموجودات الأخرى في ميزانياتها السنوية بصورة جعلت العائد على هذه الموجودات يتناقص باستمرار بسبب صعوبة تدوير هذه الأصول وتسييلها لإعادة استخدامها استجابة لحاجات العملاء، وتزامن مع هذه الظروف تطور في الأسواق المالية الدولية وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية حركة التوريق (Securitization) لذلك كانت الفرصة ملائمة للمؤسسات المالية الإسلامية لتنويع محافظهم الاستثمارية بصورة مثلى، وعليه يمثل العمل بالصكوك الإسلامية وتطويرها في النظام المصرفي العربي والإسلامي وحتى العالمي حجر الزاوية في هذا السياق، لما يمثله ذلك من رفع كفاءة تعبئة المدخرات وتوجيه الموارد إلى الاستثمارات والاحتياجات التمويلية المختلفة، خاصة مع معدلات النمو المرتفعة في المدخرات على مستوى المصارف الإسلامية.

ضف إلى ذلك أن تعدد أنواع الصكوك الإسلامية يساهم في زيادة قدرتها على تعبئة المدخرات، حيث أنها تلبي مختلف رغبات المدخرين وتشبع تفضيلاتهم وتناسب أوضاعهم مما يجعلها أداة فعالة للوصول إلى أكبر حجم من المدخرات المحتملة.

ب. دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة بالتوزيع العادل للدخل الوطني:

يمكن تقدير التأثير الهائل الذي يمكن أن يحدثه التوزيع غير العادل للتمويل المصرفي على هيكل توزيع الدخل القومي في أي مجتمع، فالتجارب بينت أن كبار العملاء يحصلون على النسبة العظمى من التمويل المصرفي وبالتالي من الدخل والثروة، رغم أنهم ليسوا بالضرورة الأكثر كفاءة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان نظام التمويل الإسلامي القائم على المشاركة والبيوع لا يعتمد على الملاءة المالية لأصحاب المشروعات الاستثمارية، وإنما يعتمد أساسا على جدوى المشروع الاقتصادي والثقة في جدية صاحبه وخبرته، وبالتالي فهي تفتح الطريق أمام توزيع أفضل للدخل الوطني نحو أفضل الفرص الممكنة.

4/ دور الصكوك الإسلامية في تمويل وتوجيه المشروعات التنموية

إن تطور حجم سوق الصكوك الإسلامية في الآونة الأخيرة يؤكد قدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى مثل مشروعات البنى التحتية كالنفط والغاز والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من المشروعات التنموية وكذلك لتمويل التوسعات الرأسمالية للشركات[22].

حيث تؤكد التجارب العملية لإصدارات الصكوك الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية والخليجية والإفريقية قدرتها على تمويل المشروعات التنموية الكبرى، وفي ذلك تحقيق قيمة مضافة أكبر للاقتصاد، ولهذه الصكوك توجد بعض المعالم البارزة في التجارب العالمية في إصدار الصكوك الإسلامية وللشركات يمكن إيجازها فيما يلي[23]:

أ.صكوك شركة "خزانة" الماليزية بحجم 750 مليون دولار.

ب.صكوك الاستثمار الصادرة عن البنك الإسلامي للتنمية جدة بقيمة 400 مليون دولار.

ت.قامت حكومة دبي ممثلة بدائرة الطيران المدني بالتوقيع مع ستة بنوك إسلامية تحت إدارة بنك دبي الإسلامي لإصدار صكوك إجارة إسلامية بحجم مليار دولار أمريكي، تم تغطيتها بالكامل لتمويل توسعة مطار دبي.

ث.شهادات إجارة بنك السودان المركزي(شهاب) قائمة على فكرة البيع ثم إعادة التأجير، بغرض إدارة السيولة فيما بين المصارف.

ج.صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) وهي قائمة على صيغة المضاربة في حشد الموارد وصيغة الإجارة والإستصناع والمرابحة في جانب توظيف الموارد-السودان.

ح.صكوك مشاركة دار الاستثمار البحرين بحجم 100 مليون دولار.

خ.صكوك شركة سابك السعودية بحجم 3 مليارات ريال سعودي.

د.صكوك الاستثمار لشركة أملاك الإماراتية بحجم 250 مليون دولار

و غيرها من الإصدارات في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، وبالأخص لصناديق الاستثمار الإسلامية في الأسهم والسلع والمعادن وغيرها من الموجودات.

المحور الثاني: تحليل تجربة ماليزيا في تمويل التنمية المستدامة بالاعتماد على الصكوك الإسلامية

سنحاول من خلال هذا المحور الوقوف على واقع سوق الصكوك الإسلامية بماليزيا ومدى تأثيره الايجابي على هيكل التمويل المستدام للمشاريع التي تخدم الخطط التنموية المستدامة، وذلك من خلال استعراض تطور سوق الصكوك الإسلامية بماليزيا ثم التطرق إلى دوافع الاستثمار في الصكوك الإسلامية الماليزية، لنحلل بعد ذلك أسباب اعتماد ماليزيا على الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة، ثم نتطرق إلى الدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة وكذا دورها في تمويل المشاريع الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

أولا: تطور إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية بماليزيا

عرف سوق الصكوك الإسلامية الماليزية نشاطا ملحوظا في نهاية القرن العشرين، وهذا تم عن طريق عدة إصدارات مختلفة ومتنوعة للصكوك الإسلامية جعل منها رائدة في هذا الميدان، سواء للحكومة الماليزية، أو للشركات الخاصة، وبالعملة المحلية أو الأجنبية، وهذا ما سنحاول استعراضه من خلال ما يلي:

1/ إصدار الصكوك حسب البلدان

تصدرت ماليزيا قائمة البلدان المصدرة للصكوك الإسلامية في سوق الإصدار الأولي بحسب القيمة والعدد على طول الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2012 مقارنة بباقي البلدان الأخرى، فهي تمثل أكبر سوق للصكوك في العالم حيث تم إصدار 278.08 مليار دولار أي ما نسبته 65% من مجموع الإصدارات، فيما تأتي دول الخليج واندونيسيا والسودان بعدها، وشهدت سنة 2003 الانطلاقة الفعلية في إصدار الصكوك لتستمر بوتيرة

متصاعدة حتى سنة 2012 لتبلغ ذروتها بقيمة 102 مليار دولار، وهذا ما يبنه الملحق رقم(01)، والشكل الموالي يبرز المكانة التي تتربع عليها ماليزيا من حيث قيمة الإصدارات السنوية للصكوك في العالم.

الشكل رقم(01): إجمالي الإصدارات السنوية لماليزيا من الصكوك مقارنة مع باقي الدول خلال الفترة:2001-2012.

الوحدة: مليار دولار

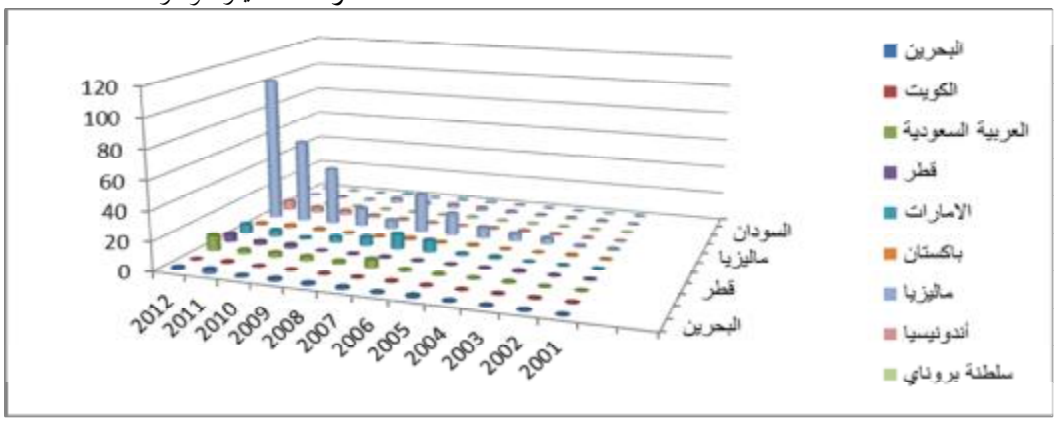

المصدر: بالاعتماد على:

-International Islamic Financial Market, Sukuk report,1st edition, Bahrine,2009

-Thomson Reteurs, Islamic Finance Gateway, Thomson Reteurs Zawya Sukuk, Perceptions and Forecast Study 2012.

من بين أهم العوامل التي ساعدت على نمو إصدارات الصكوك الإسلامية بهذه الوتيرة المتسارعة نجد:

أ-زيادة تفضيل المنتجات التي تصدر وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد ساهم في ذلك ظهور البنوك الإسلامية وتطوير لسوق مالية إسلامية فيما بعد.

ب-نمو الثروة في العالم الإسلامي مما كان له الأثر في زيادة الطلب من طرف المستثمرين.

ت-السيولة الفائضة التي تبحث عن توظيف في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة تلك المدخرات المتأتية من بلدان الخليج وآسيا.

ث-السياسة الحكومية المدعمة بتوفير الاطار التشريعي والقانوني الملائم لتطور إصدار الصكوك الإسلامية.

ج-وتيرة انجاز المشروعات التي ساهمت في زيادة الطلب على أنواع الصكوك، وتعتبر هذه نتيجة مباشرة لدعم الحكومة لتصبح ماليزيا مركزا للاقتصاد الإسلامي، وأول سوق للمالية الإسلامية يقصدها المستثمرون في العالم.

2/ إجمالي إصدار القطاع الخاص للصكوك الإسلامية

عرف القطاع الخاص في ماليزيا تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بإصدار الصكوك الإسلامية، حيث ساهم بشكل ايجابي في زيادة الطلب على إصدارها، وهو ما يبنه الجدول في الملحق رقم(02) والشكل التالي:

الشكل رقم(02): إجمالي إصدارات القطاع الخاص الماليزي للصكوك مع باقي الدول حتى منتصف 2010

الوحدة: نسبة مئوية

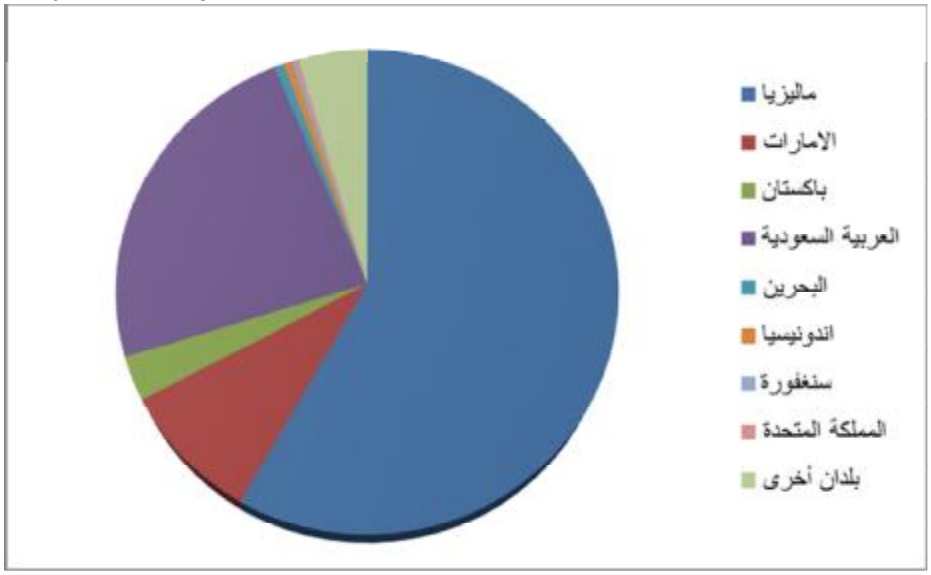

المصدر: بالاعتماد على

-Islamic Financial Information Services, available at :
www. Islamicfinancialservice.com

و ساهم القطاع الخاص الماليزي بما يقارب 75% من إجمالي إصدار القطاع الخاص في العالم، وهذا يبرز المكانة التي تحتلها ماليزيا في إصدار هذا النوع من الأدوات المالية، في حين 25% المتبقية تتقاسمها الامارات والسعودية وباكستان ودول أخرى.

3/ إصدار الصكوك حسب العملة

باعتبار ماليزيا البلد الرائد في صناعة الصكوك الإسلامية، فقد استحوذت العملة الماليزية الرينجت على مجمل الإصدارات العالمية، حيث مثلت ما قيمته 260 مليار دولار بنسبة 62% من سنة 2001 إلى سنة 2012، وبعدد إصدارات تجاوز 1890 إصدار خلال نفس الفترة، وهذا يبرز المكانة التي وصلت إليها ماليزيا في إصدار الصكوك بعملتها المحلية، ويرجع مواصلة سيطرة ماليزيا بالأساس لوجود سوق مالية إسلامية فعالة، عملت على تحويل مدخرات الأفراد والشركات إلى استثمارات تطور بها الاقتصاد المحلي.

ثم تأتي الصكوك المصدرة بالدولار الأمريكي في المرتبة الثانية وهي بالخصوص مصدرة من طرف بلدان التعاون الخليجي، فيما احتلت عملات بلدان التعاون الخليجي الريال السعودي والريال القطري المرتبة الثالثة بعيدة جدا عن ما أصدرته ماليزيا، ثم الروبي الأندونيسي، والشكل التالي يوضح ذلك من خلال معطيات الجدول في الملحق رقم(03):

الشكل رقم(03): الإصدارات الإجمالية للصكوك حسب العملة خلال الفترة 1996 إلى سبتمبر 2012

الوحدة: نسبة مئوية

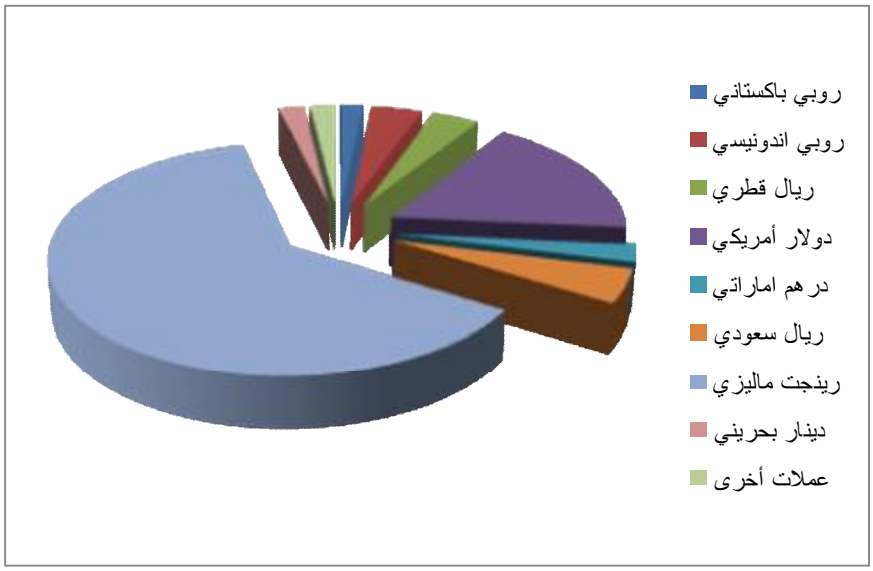

المصدر: بالاعتماد على:

- Thomson Reteurs, Islamic Finance Gateway, Thomson Reteurs Zawya Sukuk, Perceptions and Forecast Study 2012,p63.

ثانيا: دوافع الاستثمار في الصكوك الإسلامية الماليزية

قصد جذب أكبر عدد من المستثمرين الماليزيين، وفرت الحكومة الماليزية ومن ورائها البورصة الماليزية عدة مزايا ضريبية، وبما يتعلق بتملك ونقل الأرباح والتصرف بحرية في الصكوك الإسلامية المصدرة في ماليزيا، وأخرى تتعلق بالتنظيم، ومن بين أهم الدوافع التي ساهمت في زيادة إصدار الصكوك الإسلامية الماليزية والاستثمار فيها نذكر:

1/ توفير الظروف التنظيمية لإنشاء سوق الصكوك

من بين التسهيلات والخدمات التي قدمتها السوق المالية الإسلامية الماليزية والحكومة الماليزية لزيادة نشاط سوق الصكوك هو توافرها على بنية مالية إسلامية متينة، وتوفير لقواعد ونظم تتماشى مع مقتضيات المرحلة الأولى التي تعمل على أن تصبح ماليزيا مركزا دوليا للمالية الإسلامية، وذلك عن طريق:

أ. معالجة الأمور التنظيمية: عملت الحكومة الماليزية منذ الوهلة الأولى على تحسين وتوفير الظروف الملائمة لتنشيط إصدار الصكوك الإسلامية وذلك بإيجاد الحلول التنظيمية المناسبة، وكان ذلك من خلال[24]:

- توفر ماليزيا لمجموعة حلول تتماشى مع أنواع الصكوك، وذلك بتوفير لقاعدة إصدار وتداول الصكوك تتميز بـــ:
  - كونها أدوات إسلامية يمكن الوثوق بها.
  - بنية قانونية وتنظيمية متينة.
  - خضوعها لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
  - توفر الكفاءات البشرية المتخصصة والمدربة.
- توفر ماليزيا على أدوات صناعة البنية المالية الإسلامية (المصارف الإسلامية، التأمين التكافلي، سوق النقد الإسلامي، السوق المالية الإسلامية) مما يسمح لها بدعم سوق الصكوك والنهوض به، ووجود عدة أطراف في النظام المالي الإسلامي تعمل على تسيير إصدار وتوزيع الصكوك، أو خلق لطلب فعال للصكوك بتوفير لمجموعة واسعة من المستثمرين بالإضافة لعنصر الابتكار والتطوير، مما ساهم في وجود إصدارات مختلفة من الصكوك.
- توفر لأدوات التحوط وتسيير المخاطر مثل العقود الآجلة الإسلامية.
- تسهيل لإجراءات التعامل والتداول في سوق الأوراق المالية.

- إنشاء ماليزيا لمركز معلومات حول السوق المالية الماليزية، على غرار المركز المالي الإسلامي الماليزي.

ب. إنشاء سوق الصكوك: وكان ذلك من خلال إنشاء لسوق خاص بالصكوك الإسلامية، يتم تداول فيها الصكوك المصدرة محليا أو من طرف الجهات الخارجية (الحكومات والشركات الأجنبية)، وعملت البورصة الماليزية على إنشاء هذه السوق حتى توفر الظروف الملائمة، وخاصة توفير المعلومات المتعلقة بالإصدارات الجديدة وكذا أسعار تداولها لصغار وكبار المستثمرين، وحتى تكون مستقلة عن باقي أسواق الأوراق المالية الأخرى إسلامية كانت أم تقليدية.

2/ معالجة الأمور الضريبية

من الأمور التي ساعدت في تطوير إصدار الصكوك الإسلامية في البورصة الماليزية تخفيف الأعباء الضريبية بالنسبة لكل من المستثمرين والمصدرين والوسطاء العاملين في السوق، وكان ذلك من خلال:

أ. بالنسبة للمصدر: وذلك من خلال:

- إعفاء الصكوك المصدرة من حقوق الطابع، وذلك لجميع الصكوك المصادق عليها من طرف هيئة الأوراق المالية.
- تخفيض الضرائب على مصاريف عقود إصدار الصكوك إلى غاية سنة التقييم 2010.
- عدم تطبيق الضريبة على المصدرين والشركة ذات الغرض الخاص في حالة تصكيك للأصول، وانتقال لهذه الأخيرة من ملكية المصدر إلى ملكية الشركة ذات الغرض الخاص، وهذا في حالة موافقة هيئة الأوراق المالية على هذه العملية.
- تأجيل في دفع الضرائب الخاصة بالضرائب المنخفضة على الصكوك المصدرة حسب صيغ المشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع وذلك حتى سنة التقييم 2010.
- تخفيض الضرائب على الشركة ذات الغرض الخاص فيما يخص إصدار الصكوك، وذلك بإعفاء هذه الأخيرة من دفع الضرائب على مداخيلها فقط في حالة إصدارها للصكوك، وفي هذه الحالة لا تخضع الشركة ذات الغرض الخاص إلى قانون الضرائب على المداخيل لسنة 1967.

ب. بالنسبة للمستثمرين: وذلك من خلال:

- إعفاء من الضريبة على الدخل للصكوك المصدرة بالعملة المحلية(الرينجيت)، وذلك بالنسبة للأفراد المقيمين وشركات صناديق الاستثمار المغلقة النهاية، جميعهم معفيين من ضريبة الدخل على الأرباح المحققة من الصكوك التي يمتلكونها سواء كانت صكوك سيادية(حكومية) أو شركات خاصة، وتم الموافقة عليها من طرف هيئة الأوراق المالية الماليزية.
- و بالنسبة للأفراد الغير المقيمين فهم معفيين من ضرائب الدخل على أرباح الصكوك الحكومية أو الشركات الخاصة المصدرة بالعملة المحلية والموافق عليها من طرف هيئة الأوراق المالية الماليزية.
- إعفاء الأرباح المحققة من الصكوك المصدرة بالعملة الأجنبية من دفع الضرائب.
- الأرباح أو المداخيل للمستثمرين الغير مقيمين والحاملين للصكوك المصدرة بالعملة الأجنبية في داخل ماليزيا هي أيضا معفاة من دفع الضريبة.
- لا وجود لحقوق الطابع عند تحويل الصكوك، وذلك في الصكوك الموافق عليها من طرف هيئة الأوراق المالية الماليزية، كما تتميز ماليزيا بكونها لا تفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية.

ث. بالنسبة للوسطاء: كما كانت هناك إعفاءات خاصة بالوسطاء الماليين العاملين بالبورصة، ومن أهم هذه التحفيزات:

- إعفاء عن الرسوم المستحقة على تداول الصكوك وضمان الأخطار وتوزيع الصكوك المصدرة بالعملات الأجنبية في خارج ماليزيا.
- إعفاء على ضريبة الأرباح المتحصل عليها من الصكوك المصدرة بالعملة الأجنبية.

و في إطار استمرار مجهودات الحكومة الماليزية للترويج للمنتجات الجديدة والمبتكرة، ولتشجيع المصدرين المحليين على طرح اكتتاباتهم في المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالأخص في المنتجات التي تلقى الترحيب والقبول من طرف المستثمرين المسلمين الماليزيين ومن الشرق الأوسط، كما وافقت الحكومة الماليزية في ميزانيتها لسنة 2003 على منح تحفيزات ضريبية فيما يخص عمليات الهيكلة وتحضير الوثائق اللازمة لإصدار الصكوك وهذا لمدة خمس سنوات، وكانت هذه التحفيزات موجهة بالأساس للإصدارات الجديدة من صكوك الإجارة أو المضاربة أو المشاركة، وهذا للتقليل من الإصدارات السائدة والمهيمنة التي تتمثل في صكوك البيع بثمن آجل وصكوك المرابحة.

كما جاء تصريح وزير المالية الماليزي فيما يخص ميزانية 2004، على اتخاذ عدة تدابير ضريبية لتشجيع استعمال الصكوك المالية الإسلامية، وهذا حرصا على أن تكون المعاملة الضريبية للسندات التقليدية مشابهة للصكوك.

هذا، وعملت الحكومة على إزالة عقبة الضريبة من طريق المصدرين للصكوك، والتي كانت تحول دون تطوير ونمو الصكوك الإسلامية، فكان الهدف في هذه المرحلة تشجيع الشركات على إصدار صكوك الاستصناع، لتجميع الأموال اللازمة باستعمال لأداة مالية إسلامية جديدة.

ثالثا: أسباب اعتماد ماليزيا على الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة

إن اعتماد ماليزيا على الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة يلبي احتياجاتها في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام، وتساعدها في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها، وتعتبر أداة تساعد على الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق لأنه يتطلب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق، وتعمل على المُساهمة في جمع رأسمال لتمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال المشروع، فهي تسهم في الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، كما تعمل الصكوك الإسلامية أيضًا على تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المُصدرة للصكوك من حيث أنها تتطلب التصنيف الائتماني للمحفظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها، ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعًا، وكذلك التمويل بالصكوك الإسلامية لا يؤثر في الحد الائتماني للشركة في البنوك، حيث إن كثيرًا من الشركات العملاقة تكون قد استوفت حدها الائتماني لدى كثير من البنوك المحلية، بل والإقليمية، مما يجعل مهمة الحصول على تمويل من الصعوبة بمكان، وعليه فإن حصول الشركة على تمويل عبر الصكوك الإسلامية يفتح لها أبوابا ائتمانية جديدة.

و لأجل هذا دعا عدد من الاقتصاديين الماليزيين إلى إلغاء السندات التقليدية الربوية على أن تحل محلها الصكوك الإسلامية بكل أنواعها من أجل توفير السيولة المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية في كل المجالات الزراعية والصناعية والخدمية، خاصة في ظل الأوضاع المالية غير المستقرة التي تشهدها عدد من الدول، وضرورة العمل على إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.

و خير مثال على نجاح التجربة الماليزية في اعتمادها على الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وكيف استطاعت أن تخرج من دائرة الفقر إلى آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تجربة رهن مطار كوالالمبور مقابل إصدار صكوك بنحو 100 مليار دولار، والفكرة هي أن العملية لا تنطوي على رهن الأصول العامة سواء لحساب مستثمرين أجانب أو محليين لاسيما أن الدول عندما تطرح صكوكا سيادية من الطبيعي أن تتوجه بها إلى الأسواق الدولية للحصول على تمويل بالعملات الصعبة وليس التوجه إلى السوق المحلية للحصول على تمويل بالعملة المحلية، ومن ثم هناك ضوابط تمنع وقوع مثل هذه الأصول في أيدٍ أجنبية.
وما حدث في عملية رهن مطار كوالالمبور هو أنه تم إصدار الصكوك مقابل بيع المطار لجماعة حملة الصكوك لمدة 10 سنوات ثم توقيع عقد شراء المطار مرة أخرى في نفس اللحظة وبنفس قيمة البيع لإعادته إلى ملكية الدولة ولكن بعد 10 سنوات، وخلال هذه السنوات العشر تذهب عائدات تشغيل المطار إلى حملة الصكوك، وإذا تحققت خسائر في أي من هذه السنوات يتحملها حملة الصكوك، وفي نهاية المدة تقوم الدولة بسداد قيمة هذه الصكوك لأصحابها وبنفس قيمتها بعد أن تكون قد استخدمت هذه الحصيلة في بناء مشروعات جديدة طيلة السنوات العشر والاستفادة من فروق التضخم في الأسعار العالمية، وهكذا نجحت ماليزيا في تنفيذ العديد من المشروعات العملاقة في مدى زمني قصير للغاية مما صنع ما يُسميه البعض بـــ "المعجزة الماليزية".

رابعا: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة

ساهم إصدار الصكوك الإسلامية بشكل كبير في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة التنمية المستدامة بماليزيا، فمنذ ظهورها سنة 1990 قدمت أداة جديدة لاستعمالها من طرف الشركات الخاصة والحكومة على حد سواء، لتلبية حاجياتها الاستثمارية والتنموية على حد سواء، فالإحصاءات تبين أن القطاع الأكثر إصدارا للصكوك يتمثل في القطاع المالي بنسبة24%، متبوع بقطاع النقل بنسبة 22%، ثم قطاع الطاقة والمناجم بنسبة 16%، فقطاعي البناء والاتصالات استقطبا ما نسبته 10%لكل قطاع، في حين قطاعات العقار والنفط والغاز والخدمات أصدرت صكوك بنسبة 03%في كل قطاع، وقطاعات أخرى تحصلت على 07%، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي بالاعتماد على معطيات الملحق رقم(04):

الشكل رقم(04): المشاريع الاقتصادية الممولة بإصدارات الصكوك في ماليزيا خلال الفترة جانفي 1996-سبتمبر 2012.

الوحدة: مليار دولار أمريكي

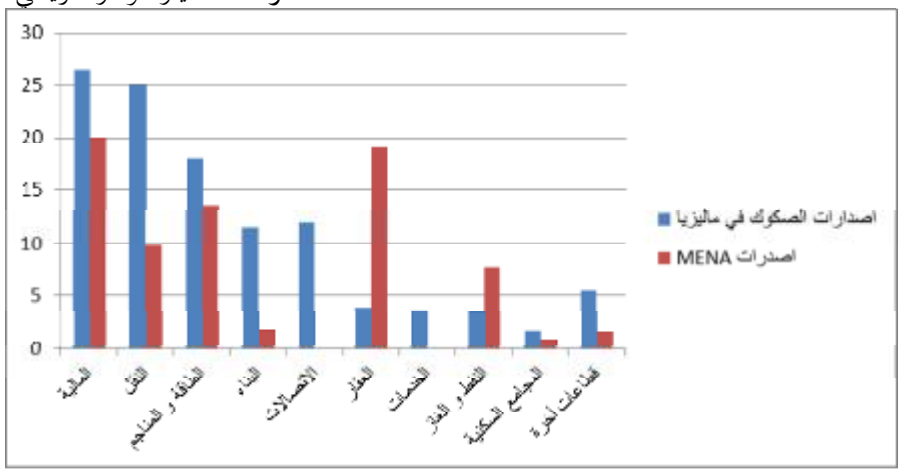

المصدر: بالاعتماد على:

- Thomson Reteurs, Islamic Finance Gateway, Thomson Reteurs Zawya Sukuk, Perceptions and Forecast Study 2013,p65.

خاتمة: (النتائج والتوصيات)

النتائج

من خلال ما قدمناه في هذه الدراسة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

إن عملية تمويل التنمية المستدامة تعنى بضمان استمرارية تمويل المشاريع الحقيقية وفق كفاءة عالية في تعبئة المدخرات وفعالية توجيهها نحو أفضل الاستثمارات.

- يقوم تمويل التنمية المستدامة عبر الصكوك الإسلامية على معيار المشاركة في نتائج المشاريع الاستثمارية مع اعتماد الوضوح والشفافية، حيث برهنت التجارب العملية لإصدارات الصكوك الإسلامية أنها وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى.

- تحتل ماليزيا المكانة القيادية في إصدار الصكوك الإسلامية، حيث أنها أكبر بلد من حيث قيمة الإصدارات والحجم والعدد والعملة مقارنة بباقي البلدان المصدرة للصكوك، حيث برهنت التجربة الماليزية على كفاءة وفعالية الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى ومشاريع البنية التحتية التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة، وخير مثال على ذلك هو رهم مطار كوالالمبور مقابل إصدار صكوك إسلامية بقيمة 100مليار دولار، وهذه التجربة ساعدت ماليزيا على تجاوز عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي لها ارتباط بتمويل التنمية المستدامة كمعالجة الفقر وتمويل مشاريع البنية التحتية وغيرها، الأمر الذي جعل عدد من الاقتصاديين يصفون نجاح هذه التجربة بالمعجزة الماليزية.

- إن نجاح ماليزيا في مجال التمويل الإسلامي، جعل منها تتصدر قائمة الدول في مجال إصدار الصكوك الإسلامية وتداولها، حيث ارتكزت في إصدارها على مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية السمحاء، واعتمدت على التكييف الشرعي والفقهي ومختلف القرارات والمعايير الشرعية الصادرة عن الهيئات الشرعية على غرار مجمع الفقه الإسلامي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها في تداولها، الأمر الذي جعل منها أداة تمويل إسلامية مطلوبة من طرف عدد كبير من المستثمرين خاصة وأنها لا تنطوي على مخاطر كبيرة مقارنة بأدوات التمويل التقليدية.

- حتى تقدم ماليزيا نموذجا ناجحا في تمويل بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة بالاعتماد على الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل، شجعت على عملية الاستثمار في الصكوك الإسلامية وذلك من خلال تقديمها لعدد من الامتيازات والتسهيلات قصد جذب أكبر عدد من المستثمرين الماليزيين ومنها توفيرها للظروف التنظيمية لإنشاء سوق للصكوك الإسلامية من خلال معالجة الأمور التنظيمية المتعلقة بتحسين وتوفير الظروف الملائمة لتنشيط

إصدار الصكوك الإسلامية وكذا إنشاء سوق خاص بالصكوك الإسلامية يتم فيها تداول الصكوك المصدرة محليا أو من طرف الجهات الخارجية، بالإضافة إلى معالجة الأمور الضريبية المتعلقة بتخفيف الأعباء الضريبية بالنسبة للمستثمرين والمصدرين والوسطاء العاملين بالسوق أو إلغائها بهدف تطوير إصدار الصكوك الإسلامية في البورصة الماليزية .

التوصيات

أما أهم التوصيات التي يمكن إدراجها فنذكر ما يلي:

- لابد من السعي لتطوير آليات إصدار الصكوك الإسلامية لجذب المستثمرين الذين لا يزالون يحجمون عن التعامل بها.

- ضرورة القيام بجهد إعلامي كبير للترويج لنشر ثقافة الصكوك الإسلامية في داخل البلاد الإسلامية وخارجها من أجل استقطاب الأموال الإسلامية التي يتم استثمارها في الخارج، من خلال تقديم مؤشرات عن الصكوك الإسلامية بالأسواق المالية مما يساهم في تشجيع أسواق الإصدارات.

- ضرورة استمرار الحكومات في تشجيع الاعتماد على الصكوك الإسلامية في مجال استقطاب وتعبئة المدخرات وكذا تمويل المشروعات التنموية وتمويل التنمية المستدامة ومحاولة الاستفادة من الاعتراف الدولي بالصكوك الإسلامية في تطويرها بنفس وتيرة تطور المصرفية الإسلامية.

الهوامش:

1- John M Botten، إصلاح النظام المالي العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد السابع، 2007، ص 53.

2- Gean Bisani and Indhira Santos، إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس2009، ص03.

3- سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية، دار النهضة، دمشق، 2009، ص 46.

4- قيصر عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية(البورصات)، دار رسلان للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 294.

5- Sanjef Joupita and Cathrine Batellelo، جعل التحولات تعمل لصالح إفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد التاسع، سبتمبر 2007، ص 40.

6- مجلس الخدمات المالية الإسلامية، متطلبات رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية، ماليزيا، جانفي 2009، ص.03

7- المعيار رقم 17، كتاب المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010، ص.238.

8- معبد علي الجارحي وعبد العظيم جلال أبوزيد، الصكوك قضايا فقهية واقتصادية، الدورة التاسعة عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص05.

9- طارق الله خان وأحمد حبيب، إدارة المخاطر-تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003، ص55.

10- Muhammad Taqi Usmani, Sukuk and their contemporary applications, p03, available at:www.kantakji.com/fiqh/files/markets/sukuk contemporary.pdf 16/01/2012.

11- عبد الله منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي- 03 جوان 2009، ص10.

12- علي محي الدين القرة داغي، صكوك الاستثمار: تأصيلها وضوابطها الشرعية، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الاستثمار والتمويل الإسلامي الأول للشرق الأوسط، الأردن، 01-02 مارس 2010، ص11.

13- محمد أشرف دوابة، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية، كلية المجتمع، جامعة الشارقة، ص07.

14- فؤاد محمد أحمد محسين، الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الصكوك الإسلامية، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة،2009، ص 19.

15- عبد الملك منصور، العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 22.

16- قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي، قرار رقم:178(19/4) بشأن الصكوك الإسلامية(التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها 2009 .

17- حامد بن علي ميرة، صكوك الحقوق المعنوية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 24-26 ماي 2010، ص5-6.

18- فتح الرحمان علي محمد صالح، المفاهيم والفنيات الأساسية للتصكيك، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد403، قسم دراسة: ملف المصارف السودانية، جوان 2014، ص76-77.

19- سحاسو رياني صفر الدين جعفر، سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته، رسالة ماجستير، ماليزيا، 2008، ص 67.

20- فؤاد محمد محيسن، الصكوك الإسلامية تنمية وممارسات دولية، ورشة عمل، شركة الإسراء للاستثمار والتمويل الإسلامي، الأردن، 2010، ص29.

21- نشرات صحيفة صندوق النقد الدولي، .2008

22- - زياد الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور تمويل إسلامي، المؤتمر الدولي للصيرفة والتمويل الإسلامي، 2010، ص08.

23- إحصاءات مركز دبي المالي العالمي لسنة 2010، متاح على موقع السوق المالية الإسلامية الدولية، البحرين، تاريخ الاطلاع: 11 جانفي 2012، متاح على الرابط:www.iifm.net .

24- محمد غزال، دور الصكوك في تفعيل سوق الأوراق المالية-دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس (سطيف)، 2012، ص 195.

الملاحق:

الملحق رقم01: إجمالي الإصدارات السنوية لماليزيا من الصكوك مع باقي الدول خلال الفترة:2001-2012

الوحدة : مليار دولار أمريكي

	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	المجموع	العدد
البحرين	1,284	2,332	0,722	1,405	0,891	1,137	0,418	1,113	0,484	0,23	0,2	0,1	10,486	150
الكويت	0	0,844	0	0	0	0,2	0,2	0	0	0	0	0	1,244	9
السعودية	10,917	2,332	2,991	2,576	1,874	3,683	0,8	0,3	0,415	0,3	0	0	23,388	24
قطر	3,45	2,284	2,114	0	0,137	0,3	0,27	0	0	0,7	0	0	18,255	6
الإمارات	6,477	4,22	1,063	3,95	8,159	10,417	8,245	0,95	1,185	0	0	0	42,666	41
بالاصطلح	0,999	1,688	0,98	0,105	0,214	1,063	0,18	0,6	0	0	0,6	0	6,321	52
ماليزيا	102,03	58,236	40,079	12,477	5,897	26,539	15,06	7,311	4,957	4,073	0,761	0,68	278,08	1890
أندونيسيا	6,425	3,376	3,074	1,335	0,681	0,183	0	0,6	0,84	0,64	0,19	0	17,374	161
بروناي	0,718	0,844	0,257	0,107	0,31	0,222	0,38	0	0	0	0	0	3,038	21
السودان	0	0	0	3,221	2,309	2,427	1,872	1,283	0,7	0,343	0,3	0,184	13,239	22
بلدان أخرى	0	0	0,051	1,102	0	0,635	0,877	0,261	0,123	0	0	0,33	3,379	298
المجموع	137,848	84,4	51,303	26,384	18,362	48,808	28,302	12,077	7,988	6,11	0,991	0,997	424,19	

المصدر : بالاعتماد على:

-International Islamic Financial Market, Sukuk report,1st edition, Bahrine,2009

-Thomson Reteurs, Islamic Finance Gateway, Thomson Reteurs Zawya Sukuk, Perceptions and Forecast Study 2013.

الملحق رقم(02): إجمالي إصدارات القطاع الخاص الماليزي للصكوك مع باقي الدول حتى منتصف سنة 2010

الوحدة: نسبة مئوية

الدولة	ماليزيا	الإمارات	باكستان	السعودية	البحرين	اندونيسيا	سنغافورة	المملكة المتحدة	بلدان أخرى
النسبة%	73.90	11.50	3.80	30	0.80	0.70	0.30	0.30	5.80

المصدر: بالاعتماد على:

-Islamic Financial Information Services, available at : www.
Islamicfinancialservice.com

الملحق رقم(03): الإصدارات الإجمالية للصكوك حسب العملة خلال الفترة 1996 الى سبتمبر 2012.

الوحدة: نسبة مئوية

العملة	النسبة%
روبي باكستاني	1,68
روبي اندونيسي	3,85
ريال قطري	3,61
دولار أمريكي	17,31
درهم اماراتي	2,40
ريال سعودي	4,81
رينجت ماليزي	62,50
دينار بحريني	1,92
عملات أخرى	1,92

المصدر: بالاعتماد على:

- Thomson Reteurs, Islamic Finance Gateway, Thomson Reteurs Zawya Sukuk, Perceptions and Forecast Study 2013,p63.

الملحق رقم(04): المشاريع الاقتصادية الممولة بإصدارات الصكوك في ماليزيا خلال الفترة جانفي 1996-سبتمبر 2012.

	المالية	النقل	الطاقة والمناجم	البناء	الاتصالات	العقار	الخدمات	النفط والغاز	المجامع السكنية	قطاعات أخرى
إصدارات الصكوك في ماليزيا	26.5	25	18	11.5	12	3.8	3.5	3.4	1.6	5.5
إصدارات MENA	20	9.8	13.5	1.7	0	19.2	0	7.7	0.8	1.5

المصدر: بالاعتماد على:

- Thomson Reteurs, Islamic Finance Gateway, Thomson Reteurs Zawya Sukuk, Perceptions and Forecast Study 2013,p6.5

تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

أ/سليمان كعوان *
د/أحمد جابة
جامعة عنابة- الجزائر

Résumé :
Dans ces dernières décennies, les questions environnementales se sont multipliées traitant entre autre la surexploitation et la forte demande des énergies classiques dans les pays industrialisés et ses fluctuations sur le marché mondial. Le caractère épuisable des énergies classiques a conduit la communauté internationale à rechercher des alternatives énergétiques durables et saines. Les investissements destinés aux énergies renouvelables ont connu un essor considérable dans les pays industrialisés et moins dans les PVD à l'instar des énergies solaire, éoliennes, géothermique…etc. l'Algérie, de son tour, n'a cessé d'accorder une importance cruciale à ces énergies notamment les énergies solaire et éolienne.
Mots-clés : environnement, énergies renouvelables, énergie solaire, énergie éolienne.

مقدمة :

لقد ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالبيئة والتنمية بصفة عامة، والطاقة بصفة خاصة، وأصبح من المؤكد أن مصادر الطاقة التقليدية أو ما يعرف بالوقود الأحفوري معرضة للنضوب عاجلا أم آجلا، كونها مصادر غير متجددة، ناهيك عن الاستغلال المفرط لهذه المصادر الطاقوية، قصد تأمين الطلب المتزايد على الطاقة على المستوى العالمي، وهو ما تسبب في استنزاف تلك المصادر، ما أدى إلى بروز المشكلات البيئية، ما عجل بالبحث عن بدائل لهذه الطاقة الآيلة للنضوب، وهو ما تجلى في الاهتمام بمصادر الطاقات المتجددة في صورة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الجوفية وطاقة الكتلة الحيوية، وغيرها من

* أستاذ مساعد قسم أ طالب دكتوراه بجامعة باجي مختار – عنابة- مايل: ecoslymane@yahoo.fr
** أستاذ محاضر أ بجامعة باجي مختار – عنابة- مايل: djabaahmed3310@yahoo.fr

الطاقات المتجددة والنظيفة بيئيا، وهذه المصادر الطاقوية البديلة والمتجددة أصبحت محل اهتمام كل دول العالم خاصة تلك التي تملك إمكانيات كبيرة منها، والجزائر واحدة من بين الدول التي أولت اهتماما كبيرا للاستثمار في هذا المجال، وذلك بالتوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة والاستثمارات المرافقة لها قصد تشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، وتبدل الجزائر مجهودات كبيرة جدا قصد تطوير وتنمية هذه الطاقات، وتعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بإمكانات كبيرة من هذه المصادر، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

مشكلة الدراسة : من خلال هذه الورقة البحثية سوف نعالج بروز الإشكالية البيئية، وأهمية التوجه إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة والتكنولوجيا المرافقة لها، وهذا من خلال عرض واقع وآفاق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر، وسنحاول دراسة الإشكالية التالية:
ما مدى توجه الجزائر نحو استغلال الطاقات المتجددة، وما هو واقع وآفاق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر؟

أهداف البحث : يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في استخلاص واقع وآفاق تطوير وتنمية الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من أجل المحافظة على مصادر الطاقة التقليدية وحماية البيئة، وهذا بالاستثمار في استغلال هذه المصادر المتجددة، حتى تساهم مستقبلا في التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل جديدة.

أهمية البحث : تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها الإجابة على الإشكالية المطروحة، وتسليط الضوء على القيمة المضافة والمزايا التي تتحصل عليها الجزائر جراء تطوير وتنمية مصادر الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة .بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، كما تبرز أهمية الدراسة في الوقوف عند المزايا الأساسية للطاقات المتجددة كونها مصادر لا تنضب، كما أنها نظيفة بيئيا، وتمكن من الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من مختلف مصادر الطاقة وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة.
وقصد معالجة الإشكالية والموضوع قسمنا دراستنا إلى 03 أجزاء كالتالي :
أولا : بروز الإشكالية البيئية
ثانيا : الطاقة المتجددة ومصادرها واستخداماتها
ثالثا : واقع وآفاق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر

أولا : بروز الإشكالية البيئية.

نتناول في هذا العنصر جانبين أساسيين، يتناول الأول مفاهيم عامة حول البيئة، وذلك باستكشاف أهم المظاهر والجوانب المتعلقة البيئية، أما العنصر الثاني فيتناول أهم المشكلات البيئية العالمية.

1- مفاهيم عامة حول البيئة

توجد عدة مفاهيم للبيئة، إذ أنه من الصعب وضع مفهوم أو تعريف محدد لها، لذلك سنحاول الوقوف عند التعريف الإيكولوجي، ثم بعد ذلك نتعرض لبعض التعاريف الأخرى.

المفهوم الإيكولوجي للبيئة : تعرف البيئة إيكولوجيا بأنها: "مجموع المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة، المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية"[1].

كما تعتبر البيئة كل شيء حول الكائن الحي، وتتضمن البيئة الإنسانية عدة عوامل مثل درجة الحرارة والمغذيات والكائنات الحية الأخرى، وتتكون البيئة النباتية من التربة وضوء الشمس والحيوانات التي تأكل النبات، وتشكل العوامل البيئية غير الحية مثل: درجة الحرارة وضوء الشمس البيئة اللاحيوية، وتشكل الأحياء أو الأحياء الجديدة منها مثل نبات عشب البحر والغذاء البيئة الحيوية، وتتفاعل البيئة اللاحيوية مع البيئة الحيوية لتكوين البيئة الكلية للأحياء وغير الأحياء.

ووصف عبد الرحمن محمود الحياري البيئة بأنها: "المحيط الذي يشمل الكائنات الحية وغير الحية، وما يحتويه من مواد، وما يحيط به من هواء، ماء وتربة، وتفاعلات أي منها، وما يقيمه الإنسان من منشآت"[2].

فالبيئة إذن تعتبر وعاء شامل لعناصر الطبيعة المتجددة وغير المتجددة، وعلاقة الإنسان بالبيئة علاقة متبادلة الأثر والتأثير، لذلك فهي المصدر الذي يحصل منه الإنسان على مقومات حياته.

مفهوم البيئة وفقا لمؤتمر ستوكهولم : يعتبر مؤتمر ستوكهولم أول مؤتمر دولي بحث قضايا البيئة ومشكلاتها، وقد انعقد هذا المؤتمر في مدينة ستوكهولم السويدية عام 1972، تحت مسمى مؤتمر الأمم المتحدة حول الإنسان والبيئة، وقد أعطى هذا المؤتمر مفهوما واسعا للبيئة حين عرفها: "كل شيء يحيط بالإنسان"[3]. حيث اعتبرها تدل على كل شيء، سواء كان من صنع الإنسان أو مكن صنع الطبيعة.

مفهوم البيئة في التشريع الجزائري : اعتبر المشرع الجزائري أن :"البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والماء والأرض وباطنها، والنبات والحيوان، بما في

ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر الطبيعية"[4].
والمشرع الجزائري في هذا التعريف عندما ذكر البيئة بنوعيها الحيوي واللاحيوي، فإنه اقترب من مفهوم ستوكهولم الذي يعرف البيئة بأنها كل شيء يحيط بالإنسان.

بعد أن وضعنا عدة مفاهيم متعلقة بالبيئة يمكن أن القول بأن البيئة هي المحيط أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، وغيره من المخلوقات، وهي تشمل العناصر الطبيعية المكونة للبيئة الطبيعية كالهواء والماء والتربة والموارد المختلفة، وكذلك العناصر البشرية كالعمران والصناعة والزراعة وغيرها من الأنشطة التي يزاولها الإنسان، وهي تتكون من محيطين أساسين هما:

أ- المحيط اللاحيوي: أو الفيزيائي، ويضم العناصر الجامدة والتي لا تتوفر فيها مظاهر الحياة العادية المعروفة من حس وحركة ونمو وتكاثر.

ب- المحيط الحيوي: ويقصد به جميع الكائنات الحية النباتية والحيوانية وعلى رأسها الإنسان، والتي تعيش طبعا في المحيط اللاحيوي مع العوامل الفيزيائية ضمن علاقة متبادلة.

النظام البيئي : يعرف النظام البيئي بأنه: "مجموعة من الكائنات الحية التي تعيش في بيئة محددة، وتتفاعل مع عناصرها غير الحية ومع بعضها البعض، بحيث تحافظ هذه الكائنات على استمرارية وجودها"[5].

ويعرف التشريع الجزائري النظام البيئي بأنه مجموعة ديناميكية مشكلة من أصناف النباتات والحيوانات، وأعضاء مميزة وبيئتها غير الحية والتي حسب تفاعلها تشكل وحدة وظيفية[6].

أما التوازن البيئي فهو المحصلة المنطقية للآثار الجانبية للتنمية، وقدرة البيئة على استيعاب تلك الآثار، وقد عرف بعض العلماء التوازن البيئي بأنه: "حصيلة حركة الحياة على سطح الأرض من بشر وحيوانات ونبات... وهو الضابط لتوجيه استخدام موارد التنمية المستدامة من خلال أساليب حسن التعامل مع البيئة..."[7]. رغم أن أساليب التنمية أخذت اتجاها لإفقار النظام الإيكولوجي، مما أدى إلى الإخلال بالتوازن البيئي، وحد من إمكانيات الحياة لأجيال المستقبل.

فمثلا المواد التي يبنيها النبات مصدرها مواد بسيطة يمتصها من التربة، وعندما يتغذى الحيوان على النبات تنتقل هذه المواد إلى كائنات عديدة أخرى تبنى بها أجسامها، فإذا ماتت هذه الكائنات تتحلل أجسامها وتعود المواد غير الحية إلى التربة مرة أخرى...[8].

ويمكن أن نخلص في الأخير إلى أن توازن النظام البيئي هو استمرار وبقاء عناصر البيئة الطبيعية على حالتها دون تغيير يذكر في خصائصها سواء الكمية أو النوعية.

ومن العوامل التي أدت إلى اختلال التوازن البيئي مايلي[9]:

أ- العوامل الطبيعية : مثل الزلازل، البراكين، الفيضانات، الجفاف، الأمراض، العواصف، النمو الديمغرافي....

ب- العوامل البشرية : وتنقسم إلى ثلاثة أشكال:

* بطريقة مباشرة: وهذا في حالة المخاطر التكنولوجية والتي تتجلى مظاهرها في صورة الأمطار الحمضية وتلويث الأراضي الزراعية وارتفاع مستوى البحار، حرق الغابات.

* بطريقة مروعة: مثل كوارث المناجم، الانفجارات، الحوادث والكوارث النووية.

* بطريقة غير مباشرة: وذلك من خلال الأنشطة الإنسانية التي تسمح بظهور أو زيادة المخاطر الطبيعية مثل تجريف الأراضي، انهيار المباني، دفن النفايات النووية.

ومهما تعددت الأسباب سواء كانت طبيعية أو بشرية، فهي تعكس في صورة خسائر بشرية وكوارث بيئية وتحطيم للموارد الطبيعية، والتي أدت بدورها إلى إبراز وتفاقم المشكلات البيئية، وهذه الأخيرة يمكن أن تؤثر على مستقبل البشرية ولعل أهم هذه المشكلات البيئية هي: الاحتباس الحراري، تآكل طبقة الأوزون، التنوع البيولوجي، التصحر والجفاف.

2- **المشكلات البيئية العالمية** : هناك العديد من المشكلات البيئية والتي أصبحت تؤرق العالم بأكمله نظرا لاستفحال آثار هذه المشكلات على كوكب الأرض ومستقبل البشرية، ورغم تعدد تلك المشكلات فقد أصبحت حديثا تقع كلها تحت مسمى "تلويث البيئة"، وفي هذا الإطار سنحاول عرض أهم هذه المشكلات، بعد أن نقف عند مفهوم التلوث البيئي، باعتبار أن تلك المشكلات صورا لهذا التلوث.

مفهوم التلوث البيئي : يعرف بأنه: "كل تغير غير مرغوب في الصفات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية في الوسط (ماء، هواء، تربة) بما يسبب تأثيرات ضارة على الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وكذلك الإضرار بالعملية الإنتاجية والموارد المتجددة"[10]. فالتلوث البيئي يؤدي إلى إفساد مكونات البيئة، حيث تتحول هذه الأخيرة من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة وهدامة.

وقد عرف البنك الدولي التلوث بأنه: "إضافة مادة غريبة إلى الهواء أو الماء أو الغلاف الأرضي، في شكل كمي تؤدي إلى آثار ضارة على نوعية الموارد، وعدم ملاءمتها لاستخدامات معينة"[11].

مفهوم التلوث في التشريع الجزائري : يعتبر التلوث البيئي إفراز الغازات والدخان أو جسيمات صلبة كانت أو سائلة أو أكالة أو سامة أو روائح في المحيط، والتي من شأنها أن

تزعج السكان، وتسبب الضرر للصحة أو الأمن العام أو تضر بالنبات والإنتاج الفلاحي، والمنتجات الفلاحية الغذائية وتضر بالحفاظ على البنايات والإطار أو بطابع المواقع[12].

يمكن أن نستخلص تعريفا بسيطا للتلوث البيئي: هو التغير الكمي أو الكيفي في مكونات الوسط الطبيعي وفي الصفات الكيميائية والفيزيائية والحيوية للعناصر البيئية، وتعرف الملوثات على أنها مواد أو ميكروبات تخل بالنظام البيئي، وتعرض الإنسان للخطر، وتهدد سلامة مصادره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

بعد أن تناولنا مفهوم التلوث، نتناول الآن بعض المشكلات البيئية العالمية.

2-1- **الاحتباس الحراري** : أو ما يعرف بأثر الدفيئة، وهو تشبيه لما يحدث في جو الأرض وما يجري في البيوت الزجاجية أو البلاستيكية، التي تستعمل في الزراعة، إذ تخترق أشعة الشمس جدران هذه البيوت فتشيع الحرارة في جوها الداخلي، حيث النبات، وتلك الجدران نفسها تحتبس الحرارة داخل البيوت لأنها لا تسمح للهواء بالخروج، وبالتالي يصبح هواء تلك البيوت أكثر حرارة، وكذلك بالنسبة لجو الأرض، فقد أصبح يحتبس الحرارة المنطلقة من سطح الأرض بقدر أعلى مما كان عليه سابقا.

كما يمكن تفسير ظاهرة الاحتباس الحراري كالتالي: عندما تنفد أشعة الشمس من خلال هواء الغلاف الجوي، وتصل إلى سطح الأرض حيث تمتص، فسيخن سطح الأرض ويقوم هذا الأخير ببث حرارته نحو الجو على شكل الأشعة تحت الحمراء، فيمتصها هواء الجو القريب من سطح الأرض، فيسخن هذا الجزء من الغلاف الجوي ويعيد بث حرارته نحو سطح الأرض، أي أنه يحتبس الحرارة المنبعثة من سطح الأرض ولا يسمح لها بالإفلات إلى الأعلى[13]، واعتبر زغلول النجار[14] أحد العلماء المصريين البارزين في الجيولوجيا أن الأرض تدفأ أثناء النهار بأشعة الشمس وهذه الحرارة تمتصها صخور الأرض، وبصورة طبيعية تبدأ هذه الصخور في إشعاع تلك الحرارة بعدما تغيب الشمس، فترد إلينا السحب 97.5% من ذلك الدفء، حتى يتم التوازن وإلا تجمدنا وتجمدت الحياة من حولنا في المساء، وتطلق إلى الفضاء الكوني 2.5 % ، وإن كونت مظلة أو غلالة من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة تحيط بالأرض فإن هذه النسبة 2.5% لا تنطلق إلى الفضاء الخارجي، فتحتبس يوم بعد يوم...

لذلك فالاحتباس الحراري يرفع درجة نطاق المناخ بمعدلات لا يدركها الإنسان، رغم أنها بدأت تظهر في السنوات الأخيرة بشكل واضح.

وهذا الارتفاع في درجة الحرارة هو ما أسماه البعض "الصوبة الغازية" أو "أثر البيت الزجاجي"، نسبة إلى الصوبة الزجاجية التي تزرع فيها بعض النباتات الحساسة لانخفاض درجة الحرارة[15].

ذكر البيولوجي كيرتس أن ثاني أكسيد الكربون من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، وهو ينتج من عوادم السيارات واحتراق أنواع أخرى من الوقود الأحفوري، وفي هذا الشأن يتوقع العلماء أن يرتفع مستوى ثاني أكسيد الكربون في الجو إلى معدلات كبيرة في العقود القليلة المقبلة، ويخشى أن تكون للزيادة التدريجية في درجة حرارة الأرض العديد ن الآثار الضارة مثل إذابة الجليد وارتفاع مستويات البحار وتدمير بعض مواطن الحياة البرية[16].

ونظرا لخطورة ظاهرة الاحتباس الحراري على كوكب الأرض ومستقبله، فقد أحس المجتمع بذلك وأصبحت هذه الظاهرة محل اهتمام عالمي كبير، وتناقش في جميع المؤتمرات العالمية للبيئة، كما تم إنشاء صندوق دولي لمقايضة انبعاثات الكربون، وكمشروع تجريبي لن يحاول الصندوق المنافسة في سوق تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة التي شملها بروتوكول كيوتو، ويأمل أن يمول الصندوق الذي حددت قيمته 150 مليون دولار مشاريع تعتمد على التكنولوجيا النظيفة في البلدان النامية التي تشهد تحولا اقتصاديا، على أن ينهي الصندوق عمله عام 2012.[17]

2-2- **تآكل طبقة الأوزون** : هو مركب كيميائي يتألف من جزئيات غير مستقرة، تتكون كل منها من ثلاث ذرات أكسجين، ويتكون الأوزون بصورة طبيعية في طبقات الجو العليا بواسطة أشعة الشمس فوق البنفسجية، إذ أن هذه الأشعة تكسر جزئية الأكسجين ثنائية الذرة فتتكون بذلك ذرتين أكسجين حرتين وتتحد بعض هذه الذرات الحرة مع جزئية أكسجين لتكون جزئية الأوزون ثلاثية الذرة، ويفترض العلماء أن حوالي 90% من الأوزون الموجود في الغلاف الجوي يتشكل بهذه الطريقة، وعلى ارتفاع يتراوح ما بين 15 و55 كيلو متر من سطح الأرض وهو ذلك الجزء من الأرض الذي يسمى الستراتوسفير[18]، وبذلك فإن طبقة الأوزون تشكل أهمية كبيرة لكونها تمتص الأشعة فوق البنفسجية وتمنعها من الوصول إلى سطح الأرض، وتحمي الكرة الأرضية من تأثيرات هذه الأشعة الضارة بواسطة امتصاصها لمعظم الأشعة.

ومن بين المركبات الكيميائية التي صنعها الإنسان والتي تعرض طبقة الأوزون للخطر الكلوروفلوروكربون، والذي يتسرب إلى الغلاف الجوي، وقد بدأ الإنسان إنتاج هذه الغاز منذ الثلاثينات من القرن الماضي، وازداد إنتاجه بوثيرة أكبر في الخمسينات، مما أدى إلى

تسرب الغاز نفسه وإلى تراكمه في الغلاف الجوي، وهذا التراكم بدوره هو الذي أدى إلى تقليل تركيز الأوزون،[19].

ويقدر العلماء أن انخفاض 1% في طبقة الأوزون يزيد من الأشعة فوق البنفسجية التي تصل إلى الأرض بحوالي 2% تقريبا، كما تؤكد بعض الدراسات أن 90% من المسببات لثقب الأوزون يستهلكها 20% من سكان العالم، وهم شعوب الدول المتقدمة،[20]، وقد أعلنت الوكالة الأمريكية للطيران والفضاء أن القياسات التي أخذت بواسطة أقمارها الاصطناعية "أظهرت ثقبا قياسيا من حيث الحجم في طبقة الأوزون فوق المحيط المتجمد الجنوبي بلغت مساحته 28.3 مليون كلم^2، أي اكبر بثلاث مرات مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الحجم السابق الذي بلغه الثقب في ديسمبر 1998 يقدر 27.2 مليون كلم^2 "[21].

2-3- **مشكلة التنوع البيولوجي** : تشير كلمة التنوع البيولوجي إلى الأنواع الكثيرة والمختلفة لفصائل النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة، وتكوينها الوراثي وعاداتها وتفاعلاتها البيئية في الأرض، ويقدر عدد الفصائل الموجودة على الأرض بحوالي 30 مليون فصيلة، وقد توصل العلماء إلى معرفة وتصنيف 1.4 مليون فصيلة فقط، ويعتبر الإنسان شكل واحد من هذه الأصناف[22].

ويساهم التنوع البيولوجي أيضا في توازن المناخ العالمي والعمل على تصفيته ولعل غابات الأمازون أو رئة العالم كما تعرف دليل على الأهمية الكبيرة للغابات في المناخ العالمي.

رغم تعدد الأسباب التي أدت إلى بروز مشكلة التنوع البيولوجي، يبقى النشاط البشري أحد أهم تلك الأسباب، وذلك من خلال تدمير واستغلال الكائنات عن طريق الصيد والتلويث وإزالة الغابات، وتتم إبادة الكائنات بمعدلات خطيرة وفي هذا الاتجاه أكدت إحدى الدراسات[23]: أن ما لا يقل عن 10 أنواع من الكائنات كان ينقرض كل عام على مدى الأعوام 600 ألف الماضية، في حين نفقد الآن نوعا واحدا تقريبا كل ساعة.

وأدى الاستغلال المفرط للثروة الحيوانية إلى فناء بعض الحيوانات، أما فيما يخص الغابات والتي تعتبر أكبر المنظومات البيئية انتشارا على البيئة البرية من الأرض، إذ تغطي نحو30% من إجمالي المساحة اليابسة، فقد أصبحت تتعرض للإتلاف بشكل رهيب وأكدت بعض الدراسات في هذا الاتجاه أن إزالة الغابات في السنوات الأخيرة ارتفع إلى ما يقدر من 17-20 مليون هكتار سنويا مقارنة بحوالي 11.4 مليون هكتار سنويا في 1998[24]، وهناك حوالي 7.3 مليون هكتار من غابات العالم الاستوائية المغلقة قد تم إزالتها سنويا خلال الفترة

1976-1980، وفي إفريقيا وحدها خلال هذه الفترة تم إزالة حوالي 4.8 مليون هكتار سنويا من الغابات الاستوائية[25].

4-2- **التصحر والجفاف** :

التصحر : عرف التصحر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة حول التصحر والذي انعقد في نيروبي عام 1977 بأنه: "انخفاض وتحطيم القدرة الاحتمالية البيولوجية للأرض، والتي تؤدي في النهاية إلى ظهور سمات وظروف الصحراء[26]. وبذلك فالتصحر يؤدي إلى تدمير إمكانيات الأرض، مما يعطي في النهاية مظاهر تشبه الصحراء، وقد يكون التصحر إحدى النتائج المترتبة عن الإدارة السيئة للموارد الطبيعية.

الجفاف : الجفاف ظاهرة طبيعية تأتي وتذهب بمعدل غير متوقع، كما يمثل كارثة بالنسبة للزراعة، والجفاف يكون أقل تأثيرا مقارنة بالتصحر لأنه حالة مؤقتة في الغالب، فبعودة الأمطار تسترجع الأرض حيويتها، رغم أنها تفقد بعضا من خصوبتها وإنتاجيتها.

وأكد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة حول التصحر 1977 بنيروبي أنه يوجد 30 مليون كيلو متر مربع موزعة بين أكثر من 100 دولة في العالم، مهددة بالتصحر، ووفقا لإحصائيات برنامج الأمم المتحدة في عام 1984 بلغت مساحة الأرض المهددة بالتصحر في العالم 4.5 مليار هكتار (أي نسبة 35% من المساحة الكلية)، وهذه المساحة مسؤولة عن غداء خمس سكان العالم، كما أكدت تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1988 أن مساحة الأراضي التي تتحول سنويا إلى حالة تصحر بلغت نحو 600 ملايين هكتار، و51 مليون هكتار أخرى تفقد تماما عائدها الاقتصادي بسبب التصحر.خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة للكرة الأرضية[27].

3- **العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة**:

من الطبيعي أن الاقتصاد يتحدد بالتنمية, والتنمية تتحدد بالنمو, والتطور التقني، وهذا راجع إلى بيئة المجتمعات، وبيئة أي مجتمع تتحدد بمدى قابليتها للتطوير داخليا وخارجيا، ومدى تأثيرها و تأثرها بالتقدم.

وفي هذا الاتجاه أكدت تقارير البنك الدولي عن التنمية في العقد الأخير، على ضرورة الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية خاصة إذا تعلق الأمر بالحفاظ على الموارد

الطبيعية[28]. كما برز اتجاه معاصر لإدخال المؤشرات البيئية في قياس النمو الاقتصادي، وتعرف هذه المؤشرات بمؤشرات الرفاهية الاقتصادية، فلا يقتصر قياس النمو الاقتصادي على مجرد حساب متوسط الاستهلاك الفردي، بل يجب أن يأخذ في حسبانه التدهور البيئي الناتج عن خطط التنمية الاقتصادية، وما أصاب البيئة من استنزاف لمواردها[29].

فالعلاقة إذن بين التنمية والبيئة تظهر من خلال استغلال الموارد الطبيعية، أي في كيفية استعمالها والمقادير المناسبة واللازمة للمشاريع التنموية، فإذا استغل الإنسان البيئة ومواردها بطريقة عقلانية، فإنه بذلك استطاع أن يحافظ على بيئته وكيف يستفيد منها، أما إذا أفرط في استعمالها واستنزاف مواردها خاصة غير المتجددة منها، فقد يؤدي ذلك إلى تدهور البيئة وفقدان مواردها أو ندرتها، مما يؤدي في الأخير إلى إحداث مشاكل بيئية خطيرة تكون انعكاساتها سلبية على التنمية الاقتصادية. وقد اتضحت العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة منذ سنوات السبعينيات من القرن الماضي, ويتجلى ذلك من خلال الاهتمامات الدولية بهذا الشأن في صورة مثلا المبادرة التي أطلقها "club de rom" أو "نادي روما" والذي طالب بضرورة توقيف النموCroissance a zéro لأنه يتناسب واحتياجات الفترة, ومحاولة رفعه سيؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية, أمام ندرتها ومحدوديتها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فيما يخص الاهتمامات الدولية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية في ستوكهولم بالسويد 1972. والذي كان له الفضل في الأخذ بنظرة شاملة في معالجة المشكلات البيئية، وذلك أنه أوضح أن الجوانب البيولوجية إذا كانت تمثل الأساس الطبيعي للبيئة البشرية، فإن أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية هي التي تحدد الآليات والوسائل التي بواسطتها يستطيع الإنسان استخدام البيئة بطريقة مثلى في تلبية حاجاته.

لكن ورغم التكامل بين التنمية والبيئة، فالعلاقة الحقيقية تبقى علاقة عكسية، فكلما زادت معدلات النمو والتنمية كلما كان ذلك عبئا على البيئة ومواردها، وهذه العلاقة تبدأ طبعا عند الحد الذي لا تستطيع فيه البيئة امتصاص التلوث، والذي يؤدي إلى تفاقم المشاكل البيئية، والتي تؤثر سلبيا على التنمية[30].

ثانيا : الطاقة المتجددة ومصادرها واستخداماتها

1- **مفهوم الطاقة المتجددة** : الطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة التي لا تنضب وتتجدد يوما بعد يوم وبالتالي يجب أن تكون هذه المصادر مستمدة من الموارد الطبيعية ومن هذا المنطلق فهي طاقة مستدامة .تشمل هذه المصادر الطاقة الشمسية وطاقة

الرياح وطاقة المحيط وطاقة المد والجزر وطاقة باطن الأرض والطاقة المأخوذة من المخلفات النباتية والغاز الحيوي وطاقة المياه[31].

وهناك مجموعة من الأسباب ألزمت على المجتمع الدولي البحث عن مصادر طاقوية بديلة وتطويرها، ويرتبط البحث عن هذه المصادر بعدة أسباب أهمها:[32]

- التخلص من عبء الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وما ينجم عنه من آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية سلبية.
- تحييد أحد مصادر القوة التي يمتلك أغلبها العرب والمسلمين.
- القلق العالمي المتزايد من نضوب النفط أو نفاد احتياطاته، وما سيترتب على ذلك من تداعيات على الاقتصاد العالمي.
- التخلص من المشاكل البيئية المترتبة على إنتاج النفط مثل التلوث البيئي والارتفاع في درجة حرارة الأرض.

2- **ميزات استخدام الطاقة المتجددة** : تتميز الطاقة المتجددة بعدة مميزات أهمها ما يلي.[33]

- الطاقة المتجددة لا تنضب، تعطي طاقة نظيفة خالية من النفايات (بكافة أنواعها).
- تهدف أولا إلى حماية صحة الإنسان، المحافظة على البيئة الطبيعية.
- ذات تكلفة إنتاج بسيطة، وتؤدي إلى تحسين معيشة الإنسان والحد من الفقر، وتؤمن فرص عمل جديدة.
- انخفاض عدد وشدة الكوارث الطبيعية الناتجة عن الاحتباس الحراري، كما تؤدي إلى عدم تشكل الأمطار الحمضية التي تلحق الضرر بكافة المحاصيل الزراعية و أشكال الحياة.
- الحد من تشكل وتراكم النفايات الضارة بكافة أشكالها (الغازية والسائلة والصلبة)، وحماية كافة الكائنات الحية وخاصة المهددة بالانقراض، حماية المياه الجوفية والبحار والثروة السمكية من التلوث.
- المساهمة في تأمين الأمن الغذائي، وزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية نتيجة تخلصها من الملوثات.

ويمكن القول بأنه يوجد اتجاه في شتى دول العالم المتقدمة والنامية يهدف لتطوير سياسات الاستفادة من كافة أنواع الطاقة المتجددة واستثمارها، وذلك كسبيل للحفاظ على صحة الإنسان من ناحية والمحافظة على البيئة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى إيجاد مصادر وأشكال أخرى من الطاقة تكون لها إمكانية الاستمرار والتجدد، والتوفر بتكاليف أقل.

3- مصادر الطاقة البديلة المتجددة

3-1- الطاقة الشمسية

3-1-1- مفهوم الطاقة الشمسية : الطاقة الشمسية هي الضوء المنبعث والحرارة الناتجة عن الشمس اللذان قام الإنسان بتسخيرهما لمصلحته منذ العصور القديمة باستخدام مجموعة من وسائل التكنولوجيا التي تتطور باستمرار، وتُعزى معظم مصادر الطاقة المتجددة المتوافرة على سطح الأرض إلى الإشعاعات الشمسية بالإضافة إلى مصادر الطاقة الثانوية، مثل طاقة الرياح وطاقة الأمواج والطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية، من الأهمية هنا أن نذكر أنه لم يتم استخدام سوى جزء صغير من الطاقة الشمسية المتوافرة في حياتنا[34]، الطاقة الشمسية هي طاقة يتم الحصول عليها من ضوء الشمس، والضوء من الشمس قد يستعمل لتوليد الطاقة الكهربائية، وتزويد البنايات بالتدفئة والتبريد ولتسخين الماء، وقد استعملت الطاقة الشمسية لآلاف السنين[35].

3-1-2- أهمية الطاقة الشمسية : تكمن أهمية الطاقة الشمسية في كونها سلعة مجانية BIEN PUBLIC، أي أنه بإمكان أي إنسان الاستفادة منها دون دفع مقابل، وهي أيضا غير محدودة، كما تتميز بانتشارها الواسع ووصولها إلى المناطق النائية دون تجهيز، ولا تساهم بأي شكل من الأشكال في تلويث البيئة[36].

3-2- طاقة الرياح

3-2-1- مفهوم طاقة الرياح : هي الطاقة المتولدة من تحريك مراوح عملاقة مثبتة على أعمدة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء، ويتم إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة المراوح والتي تشكل كمحركات (أو توربينات)، وبشكل عام فهي ذات ثلاثة أذرع دوارة تحمل على عمود تعمل على تحويل الطاقة الحركية للرياح إلى طاقة كهربائية، فعند مرور الرياح على "شفرات" المراوح فإنها تتسبب في دورانها، وهذا الدوران يشغل التوربينات فتنتج طاقة كهربائية، وتعتمد كمية الطاقة المنتجة من توربين الرياح على سرعة الرياح وقطر الذراع،كما أن سرعة الرياح تزداد مع الارتفاع عن سطح الأرض، ويتم وضع تلك التوربينات بأعداد كبيرة على مساحات واسعة من الأرض لإنتاج أكبر كمية من الكهرباء[37].

3-2-2- أهمية طاقة الرياح : طبقا لتقرير الوضع العالمي للطاقة المتجددة الصادر في يوليو 2011 عن شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن 21، فإن أنجح الطاقات المتجددة عقب طاقة المساقط المائية هي طاقة الرياح ويعزى ذلك إلى كونها حاليا الأكثر نضجا من الناحيتين

الفنية والاقتصادية، أما من الناحية البيئية، فإن أحد تقارير الوكالة الدولية للطاقة تحت عنوان "رؤى تكنولوجيات الطاقة"، الصادر في 2010 يقدم مقارنة للتأثيرات البيئية المرتبطة بتكنولوجيات محطات إنتاج الكهرباء بالطرق المختلفة، بين أن محطات طاقة الرياح هي الأقل في مستوى انبعاثات غاز "ثاني أكسيد الكربون" المسبب الرئيسي لظاهرة الاحتباس الحراري، بعد المحطات النووية، ثم المحطات الشمسية، ثم محطات الدورة المركبة العاملة بالغاز الطبيعي[38].

3-3- **الطاقة المائيـة**

3-3-1- **مفهوم الطاقة المائية**: الطاقة المائية هي طاقة مستمدة من قوة الماء، وفي أكثر الأحيان حركته، ومصادر الطاقة التي تستعمل الماء متواجدة ولآلاف السنين على شكل نواعير مائية، لكن الإبداع الأكثر حداثة هو الكهرباء المائية، أو الكهرباء التي تنتج عن طريق جريان الماء من السدود[39].

3-3-2- **طرق وأساليب الطاقة المائية**: تأتي الطاقة من المياه من عدة طرق وأساليب مختلفة وفيما يلي نذكر بعضها[40]:

- الطاقة المتولدة من تدفق المياه أو سقوطها في حالة الشلالات (مساقط المياه) كما هو الحال في السدود.
- طاقة الأمواج في البحار، حيث تنشأ الأمواج نتيجة لحركة الرياح وفعلها على مياه البحار والمحيطات والبحيرات، ومن حركة الأمواج هذه تنشأ طاقة يمكن استغلالها، وتحويلها إلى طاقة كهربائية، حيث تنتج الأمواج في الأحوال العادية طاقة تقدر ما بين "10 إلى 100" كيلو وات لكل متر من الشاطئ.
- الطاقة المتولدة من حركات المد والجزر في المياه .
- الطاقة المتولدة من الفوارق الحرارية لطبقات المياه، من الفارق في درجات الحرارة بين الطبقتين العليا والسفلى من المياه التي يمكن أن يصل إلى فرق 10 درجات مئوية.

3-4- **الطاقة الجوفية لحرارة باطن الأرض**

3-4-1- **مفهوم الطاقة الجوفية** : هي مصدر طاقة بديل نظيف ومتجدد، وهي طاقة حرارية مرتفعة ذات منشأ طبيعي مختزنة في الصهارة في باطن الأرض، حيث يقدر أن أكثر من 99% من كتلة الكرة الأرضية عبارة عن صخور تتجاوز حرارتها 1000 درجة مئوية، وترتفع درجة الحرارة بزيادة تعمقنا في جوف الأرض بمعدل نحو 7 و2 درجة مئوية

لكل100 متر في العمق، أي أنها تصل إلى معدل 27 درجة مئوية على عمق 1 كيلومتر أو 55على عمق2 كيلومتر وهكذا .ويستفاد من هذه الطاقة الحرارية بشكل أساسي في توليد الكهرباء، ويتطلب ذلك حفر أنابيب كثيرة إلى أعماق سحيقة قد تصل إلى نحو 5 كيلومترات، وفي بعض الأحيان تستخدم المياه الساخنة للتدفئة عندما تكون الحرارة قريبة من سطح الأرض، ونجدها على عمق 150 متر أو أحيانا في مناطق معينة على صورة ينابيع حارة تصل إلى سطح الأرض، وتعتبر الطاقة الحرارية الأرضية من مصادر الطاقة المتجددة التي استخدمت منذ فترة طويلة من خلال استغلال مياه الينابيع الحارة، حيث يرجع تاريخ استعمالها إلى أكثر من 100 ألف سنة عندما استخدم الهنود الحمر الينابيع الساخنة لطهي طعامهم[41].

3-4-2- **إيجابيات الطاقة الجوفية**:[42]

- كونها طاقة متجددة، فهي من مصادر الطاقة التي لا تنفد على الأقل للأجيال القادمة.
- كونها طاقة نظيفة غير مضرة بالبيئة، ولا تسبب أي تلوث سواء في استخراجها أو في تحويلها أو استعمالها.
- توفرها بكميات كبيرة جدا وفي مساحات شاسعة ولأغلب بلدان العالم.
- قلة تكاليف إنتاج الطاقة بعد التكاليف الأولية لإنتاج المحطة(والتي يمكن أن تكون باهظة.)
- المردود العالي للطاقة المستخرجة.

3-5- **طاقة الكتلة الحيوية**

3-5-1- **مفهوم طاقة الكتلة الحيوية (الوقود الحيوي)** : وهي الطاقة التي تستمد من المواد العضوية من النباتات أو مخلفات الحيوانات أو النفايات أو المخلفات الزراعية، والنباتات المستخدمة في إنتاج طاقة الكتلة الحيوية يمكن أن تكون أشجاراً سريعة النمو، أو حبوباً، أو زيوتاً نباتية، أو مخلفات زراعية، وهناك أساليب مختلفة لإنتاج أنواع الوقود الحيوي، منها (الحرق المباشر أو غير المباشر أو طرق التخمر أو التقطير ..)، ويعطي كل أسلوب من الأساليب السابقة منتجاته الخاصة به مثل "غاز الميثان والكحول والبخار والأسمدة الكيماوية" ويعد "غاز الإيثانول" واحداً من أفضل أنواع الوقود المستخلصة من الكتلة الحيوية وهو يستخرج بشكل رئيسي من بعض المحاصيل الزراعية[43]، ويتم تخمير تلك المخلفات الحيوانية والزراعية في حفر خاصة ليتصاعد منها غاز الميثان، وهو غاز قابل للاشتعال[44].

5-3-**أهم الدول إنتاجا ـ للوقود الحيوي**: الوقود الحيوي الذي يعتبر وقوداً سائلاً مصنوعاً من كل شيء من الطحالب حتى الذرة لم يحن له الوقت بعد كي يحل محل النفط الخام، ولكن يتم إنتاجه بكميات كبيرة وعلى نحو متزايد في جميع أنحاء العالم، وفي عام 2010، أنتج العالم 59261000 طن من المكافئ النفطي في الوقود الحيوي، أي بزيادة قدرها 13.8% مقارنة بعام 2009، وفقا لمراجعة BP الإحصائية للطاقة في العالم لعام 2011، وقد أنتج في الولايات المتحدة أقل قليلاً من 43% من إجمالي 25351000 طن من المكافئ النفطي، حيث أن معظم الوقود الحيوي هو الإيثانول المصنوع من الذرة. (في عام 2011، وللمرة الأولى، تم تحويل كمية أكثر من الذرة المزروعة في الولايات المتحدة لوقود بدلاً من استخدامها كغذاء. وعلى النقيض من ذلك، فإن أوروبا وآسيا تنتج كمية أكبر من وقود الديزل الحيوي من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك المحاصيل مثل بذر اللفت)[45]، والجدول رقم (01) يبين أعلى 10 دول منتجة للوقود الحيوي في العالم.

الجدول (01) : أهم 10 دول منتجة للوقود الحيوي في العالم (2010)

الدولة	الإنتاج (طن من المكافئ النفطي)
الولايات المتحدة الأمريكية	25351000
البرازيل	15573000
ألمانيا	2930000
فرنسا	2312000
الأرجنتين	1687000
الصين	1399000
اسبانيا	1179000
كندا	996000
إيطاليا	670000
تايلاند	647000

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

تاريخ الاطلاع: 2011/01/12.http://www.taqat.org/energy/2011

وقامت حكومات أكثر من 35 دولة، بما فيها الولايات المتحدة والبرازيل وأعضاء الاتحاد الأوروبي بوضع سياسات تشجع إنتاج الوقود الحيوي واستخدامه، هذا التوجه مدفوع بفعل الرغبة في تقليل الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري وتخفيض البصمة البيئية المناخية لاقتصاديات هذه الدول، لكن يظل مدى استفادة المناخ من استبدال الوقود الأحفوري

بالوقود الحيوي موضع خلاف بالغ، بسبب عدم توافر أدلة داحضة تُبيِّن أن الوقود الحيوي بالفعل مرتبط بانبعاث أقل من غازات الاحتباس الحراري منه مقارنة بالوقود الأحفوري، وذلك إذا أُخذ بعين الاعتبار الدورة الكاملة لإنتاج الوقود الحيوي واستخدامه[46].

ثالثا : واقع وآفاق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر

أصبحت قضايا توفر الوقود الأحفوري وتكلفته إشكالية كبيرة، فالجزائر تخطط لاستبدال تدريجي لهذا الوقود من خلال مصادر الطاقة التي لا تنضب، فسوق الطاقة المتجددة، والترويج لها هو واحد من بين اهتمامات السياسات الطاقوية والبيئية للدول، ومن بين الأهداف التي وضعتها الحكومة الجزائرية، وتتميز الجزائر بقدرات هامة من الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، الحرارية الجوفية وطاقة الكتلة البيولوجية، إنها الطاقات المتعاقبة التي يمكن أن تحل محل المحروقات، ويعتبر تطوير هذه الطاقات كبديل للطاقات الحفرية الكلاسيكية أي المحروقات، من أهم انشغالات القطاع، فإدراج مصادر الطاقات المتجددة في الموازنة الطاقية الوطنية يهدف إلى إحداث التماسك الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولقد تم التكفل بالأهداف المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية منذ أمد طويل وذلك بوضع الطاقة في خدمة سكان المناطق المعزولة في الجنوب الكبير الجزائري وذلك باستعمال واستغلال الطاقة الشمسية، وفرص الاستثمار في هذه القطاع في الجزائر كبيرة حيث أن[47]:

- الإنتاج الصناعي (الألواح الشمسية)، والبطاريات الشمسية و المحولات، المرايا الحرارية، والدوارات توربينات الرياح.
- أنشطة التعليم و الخبرة في مجال الطاقة المتجددة.
- أنشطة بناء البنية التحتية (مزارع الطاقة الشمسية ومزارع الرياح).
- أنشطة الهندسة الكهربائية (النقل والتوزيع).
- أنشطة الصيانة وصيانة محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- تقديم المشورة والخبرة و التدقيق الطاقة.
- أنشطة تركيب معدات الطاقة الشمسية (سخانات المياه الشمسية، مضخات الحرارة، ومجموعات الطاقة الشمسية الحفر).
- التدريب في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

1- إمكانات الطاقة (الطاقة الكامنة)

1-1- **إمكانات الطاقة الشمسية** : مع موقعها المميز، الجزائر لديها أكبر حقل من الطاقة الشمسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أن متوسط إشراق الشمس في الأراضي الجزائرية يتجاوز 2000 ساعة سنويا، ومجموع تلقى الطاقة الشمسية يقدر 169400 تيراواط ساعة /سنة، أي 5000 مرة استهلاك الكهرباء السنوي في البلاد[48].

الجزائر لديها أهم حقل للطاقة الشمسية في العالم، وإذا قارنا الطاقة الشمسية مع الغاز الطبيعي، فإن إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر تساوي ما يعادل 37،000 مليار متر مكعب، أي أكثر من 8 أضعاف احتياطيات الغاز الطبيعي في البلاد.[49]

وتجدر الإشارة إلى أن 18 قرية تجمع حوالي ألف مسكن هي مزودة الآن بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في ولايات الجنوب الكبير . وهناك برنامجا جديدا سيتم تنفيذه في هذه السنة يرمي إلى تزويد 16 قرية أخرى تجمع حوالي 600 مسكن .كما أن الدراسات جارية لتعميم استعمال الطاقات المتجددة في كل المواقع المنعزلة والبعيدة عن الشبكة الكهربائية[50].

والجدول (02) يبين تلك الإمكانات.

الجدول (02) : القرى المزودة بالطاقة الشمسية

الولاية	عدد القرى المزودة	تاريخ دخول الخدمة
تندوف	03	مابين 1999- 2000
أدرار	02	2000
إليزي	05	مابين 1999- 2000
تمنراست	08	مابين 1998- 2000

المصدر : إعداد الباحث، اعتمادا على:

- ministre de l'énergie et des mines, guide des énergies renouvelables, édition 2007, p57

حيث تمثل الإمكانات الشمسية الأهم في الجزائر، الأهم في منطقة حوض البحر المتوسط :[51]

- 169440تيرا واط ساعي/السنة.
- 5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء.
- 60مرة استهلاك أوروبا الخمسة عشر (15) المقدرة ب 3000 تيرا واط ساعي/السنة.

2-1- **إمكانات الرياح (الطاقة الكامنة)**: الرياح في الجزائر وفقا للحالة الجغرافية، في شمال البلاد، تتميز بمتوسط سرعة معتدلة من (1-4 م / ثا)، وفي الجنوب، يتجاوز متوسط سرعة

الرياح 4م / ث، ولاسيما في الجنوب الشرقي، مع رياح تتجاوز 6م/ث في منطقة أدرار[52]، حيث تتميز الجزائر بمناطق غنية بسرعة رياح جيدة واقتصادية تبلغ أكثر من 5م/ثا، كمنطقة تندوف وتيارت ووهران، كما أن هناك مناطق ذات سرعة عالية مثل منطقة أدرار، تيميمون وعين صالح، بحيث تبلغ أكثر من 6م/ثا،[53] وهذه الحقول مناسبة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية.

2- واقع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

2-1- **واقع الطاقة الشمسية** : وكان استغلال هذه الطاقة إما عن طريق التحويل الحراري للطاقة الشمسية، أو التحويل الفلتاضوئي كالتالي:[54]

2-1-1- التحويل الحراري للطاقة الشمسية:

تسخين المياه: يسمى هذا المشروع التسخين الشمسي للمياه المترلية، ويهدف المشروع إلى تطوير نموذج أولي تطبيقي بهدف الاستخدام المترلي، ويجب أن يكون هذا النموذج مجدي اقتصاديا، وفيما يخص نتائج المشروع، تم إجراء التجارب على عدة أنواع من المسخن الشمسي في الموقع وتم اختبار نوع منها بشكل نهائي بهدف التصنيع.

التدفئة : يسمى هذا المشروع التسخين الجماعي للمياه، ويهدف إلى تسخين كميات كبيرة من الماء لتدفئة المواطنين للاحتياجات الصناعية، وتم إنجاز نموذج في عام 1986 وتجري عليه التجارب منذ ذلك الوقت في الموقع، توجد احتمالات الإنتاج التجاري لهذا النظام.

التبريد : يسمى هذا المشروع آلة تبريد تعمل بالامتصاص في دورة متبادلة (الأمونيوم-الماء)، يهدف هذا المشروع إلى إنجاز آلة تبريد تغذيها الطاقة الشمسية لحفظ المنتجات الغذائية في المواقع المعزولة، وفيما يخص النتائج، فقد تم إنجاز هذه الآلة عام 1985 وهي في مرحلة التجريب في جنوب البلاد.

التحلية : يسمى المشروع مقطر ذا مفعول البت الزجاجي، مقطر الشلال، ويهدف إلى إنتاج الماء من المياه شبه المالحة، وإنتاج الماء المقطر لتطبيقات مختلفة (البطاريات، المخابر...إلخ)، وفيما يخص النتائج، كانت هذه الأنظمة حسنة التلاؤم، وقد تم تركيب العديد من هذه المقطرات عبر البلاد.

تجفيف المحاصيل : يسمى هذا المشروع مجفف للتبغ، مجفف للفواكه، ويهدف المشروع إلى السيطرة على تقنيات التجفيف عن طريق الطاقة الشمسية، تطوير أنظمة مختلفة للتجفيف

بالإضافة إلى الاقتصاد في الطاقة، ويمكن مواءمته لتجفيف الفواكه (الزبيب، المشمش...)، ويمكن لهذا النظام أن يعامل 125 كيلو غرام من المنتجات الرطبة في اليوم، وتم تجريب لنموذج المنجز في مواقع إنتاج التبغ (1987).

الزراعة المحمية: بالنسبة للزراعة المحمية هناك مشروعين :

يسمى المشروع الأول تدفئة البيوت الزجاجية، ويهدف إلى الاقتصاد في الطاقة و الاقتصاد في الطاقة، تم إنجازها وتجريبها في الموقع (1985).

أما المشروع الثاني فهو تكييف الهواء داخل البيوت الزجاجية، ويهدف المشروع إلى ترطيب الهواء داخل البيوت في المناطق الصحراوية والاقتصاد في الطاقة وتطوير وتطبيق أنظمة الترطيب، و يتم تجريب الوحدة والنموذج في جنوب البلاد.

ويسمى المشروع الثاني تكييف الهواء داخل البيوت الزجاجية، ويهدف إلى ترطيب الهواء داخل البيوت في المناطق الصحراوية، الاقتصاد في الطاقة، تطوير وتطبيق أنظمة الترطيب، وقد يتم تجريب الوحدة والنموذج في جنوب البلاد.

توليد البخار للأغراض الصناعية : يسمى المشروع دراسة وإنجاز اللاقطات الأسطوانية والتي على شكل قطع مكافئ Cylindro-Parabolique، ويهدف المشروع إلى إنتاج البخار الصناعي، السيطرة على تقنيات التصنيع وتطوير الأنظمة التحتية (أنظمة المتابعة، التنظيم، التخزين، الربط...إلخ)، وأفاد النموذج الأولي في حل المشكلات التقنية التي تواجه مثل هذا النوع من اللاقط المركز، يفيد هذا النموذج كمنضدة تجارب الإنتاج السابق للتصنيع بهدف إقامة محطة توليد بخار صناعية صغيرة

2-1-2- التحويل الفلتاضوئي

نظم توليد الكهرباء المستقلة : يسمى لمشروع كهربة الريف، ويهدف إلى تلبية احتياجات المناطق الريفية البعيدة عن المصادر الكهربائية، اختبار جدوى الأنظمة الفولتاضوئية واختبار المردودية الاقتصادية في بعض المناطق، وفيما يخص النتائج هناك العديد من المنشئات من هذا النوع تعمل ضمن منظومة الطاقة عبر البلاد كلها.

ضخ المياه : يسمى لمشروع الضخ الفلتاضوئي، ويهدف المشروع إلى تغذية المضخات في المناطق الريفية البعيدة عن مصادر الطاقة الكهربائية، والاقتصاد في الطاقة بتجنب الاستهلاك الكبير في الوقود، وتعمل العديد من المضخات منذ زمن طويل مستخدمة هذا المصدر من الطاقة والنتائج مرضية جدا.

تطبيقات المناطق النائية : يسمى المشروع الإرشاد الأرضي، ويهدف إلى تحديد المواقع لنقل الأشخاص عبر جنوب البلاد، وتم إنجاز معالم(BALISAGE) لأربعة مواقع (2000 كيلو متر) في جنوب البلاد.

والمشروع الثاني يسمى تغذية خدمة هرتزية بالطاقة الشمسية، ويهدف المشروع إلى توفير اكتفاء ذاتي من الطاقة لهذه المنشئات بكفاءة عالية بالنسبة للمولدات الحرارية المستعملة، وكانت تغذية المجموعات الهرتزية بالطاقة الفولتاضوئية حل جديد وكفء وتحقق الاكتفاء الذاتي وهي حاليا وسابقا منافسة بالنسبة للمصادر الأخرى من الطاقة.

أما المشروع الثالث يسمى الحماية الكاتودية، ويهدف المشروع إلى استبدال المولدات الحرارية (في حالة أنابيب نقل الغاز) والمقومات ومولدات الكهرباء (في حالة أنابيب الزيت) بواسطة مولدات فولتاضوئية.

أما المشروع الرابع يسمى الحافظ الطبي المغذي بالطاقة الفلتاضوئية، تزويد مستوصفات توزيع الأدوية المقامة في المناطق المعزولة وغير المكهربة حيث تبرز مشكلة حفظ الأدوية والمواد الطبية بشكل حاد (خاصة بالنسبة للقاحات)، وقد تم إجراء تجارب للتعرف بدقة على أداء الحافظ ودورة التشغيل وتوقيف مجموعة التبريد وكذلك موضوع تخزين الطاقة للاكتفاء الذاتي لمدة 10 أيام بدون شمس، أبعاد المولد والتخزين تتوقف على موقع التركيب، تقوم حاليا عدد من الحافظات بتزويد مراكز العلاج والمصحات القائمة في مناطق نائية.

تحلية المياه : يسمى المشروع التحلية بالضغط الأسموزي العكسي (التناضح العكسي)، يهدف المشروع إلى استخدام التناضح العكسي لتحلية كميات كبيرة من المياه المالحة، وإنتاج المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية، وتم تجريب وحدة ريادية، هذه الوحدة في طور التركيب في جنوب البلاد.

2-2- **طاقة الرياح** :

استخدام المراوح الريحية في ضخ المياه : هناك مشروعين :[55]

يتمثل الأول في هذا المشروع هو مضخة لطاقة الرياح ذات محور أفقي قطر3 متر، ويهدف إلى توضيح إمكانية إقامة مضخة تعمل بطاقة الريح فعالة وملائمة لإمكانات الرياح المتوفرة في الجزائر، وتم تحقيق العديد من هذه النماذج الأولية وهي قيد التجريب في واقع حقيقية.
أما المشروع الثاني فهو مولد هوائي بمحور أفقي قطره 3 متر، ويهدف إلى توضيح إمكانية بناء مولد هوائي ذي طاقة صغيرة ملائمة لأنظمة الرياح.

كل هذه المشاريع المذكورة سابقا تعد مشاريع قديمة وغير متطورة، نظرا لعدم الاهتمام البالغ والجدية في مجال هذه الطاقات، ناهيك عن ضعف الاستثمارات في هذا فيها، وهذا طبعا لا ينفي اهتمام الدولة الجزائرية واتجاهها نحو البحث عن الطاقات المتجددة واستغلالها.
وواصلت الجزائر استغلالها لهذه الطاقات، حيث قامت ببعض المشاريع حيث تم تزويد 18 قرية بالطاقة الشمسية، كما يبينها الجدول رقم (03).
وهناك بعض المشاريع الأخرى مثل :[56]

- مشروع كهربة 16 قرية بالطاقة الشمسية في الجنوب (برنامج2006-2009)
- مشروع إنشاء محطة كهروشمسية لإنتاج الكهرباء بحاسيالرمل.
- تزويد محطة خدمات نفطال في سطاوالي بالطاقة الشمسية.
- مشاريع المحافظة السامية لتنمية السهوب.

أما فيما يخص توزيع استطاعة الطاقة في الجزائر حسب التطبيقات فيمكن تلخيصها في الجدول رقم (03)

الجدول (03) : توزيع استطاعة الطاقة في الجزائر حسب التطبيقات

التطبيقات	الاستطاعة (كيلواط كريت)
تجهيز بالكهرباء	1353
ضخ	288
إنارة عمومية	48
اتصالات	498
تطبيقات أخرى	166
المجموع	2353

Source : ministre de l'énergie et des mines, guide des énergies renouvelables, édition 2007, p53.

وما نلاحظه من الجدول (03) هو أن استطاعة الطاقة الموجهة للتزويد بالكهرباء بلغت 57,5%، ثم بعدها تأتي الاتصالات وجهت إليها ما نسبته 21.16%، ووجهت نسبة

12,23% لعمليات الضخ بالمياه، بينما وجهت نسبة 02,03% للإنارة العمومية، وبلغت نسبة الاستطاعة الموجهة للتطبيقات الأخرى 07,05%.

أما فيما يخص توزيع استطاعة هذه الطاقة حسب المصادر، فإن ما لا يقل عن 2280 كيلواط مستمد من المصدر الشمسي، و73 كيلواط مستمد من المصدر الريحي[57]، ما يعني أن الطاقة الشمسية تمثل ما نسبته 96,89%، بينما تمثل طاقة الرياح نسبة 03,11% فقط، وهذا ما يبرز الإمكانيات الضخمة والكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر في مجال الطاقة الشمسية.

كما باشرت الجزائر عملية إنجاز أول محطة لطاقة الرياح في إطار إستراتيجية الدولة للحفاظ على الثروات الباطنية وتنفيذا لسياسة الحكومة الرامية إلى استغلال الطاقات المتجددة والبديلة، كما أن هذا المشروع الذي تم إنجازه بولاية أدرار في سنة 2010، يعتبر أول تجربة للجزائر في مجال طاقة الرياح التي تحظى باهتمام متزايد على المستوى الدولي، وقد اختارت وزارة الطاقة والمناجم بالجزائر 6 مواقع لاحتضان محطات إنتاج الكهرباء عن طريق الرياح وذلك بأربع ولايات تتميز عن غيرها بحيازتها لأروقة التيارات الهوائية القوية، وهي سطيف وبجاية شرق البلاد، وتيارت في الجهة الغربية، وأخيرا ولاية أدرار الصحراوية بأقصى الجنوب الغربي والتي ستحتضن أول محطة تشرف على إنجازها شركة فرنسية بقدرة إنتاجية تصل إلى 10 ميغاواط[58].

3- استراتيجيات وآفاق الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

قامت الجزائر منذ 2009 بتطوير محطة طاقة شمسية لمنافسة الطاقة المنتجة في باقي أنحاء العالم، ويتوقع أن يحقق 5% من قدرة التوليد الوطنية في العام 2015، وبذلك تمتلك الجزائر فرصة مناسبة للتصدير هذه الطاقة إلى إيطاليا وبقية البلدان الأوروبية، ووفقاً لوزارة الطاقة والمناجم، فإن الجزائر تمتلك منطقة مشمسة هائلة مع إمكانياتٍ ضخمة لاستغلالها، كما لديها الموارد البشرية والمالية اللازمة، وهي لا تفتقر إلى شيء، بل إنها قادرة على منافسة بلدان أخرى".[59]

كما سطرت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة، وذلك برسم المخطط الخماسي (2010-2014)، ويقوم هذا المخطط على أنشطة دعم الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح، وتدعيم هذه الوحدات بالوسائل الضرورية، ولإنجاح هذا المسعى تم تجنيد 20 باحثا علاوة على 360 أستاذا ينشطون في 30 مخبرا محليا بالإضافة إلى خطة للبحث عن مواقع يكثر فيها نشاط الرياح بغرض إقامة مزارع لتوليد هذه الطاقة والتوصل إلى إنتاج 3% من الطاقة الكهربائية في آفاق سنة 2015، انطلاقا من طاقة الرياح.[60]

وتسعى الجزائر لاستثمار حوالي 60 مليار دولار في مجال الطاقات المتجددة في آفاق سنة 2030، وأن هذه الاستثمارات الضخمة قد تصل إلى 70 مليار دولار، وستخصص لإنتاج 12000ميغاواط من الطاقة الشمسية الموجهة إلى السوق المحلية، وتتوقع شركة سونلغاز المكلفة بتنفيذ هذا البرنامج بلو غ 650 ميغاواط من الكهرباء المنتجة انطلاقا من هذه الطاقات البديلة سنة2015، وتنوي رفع هذا الإنتاج إلى 2700 ميغاواط في آفاق2020[61]

وقد اعتمدت الجزائر إستراتيجية في عام 2011، بهدف إنتاج 40 ٪ من الكهرباء من الموارد المتجددة بحلول عام 2030، وتهدف الإستراتيجية أيضا إلى تطوير صناعة حقيقية للطاقة الشمسية، واعتمدت خطة طويلة الأجل، حيث إنتاج 22000 ميغاواط بين عامي 2011 و 2030، حيث 12000 ميغاواط لتغطية الطلب المحلي، و10000 ميغاواط يمكن تصديرها، ومن المتوقع أن يكون بحلول عام 2030، أكثر من 37 ٪ من إنتاج الكهرباء الوطنية من الطاقة الشمسية، وحوالي 3 ٪ من إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح[62]، (هذه الأخيرة يتوقع أن تدر على الجزائر أرباحا تزيد عن3 مليارات أورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطا ع الواعد في استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة)[63]، وذلك بإنتاج 2000 ميغاواط من طاقة الرياح، 2800 ميغاواط من الطاقة الكهروضوئية، إضافة إلى 7200 ميغاواط من الطاقة الحرارية، وهو وعاء سيوفر للجزائر 12 ألف ميغاواط بحلول العام 2030، بما سيضمن 40 بالمائة من الاكتفاء الذاتي للجزائر وحاجياتها الطاقوية عن طريق توليد الكهرباء الشمسية من مصادر غير حفرية[64]، وللإشارة فإن طاقة الرياح تعتبر طاقة اقتصادية (5 إلى6 دينار للكيلو وات ساعي)[65]، ما يجعلها أقل تكلفة مقارنة بالطاقة الشمسية، كما غير ملوثة.

كما تم إنجاز مشروعين لمراكز الطاقة الحرارية وتخزينها بقوة 150 ميغاواط لكل منهما، مابين عامي 2011 و2012، وهذان المشروعين يضافان إلى المحطة المختلطة بحاسي الرمل ذات القدرة الإنتاجية 150 ميغاواط، منها 25 ميغاواط من الطاقة الشمسية، وفي الفترة 2016-2020، من المتوقع أن تنجز أربعة محطات لتوليد الطاقة الحرارية بسعة تخزينية إجمالية تبلغ حوالي 1200ميغاواط[66]، ويتوقع في برنامج الفترة الممتدة ما بين 2021و2030 إنشاء قدرة تبلغ حوالي 500 ميغاواط في السنة وهذه إلى غاية 2023، ثم 600 ميغاواط في السنة إلى غاية سنة 2030.[67]

ويحتاج السوق المحلي إلى 375 ميجاوات بحلول عام 2020، ليصل نصيب الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة إلى 4٪ من إنتاج الكهرباء الإجمالي (0.02٪ حاليا)، والإنتاج الفعلي في الجزائر هو 33,8 تيراواط ساعة، وأكثر من 245000كم شبكات توزيع، وهو

ما يعني تغطية الاحتياجات من الكهرباء في البلاد هي 98٪، بما في ذلك المناطق الريفية النائية، وإنتاج الشركة العامة SONELGAZ الإجمالية المركبة من أكثر من 11000 ميجاوات، منها 259 ميجاوات للقطاع الهيدروليكي و306 للشبكات المعزولة من الجنوب، ومعظمها أي 96% تأتي من توربينات البخار وتوربينات الغاز، واستهلاك الكهرباء في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ازداد ب 4٪ سنويا[68].

ويبقى وراء هذه الاستراتيجيات والخطط التي تخصص لها مبالغ مالية ضخمة وتحظى باهتمامات كبيرة من طرف الدولة الجزائرية، التطبيق الفعلي والاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة ذات الكفاءة العالية، وغير المكلفة من جهة، والنظيفة بيئيا من جهة أخرى.

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية :

1- بالنظر إلى إمكانيات الجزائر في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فإنها تملك إمكانيات كبيرة، خاصة في مجال الطاقة الشمسية، والتي تؤهلها لأن تكون أكثر منطقة سطوع شمسي في العالم، ومن أكبر حقول الرياح في العالم، وأول خطوة في أي تطلع وتوجه نحو المستقبل في مجال الطاقة في الجزائر، تكمن في الاستخدام الرشيد لمصادر الطاقة، بما يشمل البحث عن مصادر طاقوية بديلة، في صورة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

2- استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر، لم يتطور بشكل سريع، ومن المرجح استمراره بنفس الوتيرة خلال السنوات القادمة، ما يستوجب ضرورة زيادة البحث والتطوير في مجال تقنيات استغلال الطاقات المتجددة، مع الأخذ في الاعتبار أحدث التقنيات المستخدمة عالميا، والاستفادة من الخبرات الدولية، على أن يكون ذلك مبينا على أساس المنفعة المتبادلة.

3- لم يتم تحقيق نتائج مرضية في مجال إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر، خاصة من الناحية التجارية، ما يفرض على الحكومة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير وتقديم المعلومات، من خلال علاقات شراكة، على المستويين المحلي والدولي.

4- رغم وجود احتياطات كبيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الجزائر، وإمكانية استغلالها، فإنه لن يخفض بشكل ملحوظ اعتمادها على استغلال الغاز الطبيعي والبترول، وهو ما يستوجب أن تحظى تلك الطاقات باهتمامات كبيرة من طرف الدولة الجزائرية، والاستغلال الأمثل لها، والتطبيق الفعلي للاستراتيجيات المخططة.

الإحالات والمراجع :

[1] - محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها. مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص.14.

[2] - عبد الرحمن محمود الحياري، "تجربة بلدية السلط في التعامل مع المخلفات الصلبة". مجلة المدينة العربية، العدد117، قطر 2004.

[3] - محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص.17.

[4] - عبد القادر رزيق المخادمي، التلوث البيئي، مخاطر الحاضر وتحديات المشتقبل. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص.146.

[5] - عبد القادر عابد، غازي سفاريني، أساسيات علم البيئة. دار وائل ، ط 2، الأردن، 2004، ص.72.

[6] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص.178.

[7] - ليلى أنيس جاد عبد الرحمن، التغيرات المناخية وتداعياتها على التنمية. مكتبة الأسرة، مصر 2002، ص.12.

[8]- محمد علي سيد أمبابي، الاقتصاد والبيئة، مدخل بيئي. المكتبة الأكاديمية، مصر، ص.47.

[9] - ليلى أنيس جاد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص.13.

[10] - محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص.48.

[11] - نفس المرجع، ص.49.

[12] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص.26.

[13] - عبد القادر عابد، غازي سفاريني، مرجع سبق ذكره، ص.76.75.

[14] - في حوار أجري معه على قناة الجزيرة القطرية، " حصة بلا حدود"، مقدم الحصة "أحمد منصور"، بتاريخ 2007/09/19. لمزيد من الاطلاع أنظر: www.aljazeera.com

[15] - محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص.51.

[16] - مجلة العربي،ركن الإنسان والبيئة. مطابع الشروق، الكويت، العدد 543، فيفري 2004، ص.159.

[17] - مجلة البيئة والتنمية، ركن البيئة حول العالم. الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، بيروت، العدد 24، مارس 2000، ص.43.

[18] - ليلى أنيس جاد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص.18.

[19] - ليلى أنيس جاد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص.20.

[20] - محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص.55.

[21] - "ثقب الأوزون يعري الأرض"، ركن البيئة حول العالم، مجلة البيئة والتنمية. الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات، بيروت، العدد31، أكتوبر 2000، ص.44.

[22] - ليلى أنيس جاد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص.36.

[23] - ليلى أنيس جاد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص.36.

[24] - محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص.56.

[25] - ليلى أنيس جاد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص.38.

[26] - ليلى لأنيس جاد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص.44.

[27] - نفس المرجع، ص.46.

[28] - عبد العزيز قاسم محارب،الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة. الإسكندرية للكتاب،مصر2006، ص.6.

[29] - نفس المرجع، ص.7.

[30] - سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر. أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص.96.

[31] - سهيل كيوان، الطاقة المتجددة، سر الاهتمام وإلى أين؟، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، اربد، الأردن، العدد1، 2010، ص12.

[32] ــ نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط. دار إحياء التراث العربي ، ط1، ، لبنان، 2011، ص، 167.

[33] - مجد جرعتلي، أهمية إعتماد الطاقة المتجددة ودورها في المحافظة على صحة الإنسان والبيئة. الموقع: http://green-studies.com تاريخ الاطلاع: 2010/01/10

[34] - علي عبد الله العرادي، التنمية المستدامة (المتجددة)، دراسات وقوانين، مجلس الشورى، ص23.

[35] - سمير سعدون مصطفى، بلال عبد الله ناصر، محمود خضر سلمان. الطاقة البديلة مصادرها واستخداماتها. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص، 135.

[36] - عبد علي الخفاف، ثعبان كاظم خضير، الطاقة وتلويث البيئة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص120.

[37] - مجد جرعتلي، أهمية إعتماد الطاقة المتجددة ودورها في المحافظة على صحة الإنسان والبيئة. الموقع: http://green-studies.com تاريخ الاطلاع: 2010/01/10

[38] - ماجد كرم الدين محمود، رياح التغيير في أنظمة الطاقة العالمية والعربية "الكهرباء من الرياح، المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. ص10.

[39] - سمير سعدون مصطفى، والآخرون. مرجع سابق. ص 195.

[40] - مجد جرعتلي، أهمية إعتماد الطاقة المتجددة ودورها في المحافظة على صحة الإنسان والبيئة. الموقع: http://green-studies.com تاريخ الاطلاع: 2010/01/10.

[41] - عبد الله العرادي، ملف حول التنمية المستدامة (المتجددة)، دراسات وقوانين،مجلس الشورى، 30 جانفي 2012، ص59.

[42] - عبد الله العرادي، ملف حول التنمية المستدامة (المتجددة)، دراسات وقوانين،مجلس الشورى، ص64.

[43] - مجد جرعتلي، أهمية إعتماد الطاقة المتجددة ودورها في المحافظة على صحة الإنسان والبيئة. الموقع: http://green-studies.com تاريخ الاطلاع: 2010/01/10.

[44] - مشروع الإنارة باستخدام الطاقة الشمسية، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس (أريج)، فلسطين، ص3.

[45] - http://www.taqat.org/energy/2011 ، تاريخ الاطلاع: 2011/01/12

[46] - http://arabicedition.nature.com/journal/2013/03/nature11853. تاريخ الاطلاع: 2011/01/25

[47] Développement économique durable Algérie, guide des dispositifs d'appui à l'entrepreneuriat vert, p15.

[48]- Les énergies renouvelables en Algérie, fiche de synthése, Ubifrance et les Missions Economiques, 2010, p1.

[49] Le secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord, Situation actuelle et perspectives, Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord, p18.

[50]- حوار مع الدكتور شكيب خليل ,وزير الطاقة والمناجم خاص بمجلة " الحوادث " بلندن أوت 2004.

[51] - ministre de l'énergie et des mines, guide des énergies renouvelables, édition 2007, p13.

[52]- Les énergies renouvelables en Algérie, fiche de synthése, Ubifrance et les Missions Economiques, 2010, p2.

[53] - سمير بلعربي، واقع طاقة الرياح في الجزائر، مجلة الطاقات المتجددة، مركز تطوير الطاقات المتجددة، العدد 1، الجزائر، 2012، ص23.

[54] - دليل مشروعات الطاقة المتجددة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، تنسيق برعي محمد حمزة، مطبعة المنظمة، تونس، 1988، ص 80.

[55] - دليل مشروعات الطاقة المتجددة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة العلوم، تنسيق برعي محمد حمزة، مطبعة المنظمة، تونس، 1988، ص 89.

[56] - راتول محمد، مداحي محمد. صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة" حالة مشروع ديزرتاك." ص148.

[57]- ministre de l'énergie et des mines, guide des énergies renouvelables, édition 2007, p54.

[58] - جريدة العرب الاقتصادية الدولية (صحيفة يومية تصدر من الرياض، السعودية)، الخميس 29 جمادى الأول 1431 هـ، الموافق 13 مايو 2010 العدد 6058.

أو عبر الموقع: http://www.aleqt.com/2010/05/13/article_392429.html، تاريخ الاطلاع: 2010/12/23.

[59] - بيتر ميسين ليزلي هنتر، الشرق الأوسط واستراتيجيات الطاقة المتجددة بدائل الطاقة النووية. ترجمة وتقديم عماد شيحة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ترجمات إستراتيجية العدد 44، ديسمبر 2009. ص 55.

[60] - سمير بلعربي، واقع طاقة الرياح في الجزائر، مجلة الطاقات المتجددة، مركز تطوير الطاقات المتجددة، العدد 1، الجزائر، 2012، ص23.

[61] - طاقات متجددة، الجزائر تستثمر 60 مليار دولار في آفاق 2030. على الموقع: www.djazairnewz.info، تاريخ الاطلاع: 2011/04/08.

[62] Le secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord, Situation actuelle et perspectives, Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord, p28.

[63] - سمير بلعربي، واقع طاقة الرياح في الجزائر، مجلة الطاقات المتجددة، مركز تطوير الطاقات المتجددة، العدد 1، الجزائر، 2012، ص23.

[64] - استغلال الطاقة المتجددة لا يزال متعثرا في الجزائر، يومية السلام اليوم / 2011/10/01، http://essalamonline.com/ara/permalink/15836.html

[65] - سمير بلعربي، واقع طاقة الرياح في الجزائر، مجلة الطاقات المتجددة، مركز تطوير الطاقات المتجددة، العدد 1، الجزائر، 2012، ص23.

[66] Le secteur des énergies renouvelables en Afrique du Nord, Situation actuelle et perspectives, Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord., p29

[67] - البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، الجزء الأول، مارس 2011، مجلة الطاقات المتجددة، مركز تطوير الطاقات المتجددة، العدد 1، الجزائر.

[68] - Les énergies renouvelables en Algérie, fiche de synthèse, Ubifrance et les Missions Economiques, 2010, p1.

الأثر المباشر و غير المباشر للجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل " دراسة قياسية "

ط/مراس محمد *

جامعة تلمسان– الجزائر

Résumé:

Le but de cette étude est de montrer la relation entre la collecte du pétrole et de la collecte de croissance économique régulière en Algérie, et semblent donc cette étude aucune influence Aljpaytin morale sur la croissance économique en Algérie à court terme et à moyen terme, où pour cette étude ont été tirées les modèles de la série et le temps d'intégration de régression simultanée et modèles CDA de correction d'erreur, et par les résultats de l'étude, il a été conclu que deux fois Aljpaytin d'avoir un impact sur la croissance économique en Algérie, si cet effet direct ou indirect. Où se trouve la collection de pétrole prélèvement des fonds pour une croissance économique dynamique en Algérie, tandis que la collecte collecte régulière des facteurs de motivation pour la croissance économique, et donc être à la fois des effets directs et indirects de la croissance économique en Algérie, à la fois dans le court terme ou à moyen ou long terme.

Mots clés: impôts, taxes, impôts au pétrole impôts régulière, la croissance économique, l'économie algérienne, les séries chronologiques, l'intégration simultanée, modèle à correction d'erreur.

المقدمة:

تعتبر الجباية أحد المصادر المالية التي تعتمد عليها الدول في تمويل عمليات التنمية و المشاريع البنيوية التي تقوم بها الدولة , حيث تلعب الجباية الدور المهم في السياسة المالية التي تنتهجها

* طالب ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان مايل : merras_med@hotmail.fr

الدولة من خلال الإجراءات الجبائية و الضريبية المتبعة , حيث يمكن أن تكون الجباية عامل ممول لعمليات النمو و التنمية من خلال التحصيل الضريبي على العمليات و الأنشطة التجارية و الصناعية و الحرفية و... ,وبالتالي يكون للدولة مورد مالي يؤمن عمليات تمويل النفقات التنموية , أو من جهة أخرى يمكن أن تكون عامل محفز لعوامل النمو الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارج من خلال التسهيلات و التحفيزات الضريبية التي تقدم إلى المستثمرين الأجانب أو حتى المستثمرين المبتدئين داخل الوطن من أجل بعث الحركية الإنتاجية داخل الوطن , و بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي من جراء الأثر الرجعي الذي ينعكس بالإيجاب على التوظيف و الدخل و بالتالي تحسين الوضع المعيشي للسكان الأمر الذي يؤدي إلى مفهوم التنمية المستدامة . والجزائر كغيرها من دول العالم تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الجبائية بشكل عام، حيث أن الضريبة في وقتنا الحالي من بين أهم أدوات تشجيع الاستثمار في النشاطات الاقتصادية المختلفة، و ذلك من خلال إجراءات التحفيز الجبائي و الذي يقوم على منح الإعفاءات المؤقتة او الدائمة و التسهيلات الجبائية للقطاعات المراد تشجيعها في نصوص و قوانين الاستثمار. كما أن الجزائر تعتمد على الجباية البترولية من أجل الحصول على الموارد المالية الكافية لتمويل نفقاتها. و بالتالي و من هدا المنطلق نطرح الإشكالية الجوهرية التالية : **كيف تؤثر الجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط و الطويل ؟ أو بصيغة أخرى للإشكالية : هل للجباية البترولية نفس التأثير للجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

حيث للإجابة على هده الإشكالية و لتحقيق الدراسة تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهو واقع الجباية العادية في الجزائر ؟
2- ماهو واقع الجباية البترولية في الجزائر ؟
3- ماهو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
4- كيف تؤثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
5- كيف تؤثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟
6- ماهو تأثير الجباية على النمو الاقتصادي في المدى القصير و المتوسط و البعيد ؟
7- هل لتداعيات الأزمة العالمية 2008 أثر على تأثيرية الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

هدف و أهمية الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تبيان موضوع مهم في الاقتصاد الجزائري , و هو الـــتأثير المباشر و الغير المباشر للجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر , بل أكثر من دلك فالدراسة تهدف إلى الوصول إلى نتيجة مفادها كيف تؤثر كل من الجباية البترولية و الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر و ماهي طبيعة هدا التأثير . أما أهميتها فتتمثل في أنها دراسة قياسية تسمح لنا بالتنبؤ المستقبلي.

المنهج المتبع و هيكل البحث : لقد اعتمدنا في دراستنا هده على المنهج الوصفي لتبيان واقع الجباية البترولية و الجباية العادية في الجزائر و كدا لدراسة واقع النمو الاقتصادي في الجزائر , و لإعطاء بحثا قيمة مضافة اعتمدنا على المنهج القياسي و دلك لبناء النماذج التي تظهر العلاقة التي تربط الجباية بالنمو الاقتصادي . حيث لتحقيق هده الدراسة تم تقسيم البحث إلى :

أولا: واقع الجباية العادية في الجزائر .

ثانيا : واقع الجباية البترولية في الجزائر .

ثالثا : واقع النمو الاقتصادي في الجزائر .

رابعا: بناء نموذج علاقة الجباية العادية بالنمو الاقتصادي في الجزائر .

خامسا : بناء نموذج علاقة الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي في الجزائر .

سادسا: بناء نموذج أثر تداعيات الأزمة العالمية 2008 على تأثيرية الجباية على النمو.

سابعا: علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى القصير و المتوسط و الطويل .

أولا : **واقع الجباية العادية في الجزائر**: من خلال مؤلفات المالية العامة و التشريعات الضريبية، تم تقسيم الجباية إلى نوعان أساسيان هما: الضريبة المباشرة وغير المباشرة، بحيث سوف نقدم باختصار هدا الواقع في مجالات تطبيق الضرائب المباشرة و الغير المباشرة .

1- الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لها : تتمثل في الضريبة التي يتحمل عبؤها نفس الشخص الذي يقوم تحصيلها لصالح الخزينة العامة و في هذه الحالة لا يستطيع دافعها نقل عبئها لشخص آخر مثل IRG، حيث تفرض هذه الضريبة على الدخل كونها مورد مالي غزير الحصيلة ومتجدد الوعاء وليتحقق ذلك يجب توفر ثلاثة شروط هامة وضرورية و هي: أن يكون الدخل قابل للتقويم النقدي، دوري ومنتظم بالإضافة إلى دوام وثبات المصدر. تنقسم الضرائب المباشرة إلى[1]:

1-1- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG : حسب المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل. وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة و هي ضريبة تصاعدية. يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية المتمثلة في[2]:

- ✖ الأرباح الصناعية و التجارية (BIC)
- ✖ أرباح المهن الحرة وهي مهن غير تجارية (BNC)
- ✖ الإيرادات الفلاحية (RA)
- ✖ المداخيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية و غير المبنية (RF)
- ✖ ريوع رؤوس الأموال المنقولة (RCM)
- ✖ المرتبات و الأجور و المنح و الريوع الأبدية أو العمرية إضافة غلى فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية و غير المبنية.

يحدد الدخل الخاضع للضريبة أو الدخل الصافي بعد جمع كل المداخيل الصافية للإيرادات السابقة الذكر مع الإشارة أن الدخل الصافي لكل إيراد يحسب بعد الطرح من الدخل الإجمالي كل المصاريف أو النفقات المتعلقة بالنشاط ضمن شروط محددة قانونيا. و يتمثـــل الأشخاص الخاضعون للضرائب في الأشخاص الطبيعيين، أعضاء شركات أشخاص، شركاء في الشركات المدنية المهنية، أعضاء شركات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية و غير محدودة فيها ، وأعضاء الشركات المدينة الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له الشركات ذات الاسم الجماعي

2-1- الضريبة على أرباح الشركات IBS : تطبق الضريبة على أرباح الشركات على ما يلي[3]:

*شركات رؤوس الأموال (شركات بالأسهم. شركات بالتوصية ذات الأسهم).
*مؤسسات وهيئات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري.
*شركات الأشخاص الذين اختاروا إخضاعهم للضريبة على أرباح الشركات.
*الشركات التعاونية و اتحاداتها.
*شركات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة.
*الشركات المدنية غير المؤسسة تحت شكل شركات أسهم.باستثناء تلك التي اختارت إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات في هذه الحالة الأخيرة يجب إرفاق طلب لاختيار

بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة[4]،هذا الاختيار لا رجعة فيه طول مدة حياة الشركة.

*هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المشكلة و المعتمدة ضمن الإشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساري بهما العمل.

*الشركات المنجزة للعمليات والمنتجات المذكورة في المادة 42من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

1-3- الدفع الجزافي (VF) : تخضع المبالغ المدفوعة لقاء المرتبات و الأجور و التعويضات و العلاوات بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية للدفع الجزافي، ويقع على عاتق الأشخاص الطبيعيين و المعنويين و الهيئات المقيمة بالجزائر و التي تدفع مرتبات و أجور و تعويضات و علاوات

1-4- الرسم على نشاط المهني (TAP) : يطبق الرسم على النشاط المهني على مايلي:

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويين الممارسون لنشاط تخضع عائداته:

- للضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح الصناعية و التجارية.
- للضريبة على أرباح الشركات.
- الأشخاص الطبيعيين الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي، فئة الأرباح غير الصناعية، باستثناء مسيري الشركات ذات المسؤولية المحدودة الحاصلين على أغلبية الأسهم[5].

1-5- الرسم العقاري: يستحق هذا الاسم على الملكيات المبينة المتمثلة في:

- الملكيات المبينة.
- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص و الموارد أو التخزين المنتجات.
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات و الموانئ و محطات السكك الحديدية و المحطات البرية
- أراضي البنايات.
- الأراضي غير المزروعة و المستخدمة لأغراض تجارية أو صناعية.

الملكيات غير المبنية و المتمثلة في:

- الملكيات غير المبنية.
- الأراضي الفلاحية.
- الأراضي المتواجدة في مناطق عمرانية أو قابلة للتعمير.
- مناجم الملح و السبخات

§ المحاجر ومواقع استخراج الرمل و المناجم المكشوفة

1-6- رسم التطهير:[6] يطبق رسم التطهير في البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المترلية.

يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية.

1-7- الضريبة على الأملاك: الأشخاص الخاضعون للضريبة:

*الأشخاص الطبيعيين:

§ الذين يوجد مقرهم الجبائي في الجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.

§ الذين ليس لهم مقرا جبائيا بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.

الأملاك الخاضعة للضريبة:

*الأملاك العقارية:

§ الملكيات المبنية: المقر الرئيس أو الثانوي.

§ الملكيات غير المبنية: الأراضي الحدائق...الخ.

§ الحقوق العينية العقارية

§ الأموال المنقولة:السيارات،سفن التزهة،طائرات التزهة،خيول السباق.

2- الضرائب غير المباشرة و عناصرها :[7]. هي الضرائب التي يتولى دفعها إلى خزينة الدولة أشخاص بعد نقل عبئها إلى غيرهم فيكون بمثابة وسطاء بين من يتحملها والدولة. كذلك تعرف بأنها ضرائب تفرض عند القيام بعملية الاستهلاك لسلعة ما أو الاستفادة من خدمة معينة بحيث تدفع بصفة غير مباشرة من طرف المستهلك، أي المستهلك الأخير الذي يتحملها. و تتكون الضرائب في النظام الجزائري من الرسوم على رقم الأعمال و الرسم الداخلي على الاستهلاك، فالرسوم على رقم الأعمال تحتوي أساسا على ضريبة حديثة تعرف باسم الرسم على القيمة المضافة (TVA) حيث نشأت مع الإصلاح الجبائي الجديد، واستبدلت أو عوضت الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)

1-2- الرسم على القيمة المضافة:[8] يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر. وعليه تقصى من المجال التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، العمليات ذات الطابع الفلاحي أو الخدمات العامة

غير التجارية كما يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة يتحملها المستهلك، غير أنها تحصل بصفة منتظمة كلما تمت معاملة خاضعة للرسم. و يطبق الرسم على القيمة المضافة على العمليات الخاضعة للضريبة وجوبا والمتمثلة في:

- § العمليات المتعلقة بنشاط صناعي أو تجاري أو حرفي المنجزة من طرف الخاضعين للرسم.
- § العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التامين.
- § العمليات المحققة عند ممارسة نشاط حر.
- § المبيعات الخاصة بالكحول أو الخمور و مشروبات أخرى مماثلة لها.
- § العمليات المتعلقة بالإشغال العقارية.
- § المبيعات حسب شروط البيع بالجملة.
- § عمليات الإيجار، و أداء الخدمات و أشغال الخدمات و البحث و جميع العمليات من غير المبيعات

و الأشغال العقارية.[9]

- § الحفلات الفنية و الألعاب و التسليات بمختلف أنواعها التي ينظمها أي من الأشخاص.

2-1-1- العمليات الخاضعة للرسم اختياريا:

-العمليات الموجهة للتصدير.

-العمليات المحققة لفائدة:الشركات البترولية، المكلفين بالرسم، الآخرين، مؤسسات تتمتع بنظام الشراء بالإعفاء.

2-1-2- الخاضعون للضريبة:

-المنتجون -البائعين بالجملة

-المستوردون -البائعين بالتجزئة.

ثانيا : واقع الجباية البترولية في الجزائر: تعتبر الجباية البترولية من أهم إيرادات الجبائية لدول العالم الثالث باعتبارها من أكثر الدول إنتاجا و تصديرا للمحروقات سواء أن كانت بترول أو غاز.و النظام الجبائي في الجزائر يطبق على الأنشطة التالية:

-التنقيب، البحث و استغلال المحروقات.

-نقل المحروقات عبر القنوات.

-تمييع الغاز الطبيعي و معالجته و استخراج غاز البترول المميع.

وتضم جباية المحروقات الحقوق على المحروقات المستخلصة و الضريبة على النتيجة المتعلقة بالنشاط، كما تفرض هذه الحقوق على الشركات الوطنية النشطة في القطاعات المذكورة

سابقا و الشركاء الأجانب، كما يتم فرض هذه الحقوق و تطبيقها في حدود إقليم الدولة و نأخذ كمثال الجزائر التي تعد من بين دول عالم الثالث و التي تشكل المداخيل البترولية أكثر من 80% من مجمع المداخيل الجبائية. تخضع المحروقات المستخرجة من الأحواض البرية و البحرية إلى حقوق حسب كمية المحروقات المنتجة و تحسب بعد عمليات المعالجة في الموقع. و يتم خصم من حساب هذه الحقوق كمية المحروقات التي تكون إما مستهلكة من اجل الاحتياجات المباشرة للإنتاج أو التي يعاد إدخالها إلى الحوض أو التي تضيع. و إن كمية المحروقات المتضمنة في حساب الحقوق لا يجب أن تتعدى حد معين و يجب أن تكون مبررة.

{قيمة المحروقات المستخرجة من الأرض = كمية المحروقات التي تدخل في حساب الحقوق × السعر القاعدي}

السعر القاعدي يساوي:

-فيما يخص المحروقات السائلة المصدرة على حالتها الخامة بسعر محدد قانونيا و الذي لا يستطيع أن يكون اقل من سعر البيع المحقق.

-فيما يخص المحروقات الغازية المصدرة على حالتها الخامة بسعر البيع المحقق، مع الأخذ بعين الاعتبار السعر المتوسط لشراء العملة الصعبة المحددة من طرف البنك المركزي خلال شهر الإنتاج.

-فيما يخص المحروقات السائلة الموزعة إلى مركبات التمييع الوطنية أو الموجهة للمعالجة في الخارج حسب الشروط المحددة في الفقرة92من قانون الجمارك :

أ-من السعر الناتج عن المقررات القانونية الخاص بتحديد السعر الداخلي للمنتجات المميعة لكميات المحروقات السائلة الموجهة إلى السوق الوطنية

ب-السعر الناتج عن المنتجات المكررة و المخصصة للتصدير من اجل كمية المحروقات السائلة الموجهة إلى السوق العالمية

-فيما يخص المحروقات الغازية الموزعة في السوق الوطنية بالسعر المحدد ببنود قانونية

1- الإتاوة: نسب الإتاوة المطبقة على قيمة المحروقات المستخرجة تمثل 20% في حالة وجود ظروف اقتصادية خاصة لعمليات التنقيب و استغلال الأحواض. و يمكن لهذه النسبة أن تخفض حسب مناطق الاستغلال و تكون كما يلي:

16.26% بالنسبة للمنطقة (أ).

12.50% بالنسبة للمنطقة(ب).

تحدد كيفيات التسديد حسب القواعد المعينة من طرف الوزير المكلف بالمالية و يمكن أن تتم شهريا قبل العاشر من الشهر الموالي في حالة التأخر في التسديد ترفع القيم و الكميات المستحقة بقيمة 11 وحدة لكل يوم من التأخير

2- **الضريبة على النتائج**: هذه الضريبة تخضع لها كل من الأنشطة التالية[10]:

1- أنشطة التنقيب و البحث و استغلال المحروقات.

2- أنشطة نقل المحروقات عن طريق القنوات.

3- أنشطة تمييع الغاز الطبيعي و معالجة و استخراج غاز البترول المميع.

إن النتائج تتعين وفق القواعد الجبائية من القانون العام إلا إذا كان العكس و ينص عليه القانون رقم 68-14 الصادر في 19أوت1986. و في جميع الحالات فيما يخص المؤسسات التي تخضع للضريبة على النتائج يجب عليها أن تكون لها محاسبة منفصلة عن كل من الأنشطة السابقة الذكر. و إن النسب المطبقة تختلف حسب الأنشطة الخاضعة للضريبة و حسب مناطق الاستغلال

§ نشاطات التنقيب و البحث و استغلال المحروقات تحسب الضريبة بصفة عامة بنسبة85%، إلا انه يؤخذ بعين الاعتبار حجم الأعباء في البحث و الاستغلال و لتشجيع هذا الأخير في المناطق الصعبة هنالك تخفيضات في نسبة الضريبة على النتائج يمكن أن تقدم. و في هذه الحالة لا يمكن أن تكون النسبة المطبقة اقل من 42%.

إن النسب حاليا محددة حسب مناطق الاستغلال:

75% في المنطقة (أ).

65% في المنطقة(ب).

هذه المناطق محددة بموجب المرسوم رقم 87-157 المؤرخ في 21جويلية 1987.

§ نشاطات نقل المحروقات عبر القنوات و تمييع الغاز الطبيعي و معالجة و استخراج غاز البترول المميع الضريبة على النتائج تحسب على أساس نسبة الضريبة على أرباح الشركات(IBS) المنصوص عليها في المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و تقدر حاليا ب 30%. وتُدفع الضريبة على النتائج على 12 دفعة مؤقتة تعتبر أقساط على الضريبة، و تتم تصفية الضريبة من طرف المؤسسةُ .

ثالثا : واقع تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر :[11] تتغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة و خاصة أوضاع السوق البترولية لان النمو لاقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات و لا داعي للتفصيل في هدا الجانب لعدم الخروج عن الموضوع و الجدول التالي يوضح تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر :

جدول رقم 03: تطور معدل النمو في الجزائر(80-2010)

الوحدة : نسبة مئوية

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
4,4	**1,0-**	**0,7-**	**0,4**	**3,6**	**5,5**	**5,4**	**6,4**	**2,9**	0,7

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
3,2	**5,1**	**1,1**	**4,0**	**3,7**	**0,9-**	**2,1-**	**0,9-**	**1,2-**	0,8

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
3,3	**2,4**	**2,4**	**3,0**	**2,0**	**5,1**	**5,1**	**6,9**	**4,7**	**2,5**	2,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

حيث من خلال ملاحظة الجداول التالية نلاحظ ان النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة لأخرى وكدا من سنة لأخرى ودلك راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول وما شابه دلك , و بالتالي النمو الاقتصادي يتاثر بمعطيات الاقتصاد الدولي

رابعا: بناء نموذج علاقة الجباية العادية بالنمو الاقتصادي في الجزائر: إن من خلال هدا النموذج سوف نظهر العلاقة الرياضية التي تربط الجباية العادية بالنمو الاقتصادي في الجزائر, حيث سوف ندرس كيف تؤثر التغيرات في الجباية العادية على التغيرات في معدلات النمو , و بالتالي نكتشف نوع العلاقة الارتباطية بين الجباية العادية و النمو الاقتصادي . حيث سوف ننطلق من النموذج الخطي البسيط إلى نموذج تكامل متزامن لنستنتج أي النماذج يليق بهده العلاقة .

1-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : كما هو معروف فإن دراسة السلاسل الزمنية تتطلب دراسة جانب مهم وهو دراسة الاستقرارية لمعرفة هل هناك تجانس بين السلاسل الزمنية أو لا . و خاصة في الطرق التي تعتمد على مفهوم التكامل المتزامن , حيث لبناء مثل

هده النماذج لابد من أن تكون هده السلاسل متكاملة من نفس الدرجة , و الجداول التالية تظهر نتائج استقرارية سلاسل الجباية العادية و سلسلة تطور معدلات النمو الاقتصادي .

1-1- دراسة استقرارية سلسلة تطور الجباية العادية : من خلال الاختبارات المطبقة على السلسلة الزمنية المتمثلة في تطورات الجباية العادية و من خلال اختبارات الفروق الأولى تبين ما يلي :

المتغير	ADF			PP		
	%1	%5	%10	%1	%5	%10
الجباية العادية	- 2.26	- 5.48	-3.50	- 2.30	- 2.48	-4.40

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لـــقيم المجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الأول، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1 % و عند 10 % وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). و منه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات و التقديرات الأخرى.

2-1- دراسة استقرارية سلسلة تطور معدلات النمو الاقتصادي : من خلال الاختبارات المطبقة على السلسلة الزمنية المتمثلة في معدلات النمو الاقتصادي و من خلال اختبارات الفروق الأولى تبين ما يلي :

المتغير	ADF			PP		
	%1	%5	%10	%1	%5	%10
النمو الاقتصادي	- 2.15	- 3.38	-2.53	- 1.20	- 1.34	-3.55

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لـــقيم المجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الأول، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1 % و عند 10 % وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary).ومنه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات و التقديرات الأخرى.

2- مصفوفة معامل الارتباط:من الجدول التالي نلاحظ طبيعة الارتباطات بين الجباية العادية و النمو الاقتصاد ي:

	معدل النمو الاقتصادي	الجباية العادية
معدل النمو الاقتصادي	1.000000	0.556078
الجباية العادية	0.556078	1.000000

من خلال ملاحظة معامل الارتباط بين الجباية العادية و تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر نلاحظ أن قيمته تساوي 0,55 ومنه هده النسبة متوسطة أي أن هناك قوة ارتباطيه بين الجباية العادية في الجزائر و تطورات معدل النمو الاقتصادي , حيث هده العلاقة هي ايجابية لأن إشارة معامل الارتباط موجبة .

3- اختبارات السببية ل غرانجر Granger : بعدما تبين من خلال نتائج معامل الارتباط, الارتباط النسبي للعلاقة بين المتغيرات وجب علينا دراسة السببية بين المتغيرات لاستنباط طبيعة النماذج المزمع تقديرها , أي هل هناك علاقة بين المتغيرات في المدى القصير و هل تنتقل هده العلاقة إلى المدى البعيد أم لا و بالتالي نقوم باختبار السببية ل Granger , و حسب مخرجات البرنامج eviews كانت النتائج كما يلي:

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TC does not Granger Cause FN	21	0.23781	0. 1211
FN does not Granger Cause TC		07.5123	0.0009

في حالة التغيير في معدلات النمو يسبب التغيير في الجباية العادية فأننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في معدلات النمو الاقتصادي لا يسبب تغيير الجباية العادية ، أما في حالة التغيير في الجباية العادية يسبب التغيير في معدلات النمو الاقتصادي ، فأننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أصغر من 5%، أي أن التغيير الجباية العادية يسبب التغير في معدلات النمو الاقتصادي ، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد , من الجباية العادية إلى النمو الاقتصادي .

4- بناء علاقة تكامل متزامن بين تطور الإيرادات الجبائية العادية و تطور معدلات النمو الاقتصادي : من اختبارات الاستقرارية المبينة مسبقا و اختبارات السببية المجرات على السلسلتين تبين أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة , لكن ليس شرط كافي لبناء علاقة تكامل متزامن , حيث لبناء علاقة تكامل متزامن لابد من أن يكون المتبقى مستقر من الدرجة الصفر أي متكاملة من الدرجة الصفر لأن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى و بالتالي نختبر استقرارية البواقي من الدرجة Level كما يلي :

المتغير	ADF			PP		
	%1	%5	%10	%1	%5	%10
سلسلة البواقي	- 2.22	- 4.41	-2.11	- 1.37	- 1.77	-5.66

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لـــقيم المجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الصفر، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1 % و عند 10 % وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary).و منه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات و التقديرات الأخرى. فبعد ما تبين أن سلسلة البواقي مستقرة من الدرجة الصفر إذن يمكن بناء علاقة تكامل متزامن كما يلي :

$$CT_t = 3.21 + 0.098 FN_t$$
$$(1.78) \quad (3.17)$$

حيث هده المعادلة تظهر طبيعة تأثير الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد و المتوسط , أي أن هدا التحرك في العلاقة حتى لو لم يظهر على المدى القصير فسوف يعود للظهور على المدى البعيد و المتوسط لأن هناك علاقة تحكم المتغيرين .

خامسا: بناء نموذج علاقة الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي في الجزائر: إن من خلال هدا النموذج سوف نظهر العلاقة الرياضية التي تربط الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي في الجزائر, حيث سوف ندرس كيف تؤثر التغيرات في الجباية العادية على التغيرات في معدلات النمو , و بالتالي نكتشف نوع العلاقة الارتباطية بين الجباية البترولية و النمو الاقتصادي . حيث سوف ننطلق من النموذج الخطي البسيط إلى نموذج تكامل متزامن لنستنتج أي النماذج يليق بهده العلاقة

1- دراسة استقرارية سلسلة تطور الجباية البترولية : من خلال الاختبارات المطبقة على السلسلة الزمنية المتمثلة في تطور الجباية البترولية و من خلال اختبارات الفروق الأولى تبين ما يلي :

المتغير	ADF			PP		
	%1	%5	%10	%1	%5	%10
الجباية البترولية	-1.27	- 3.21	-2.21	- 1.98	- 3.90	-3.54

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أصغر من القيمة المطلقة لـــقيم المجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الأول، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1 % و عند 10 % وبالتالي نقبل الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة ليست مستقرة (Stationaryومنه نجري اختبار الاستقرارية من الدرجة الثانية و نتائجه كما يلي :

المتغير	ADF			PP		
	%1	%5	%10	%1	%5	%10
الجباية البترولية	- 2.11	- 4.55	-3.90	- 2.39	- 2.44	-3.46

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لـــقيم المجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الصفر، و معنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1 % و عند 10 % وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary).و منه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات و التقديرات الأخرى.

2- مصفوفة معامل الارتباط:من الجدول التالي نلاحظ طبيعة الارتباطات بين الجباية البترولية و النمو الاقتصادي:

	معدل النمو الاقتصادي	الجباية البترولية
معدل النمو الاقتصادي	1.000000	0,69949
الجباية البترولية	0,69949	1.000000

من خلال ملاحظة معامل الارتباط نلاحظ أن قيمته تساوي حوالي 0,70 و هي نسبة جد قوية تظهر مدى ارتباط تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بالجباية البترولية , و

بالتالي العلاقة قوية بين المتغيرين وهي علاقة طردية و ايجابية لأن إشارة معامل الارتباط موجبة.

3- اختبارات السببية ل غرانجر Granger : بعدما تبين من خلال نتائج معامل الارتباط, الارتباط القوي للعلاقة بين المتغيرات وجب علينا دراسة السببية بين المتغيرات لاستنباط طبيعة النماذج المزمع تقديرها , أي هل هناك علاقة بين المتغيرات في المدى القصير و هل تنتقل هده العلاقة إلى المدى البعيد أم لا و بالتالي نقوم باختبار السببية ل Granger , و حسب مخرجات البرنامج eviews كانت النتائج كما يلي:

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TC does not Granger Cause FP	21	11.4536	0. 2111
FP does not Granger Cause TC		10.0908	0.0011

في حالة التغيير في معدلات النمو يسبب التغيير في الجباية البترولية فأننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في معدلات النمو الاقتصادي لا يسبب تغيير الجباية البترولية ، أما في حالة التغيير في الجباية البترولية يسبب التغيير في معدلات النمو الاقتصادي ، فأننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشرF أصغر من

$$\Delta TC_{t-1} + 0.23\Delta TC_{t-2} + 0.19\Delta F + 0.66\Delta FP_{t-1} + 0.07\,\Delta FP_{t-2} + \varepsilon$$

5%، أي أن التغيير الجباية البترولية يسبب التغير في معدلات النمو الاقتصادي ، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد , من الجباية البترولية إلى النمو الاقتصادي ,

4- بناء نموذج تصحيح الخطأ بين تطور الإيرادات الجبائية البترولية و تطور معدلات النمو الاقتصادي: بعدما تبين أن هناك علاقة سببية بين تطورات الإيرادات الجبائية و تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر, يمكن بناء نموذج يوفق هده العلاقة , حيث لا يمكن توفيق هده العلاقة بنموذج تكامل متزامن لأن السلسلتين ليس مستقرتين من نفس الدرجة , و بالتالي نمر إلى اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن للكشف عن طبيعة النموذج. حيث من خلال مخرجات البرنامج eviews تم التوصل إلى أن نموذج تصحيح الخطأ لهده العلاقة هو كما يلي :

حيث من خلال هدا النموذج نلاحظ أن النموذج معنوي أو مثالي عند الفجوة الثانية , و بالتالي تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تتأثر بمعدلات النمو الاقتصادي في الفترات السابقة , كما تتأثر بتطورات المداخيل الجبائية البترولية في الفترات الحالية و السابقة

, حيث التأثير يتناقص كلما كبرت الفجوة و هدا إن دل فإنما يدل على التأثير الآني و المباشر للجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سادسا: بناء نموذج أثر تداعيات الأزمة العالمية 2008 على تأثيرية الجباية على النمو الاقتصادي: من خلال بناء هدا النموذج سوف نحاول معرفة هل للأزمة العالمية 2008 أثر على تأثيرية تطورات المداخيل الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر , حيث سوف نستعمل المتغيرات الصورية للتعبير عن تداعيات الأزمة العالمية 2008 , حيث سوف نلاحظ هده التأثيرية على المدى القصير و المتوسط و الطويل ,

1-تعريف و دواعي استعمال المتغير الأصم: إن المتغير الصوري هو متغير مفسر أي مستقل يتكون من رقمين (0 , 1) , أي يأخذ الرقم 1 في الفترات التي تتحقق فيها الظاهرة و يأخذ الرقم 0 في الفترات التي لا تتحقق فيها الظاهرة . حيث في بعض الأحيان تظهر متغيرات غير عادية كسلاسل زمنية في المعادلات و النماذج مرتبطة بوقوع حوادث استثنائية مثل : الضرائب , الحروب , الكوارث الطبيعية ,.... أو هناك في بعض الأحيان ز خاصة اليوم العالم يشهد تكتلات و اتفاقيات تعاون و بالتالي في بعض النماذج لابد من إظهار هده المفاهيم في النماذج لما لها من تأثير على النتائج .

2-بناء نموذج تأثيرية الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر قبل إدخال متغيرة تداعيات الأزمة : يمثل هدا النموذج العلاقة التي تربط الجباية العادية و الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نموذج خطي متعدد , و باستعمال طريقة المربعات الصغرى باعتبارها أفضل الطرق للتقدير لأنها تدني الفرق بين القيم المقدرة و القيم الحقيقية , و بالاستعانة ببرنامج eviews تم التوصل إلى النموذج الخطي المتعدد التالي :

$$TC = 2.84 + 0.12\,FN + 0.65\,FP$$
$$(3.45) \qquad (2.90) \qquad (4.56)$$
$$F = 203.93 \qquad DW = 1.80 \qquad R = 0.98$$

من خلال المؤشرات الإحصائية نلاحظ أن معامل يقترب من الواحد و بالتالي المتغير التابع مفسر من طرف المتغيرين المستقلين, كما أن القيمة المجدولة لإحصائية فيشر أصغر من القيمة المحسوبة و بالتالي معلمات النموذج المتعدد لها معنوية. كما أن إحصائية دربن واتسون تنحصر في المجال القائل بعدم وجود تداخل خطي .

3- بناء نموذج تأثير الأزمة العالمية 2008 على تأثيرية الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر: في هدا النموذج سوف نضيف المتغيرات الصورية التي تعبر عن تداعيات الأزمة العالمية 2008 إلى النموذج السابق ثم نختبر معنوية النموذج , ومن تم معرفة هل للأزمة العالمية 2008 تأثير على تأثيرية الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر , و كيف تؤثر الأزمة على النمو, حيث نضيف المتغيرات الصورية الثلاثة التالية : Crise(1) , Crise(2) , Crise(3) حيث تمثل هده المتغيرات على التوالي تأثير تداعيات الأزمة العالمية 2008 على المدى القصير و المتوسط و الطويل على التوالي . حيث النموذج هو كما يلي:

$$TC = 1.88 + 0.10\,FN + 0.50\,FP + 0.012\,Crise(1) + 0.010\,Crise(2) + 0.10\,Crise(3)$$
$$(6.76) \quad (4.90) \quad (2.22) \quad (7.80) \quad (1.19) \quad (4.23)$$
$$F = 124.34 \qquad DW = 1.01 \qquad R = 0.89$$

من خلال المؤشرات الإحصائية نلاحظ أن معامل يقترب من الواحد و بالتالي المتغير التابع مفسر من طرف المتغيرين المستقلين, كما أن القيمة المجدولة لإحصائية فيشر أصغر من القيمة المحسوبة و بالتالي معلمات النموذج المتعدد لها معنوية. كما أن إحصائية دربن واتسون تنحصر في المجال القائل بعدم وجود تداخل خطي.وبالتالي النموذج معنوي لكن أقل من النموذج الاول بقليل ومنه لتداعيات الأزمة العالمية 2008 أثر على تأثيرية الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر. حيث نلاحظ أن معلمات النموذج تناقصت وهدا إن دل إنما يدل على استجابة الجباية و النمو الاقتصادي لتداعيات الأزمة العالمية 2008 .

سابعا: علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى القصير و المتوسط و الطويل :

إن تحليل تأثير الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير و المتوسط والبعيد يستدعي معرفة طبيعة الجباية المؤثرة وكدا معرفة نوع النمو المتحدث علية.حيث طبيعة الجباية المؤثرة تتمثل في هل هي جباية عادية او جباية بترولية , أما نوع النمو فيتمثل في النمو داخل قطاع المحروقات أو النمو خارج قطاع المحروقات. ومنه نقف أمام التحليل التالي :

1-علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى القصير: إن تأثير الجباية على النمو الاقتصادي في المدى القصير معنوي و ايجابي , لكن ليس بالقدر الكافي , لأن النمو الاقتصادي في المدى القصير يتأثر بالجباية البترولية فقط دون الجباية العادية , حيث نسبة كبيرة من النمو الاقتصادي تتشكل من النمو الاقتصادي داخل قطاع المحروقات , الأمر الذي

يفسر ضعف التحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات أي لا يوجد قطاع إنتاجي و خدماتي كافي لتغطية الجباية العادية و بالتالي تبقى الجباية البترولية تلعب الدور الأساسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال التمويلات و التحويلات المالية الموجهة لعمليات التنمية الاقتصادية , و بالتالي النمو الاقتصادي على المدى القصير مرهون بالجباية البترولية .

2-علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى المتوسط: إن النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في الجزائر مرتبط بالجبايتين العادية و البترولية , حيث تعتبران مكملتان لبعضهما البعض , حيث الجباية البترولية تعتبر مصدر تمويلي لعملية النمو الاقتصادي , أما الجباية العادية فتعتبر مصدر تحفيزي لعمليات الاستثمار المحلي التي تعتبر آلية من آليات النمو الاقتصادي , و بالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى المتوسط مرهون بالجباية البترولية و الجباية العادية على حد سواء .

3- علاقة الجباية بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل : إن النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل مرتبط بالدرجة الأولى على الجباية العادية التي إن خطط لها أحسن تخطيط استطاعت أن تلبي حاجيات النمو الاقتصادي على المدى البعيد , حيث يمكن للجباية العادية أن تأتي بالاستثمار المنتج الخالق للثروة و بالتالي بعث نمو اقتصادي مستدام , حيث تلك التخفيضات الممنوحة للمستثمرين من أجل تحفيز الاستثمار تصبح على المدى الطويل تدر أموالا من خلال التحصيل الضريبي الذي يحدث بعد تموقع الاستثمارات من خلال المؤسسات و الشركات الناشطة و الاخد بزمام أمورها . وبالتالي النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر مرهون بالترشيد الضريبي للجباية العادية في منضومة قانونية و اقتصادية متكاملة .

الخلاصة:

إن من خلال التحليل القياسي للعلاقة التي تربط الجباية العادية و الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي في الجزائر تبين أن هناك أثر معنوي للجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر سواء كان هدا الأثر مباشرا من خلال عمليات تمويل حركية النمو أو غير مباشر من خلال الأثر الرجعي الذي يحدث نتيجة استجابة المجتمع لعمليات الإنفاق العام الناتجة بدورها عن تزايد الإيرادات الجبائية البترولية , لكن يمكن تقسيم هدا الأثر إلى أثر تمويلي و أثر تحفيزي , حيث تلعب الجباية البترولية دور الممول لعمليات النمو الاقتصادي بينما تلعب الجباية العادية دور المحفز لعمليات النمو الاقتصادي . و السبب في دلك هو أن الجزائر بلد غني بالموارد البترولية و بالتالي استغلال هده الفرصة لتمويل النشاطات الاقتصادية و توفير قاعدة اقتصادية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي , بينما تعتبر الجباية العادية جباية تحفيزية و دلك من خلال

التسهيلات الضريبية و التخفيضات الجبائية على النشاطات الاقتصادية الإنتاجية بهدف الرفع من الحركية الإنتاجية و لفتح الأبواب أمام المستثمرين المحليين المبتدئين , و بالتالي حتى التخفيض في نسب الضرائب على النشاطات داخل الاقتصاد الوطني من شأنه رفع معدلات النمو الاقتصادي , لكن ما يجب التذكير به هو أن النمو في الجزائر لا يلبي متطلبات المجتمع و غنى الجزائر من الموارد البترولية لا يعكس رفاه المجتمع . وعلية يجب إعادة النظر في الترسانة القانونية التي تنظم الجباية ككل و توجيه السياسة الجبائية نحو ما يخدم النمو و التنمية الاقتصاديين داخل الوطن .

المراجع و الهوامش :

[1] - غازي عنابه ،المالية العامة و التشريع الضريبي ،دار البيان ،الطبعة الأولى ،الأردن ،1988.

[2] - عبد العزيز عثمان،النظم الضريبية ،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية .ص 56 و ص 57

[3] -Rachid Bouhirde, les avantages fiscaux annale, institue maghrébienne douaniere et fiscale,

[4] -المادة 04 من قانون 12-93.

[5] -المادة 07 من قانون 12-93.

[6] Germain J.M. (1990). "Evaluation d'un modèle VAR de l'économie française — Recherches de relations de Cointégration", Rapport de stage, en collaboration avec F. Maurel et B. Salanié, sous la direction de G. Laroque, Ecole Polytechnique

[7] - سيدي عبد العزيز عثمان ،النظم الضريبية ،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية .

[8] - سوري عدلي ناشد ،الوجيز في المالية العامة ،دار الجامعية للنشر ،2000

[9] - حسن الصغير ،دروس في المالية العامة و المحاسبة العمومية ،الجزائر ،دار المحمدية ،الطبعة الأولى .

[10] Bnissad Hocine ,la reforme économique en algerie ,année 1991.

[11] السيد عطية عبد الواحد،دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ط1 القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993 ، ص23 .

REVUE
Des économies nord Africaines

â **Revue scientifique, périodique, spécialisée, approuvée** â

N° 10 -2012-

Les articles approuvés

L'économie de la connaissance :l'apport des théories cognitives de la firme

Dr .Melbouci Leila
Université de Tizi Ouzou – Algérie
M.Souki Hakima
Université de Tizi Ouzou – Algérie

Laboratoire
Mondialisation & économies Nord Africaines
Université Hassiba Ben Bouali- Chlef - Algérie

رقم الإيداع **ISSN**
1112-2005 **1112-6132**

REVUE
Des économies nord Africaines

â Revue scientifique, périodique, spécialisée, approuvée â

Laboratoire
Mondialisation & économies Nord Africaines
Université Hassiba Ben Bouali- Chlef - Algérie

Depot	ISSN
1112-2005	1112-6132

Adresse : Laboratoire Mondialisation & économies Nord Africaines . Université Hassiba Ben Bouali- Chlef - Algérie
BP151 Chlef 0200 Algerie
Tel/fax : 0021327722381
Email : revulabomena@yahoo.fr
Site : http://www.univ-chlef.dz/renaf

REVUE
Des économies nord Africaines

â Revue scientifique, périodique, spécialisée, approuvée â

Table des matières

N°	L'article	Page
1	**L'économie de la connaissance :l'apport des théories cognitives de la firme** Dr .Melbouci Leila M.Souki Hakima Université de Tizi Ouzou – Algérie	**1**

L'économie de la connaissance :l'apport des théories cognitives de la firme

Dr .Melbouci Leila [*]
M. Souki Hakima [**]
Université de Tizi Ouzou – Algérie

Introduction :

D'un point de vue général, la connaissance est une fraction de ce que les gens savent ou sont susceptibles de savoir, a priori il n'appartient pas à l'économiste de la définir. Cependant, la science économique s'y intéresse dans la mesure où elle participe à expliquer plusieurs dimensions liées au fonctionnement du marché et au système de production. L'importance de la connaissance dans la dynamique économique est suffisamment reconnue pour que de nombreux économistes s'en soient saisis. Des arguments montrant le lien connaissance, innovation et croissance sont largement défendus. En effet, la dynamique de la connaissance et à l'origine de celle de l'innovation à travers principalement l'éducation, la recherche-développement et l'apprentissage. Cela justifie la considération de la connaissance comme un objet économique. De ce fait on assiste à la formation d'une économie de la connaissance, à savoir d'une sous-discipline de la science économique spécialisée dans l'étude des mécanismes régissant la production, la diffusion et l'appropriation des connaissances. Cette sous-discipline est en construction, elle n'a pas encore un socle théorique achevé. De nombreuses théories contribuent pour bâtir cette nouvelle discipline sur des fondements scientifiques harmonieux. Les théories cognitives de la firme ont été d'un apport considérable pour baliser les contours de cette jeune discipline. Pour les porteurs de ces théories, la création de valeur dépend en priorité de l'identité et des compétences de la firme. La spécificité de cette dernière est liée à sa capacité de créer de la connaissance et, ainsi, d'être rentable de façon durable. On qualifie

[*] *Maître de conférences B, membre du laboratoire LAMOD, Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou.*- Algérie
[**] *Maître Assistante A,, membre du laboratoire LAMOD, Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou.*- Algérie souki_hakima@yahoo.fr

l'approche cognitive de l'entreprise comme un ensemble constitué par les théories de la firme fondées sur les ressources et les compétences d'une part et par les théories évolutionnistes d'autre part. Le fonctionnement de la firme est basé sur une conception des comportements qui diffère singulièrement de celle que partagent les approches dites contractuelles[1]. On assiste donc à une profonde rupture paradigmatique. Dans ce cadre, comment explique-t-on ce passage à une nouvelle ère économique nécessitant de nouveaux outils d'analyse ? Comment les théories de la cognition de la firme ont expliqué l'intérêt croissant à la connaissance porté par les entreprises et quelles sont leurs contributions à la formation de l'économie de la connaissance ?

Nos hypothèses reposent sur l'idée que le passage du capitalisme industriel au capitalisme cognitif[2] s'explique par la place dominante et croissante du capital immatériel dans la valorisation de l'entreprise. Les outils d'analyse propre à l'économie industrielle (le modèle structure-comportement-performance et les outils de la théorie des jeux) ne sont plus adaptés à une économie basée sur les connaissances. En outre, les théories cognitives ont pu dessiner les contours d'une nouvelle discipline relevant de l'économie et montrer l'intérêt de l'immatériel en l'occurrence la connaissance dans l'étude de la performance de l'entreprise.

Cet article est structurée en deux points, le premier met en exergue les particularités de l'économie de la connaissance et ce qui la différencie de l'économie fondée sur la connaissance et du capitalisme industriel, le second traite des théories cognitives de la firme.

1) L'économie de la connaissance : quelles spécificités ?

Avant tout, la distinction entre l'économie de la connaissance en tant que discipline et l'économie de la connaissance en tant que phénomène s'impose. Bien que la terminologie française qualifiant ces deux concepts est encore ambigüe, la langue anglaise en

[1] La firme s'analyse comme un système particulier de relations contractuelles. La firme est un «nœud de contrats» entre individus.

[2] Dans cet article, les arguments portant sur les différences conceptuelles entre le capitalisme cognitif et l'économie de la connaissance ne sont pas évoqués (voir Vercellone, 2008 et Rullani, 2000).

distingue deux notions : le *Knowledge Economics* concerne la branche des sciences économiques consacrée à l'analyse de la nature, du comportement et de l'impact économique de la connaissance, le *Knowledge Economy* fait référence à une phase récente que traverse les économies développées et avec elles le capitalisme où la connaissance occupe une place prépondérante.

L'économie de la connaissance qualifiée de phénomène, communément appelée « l'économie fondée sur la connaissance (EFC) », est une des étapes dans l'évolution du système économique contemporain. Foray et Landevall (2000) considèrent l'EFC comme une catégorie de l'économie de la croissance basée sur la primauté de la connaissance sur les autres facteurs de production. Cette économie serait caractérisée par une phase d'innovation radicale au sens de Schumpeter concernant non seulement de nouvelles technologies mais aussi des transformations organisationnelles des firmes (innovation organisationnelle) et des marchés (innovation marché) , ainsi que des modes de régulation.

L'analyse historique de la connaissance et sa contribution à la croissance économique soulèvent un certain nombre de questions liées à la réalité et la temporalité de ce phénomène. On est donc amené à se demander s'il résulte d'un effet de mode ou d'un changement effectif de la considération donnée au savoir. Les conclusions de certains économistes se penchent vers la deuxième proposition : en 1957, Solow a montré que la connaissance en économie mérite toutes les intentions, puisque le changement technique constitue le moteur de 7/8 de la dérivée seconde de la croissance de long terme. Les travaux de Rubin M., Huber M. et Taylor (1986) montrent que la part d'activité de secteurs dit « intenses en connaissances » est croissante dans le PIB. Les critères illustrant ce passage à l'économie fondée sur la connaissance sont : l'intensification du rôle économique de la connaissance, transformation du comportement économique de la connaissance (le passage d'un bien économique non rival et non excluable à un bien économique club[3]) et l'impact direct de la connaissance sur la

[3] Un bien public est un bien ou un service qui est dans une certaine mesure : - *Non rival* : la consommation d'une personne ne diminue pas la disponibilité du bien pour les autres consommateurs potentiels - *Non*

croissance. Cependant, cette vision est à nuancer. En effet, le problème de mesure de la connaissance se pose avec acuité. Plusieurs outils[4] sont proposés pour tenter de mesurer le capital intangible dans l'entreprise sans aucun consensus.

L'étude de la connaissance n'est pas aussi récente que le prétendent les économistes contemporains. L'importance de la connaissance dans la littérature économique a débuté au 18ème siècle. C'est à partir des années 50 que se développe l'étude de la connaissance au tant qu'objet économique. De ce fait, la connaissance est passée d'une phase de préoccupation à une phase d'étude. David Hum est probablement le premier à s'intéresser à la connaissance comme objet économique en publiant un article en 1752 faisant le lien entre le développement économique et la connaissance. A. Smith, dans son livre « la recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations», a introduit implicitement le rôle de la connaissance dans la spécialisation horizontale. Il affirme que l'industrie est soutenue par la connaissance qui est inséparable de l'éducation. Il ajoute que l'entreprise peut créer un monopole économique en ayant un monopole de la connaissance. Il affirme également l'importance de ce qu'on appelle actuellement le transfert technologique et donc le transfert de la connaissance. Malthus a, quant à lui, fait un lien entre la productivité agricole et la connaissance détenue par les agriculteurs. Il a également établit un lien entre la possibilité de trouver un emploi et les connaissances dont disposent les ménages. John Stuart Mill affirme que, pour résoudre le problème de l'état stationnaire (stagnation de la productivité des facteurs de production), il faudrait améliorer l'état de la connaissance dans l'entreprise.

En dépit de cette préoccupation ancienne, l'économie classique et préclassique n'a pas étudié formellement l'importance économique

exclusif : il est impossible (ou au moins difficile/coûteux) d'interdire la consommation du bien à un consommateur non-payeur. Un bien de club est un type particulier de bien collectif dont la consommation respecte le principe de non-rivalité mais qui a la possibilité d'être rendu excluable.

[4] Dudezer A « La valeur des connaissances en entreprise : recherche sur la conception de méthodes opératoires d'évaluation des connaissances en organisation » thèse de doctorat, école centrale Paris 2003.

de la connaissance. L'économie classique a considéré implicitement la connaissance, un capital intangible, comme étant incorporée dans les facteurs de production Travail et Capital.

Malgré l'intérêt porté à la connaissance par les auteurs cités précédemment, le mérite du pionnier revient à Alfred Marchal, qui en 1890, a fait de la connaissance un sujet économique central dans l'analyse économique. Cette phrase l'illustre sans aucune ambiguïté « *knowledge is our most powerful factor of production* ».

La pensée néoclassique, avec les travaux de Marshall, a remarqué toutefois que l'incorporation totale de l'impact économique de la connaissance dans les facteurs de production traditionnels était imparfaite, et que la connaissance déterminait d'autres variables que ceux-ci, comme l'organisation de la production. Les fonctions de production néoclassiques ont ainsi inclut le niveau technologique comme paramètre.

L'économie qu'on peut qualifier de 'post industrielle' ou 'post fordiste' est marquée par de nombreuses transformations et ruptures la modifiant en profondeur. Le capitalisme industriel a montré ses limites. Le progrès et l'accumulation du capital se basant sur le capital matériel et le perfectionnement de l'organisation du travail sont remplacés par la connaissance, la créativité et l'information. La régulation est fondée sur des comportements orientés vers la nouveauté et les brevets. C. Vercellone (2003) va plus loin en rattachant l'accumulation du capital à la transformation de la connaissance en marchandise fictive. Pour E. Rullani (2000), ce qui différencie le capitalisme industriel du capitalisme cognitif c'est que l'analyse cognitive n'incorpore pas la connaissance dans le travail et la machine, ni dans l'organisation mais dans les nouvelles technologies d'information et de communication (NTIC). Ces nouvelles technologies ont permis la circulation des connaissances en les rendant diffuses et en autonomisant la sphère de la production de la connaissance. En effet, l'économie de la connaissance en tant que science met en exergue le rôle central des nouvelles technologies d'information et de communication (NTIC). Elles ont amplifié le processus de transformation des relations entre la sphère de la production de connaissances et l'accumulation du capital. Il est vrai que la digitalisation a permis la circulation des connaissances (scientifiques, techniques, culturelles, artistiques) à travers des

réseaux désincorporées de tout support matériel (machine ou homme). Le sens de cette " non-incorporation " est donné par Corsani (2003, P.1) : « la sphère de la production de connaissances s'autonomise par rapport à la production industrielle, en ce sens que le rapport de subordination qui avait caractérisé le capitalisme industriel, à savoir, un rapport de subordination de la sphère de la connaissance à celle de la production de marchandises, est renversé ». Au delà de cette autonomisation de la production de la connaissance, on assiste à une révolution dans le régime de la propriété intellectuelle et dans la propriété en général. La logique industrielle de la répétition fondée sur le travail de reproduction s'épuise. La tendance est donc de breveter les idées au lieu de breveter les applications tout en rallongeant la durée des brevets d'une part et la multiplication des licences de copyleft[5] d'autre part.

Les pionniers ayant permis à l'économie de la connaissance d'émerger au tant que discipline sont Denison et Machlup (1962). Lucas, Romer et Phelps ont, dans la cadre de la théorie de la croissance endogène[6], assimilé la croissance économique à l'accumulation de quatre facteurs principaux : le capital physique, la technologie, le capital humain et le capital public. L'économie de la connaissance en tant que discipline s'occupe de la gestion de la connaissance en l'occurrence sa création, son accumulation, sa diffusion ainsi que sa protection.

Les transformations des fondements économiques qui caractérisent l'économie de la connaissance ont affecté la théorie économique y compris les théories microéconomiques relatives à l'entreprise. Celles-ci se consacrent davantage à la connaissance, innovation ainsi que les nouvelles technologies d'information et de communication. Certaines de ces questions relèvent des théories cognitives de la firme en l'occurrence les théories fondées sur les ressources et les compétences et les théories évolutionnistes.

2) Les théories cognitives de la firme :

[5] Copyleft consiste à donner le libre accès à toute œuvre en la mettant dans le domaine public sans droit d'auteur.

[6] Théorie de la croissance expliquant la croissance des économies selon des facteurs endogènes à son évolution. Dans la croissance endogène, le progrès technique est le facteur clé de la croissance.

La conception cognitive de la firme est née dans un contexte de forte concurrence où les théories de l'économie industrielle avaient des difficultés à expliquer les différences de comportement et de création de valeur par les entreprises notamment celles qui relient les performances de la firme aux performances du secteur (Porter M.) et les théories dites contractuelles. Dans ce cadre, l'avantage concurrentiel durable est conditionné par la spécificité des ressources détenues qui relèvent davantage du domaine de l'intangible que du tangible. Cette nouvelle conception de la firme s'inscrit dans une nouvelle discipline appelée « l'économie cognitive » concept utilisé par Walliser (2000). Egidi et Rizzello, en 2003, la définissent comme une perspective interdisciplinaire pour l'étude des procédures humaines de résolution des problèmes, des choix, de l'élaboration de décisions et du changement pour expliquer la nature et l'évolution des institutions et organisations économiques dans un contexte caractérisé par l'incertitude structurelle. Ainsi les réflexions menées sur les organisations changent d'orientation en portant sur la connaissance, l'apprentissage et les compétences. Ce courant cognitif va donner un élan pour poser les premiers fondements d'une nouvelle sous-discipline nommée « économie de la connaissance ». Pour l'illustrer, on développera dans le point qui suit les arguments défendus par « les cognitivistes » pour redéfinir l'entreprise dans une économie basée sur la connaissance en apportant des réponses à la question posée qui est celle de savoir pourquoi certaines firmes ont des performances supérieures. Vu la largesse des ramifications des théories cognitives (voir Ben Dhaou, 2006), on s'est limité aux précurseurs et aux pères fondateurs.

2.1) Les théories fondées sur les ressources et les compétences :

L'approche par les ressources et les compétences considère que la prise de décision au sein d'une firme ne dépend pas d'une allocation optimale de ressources acquises sur le marché mais des compétences de ses salariés, existantes et construites au cours de l'activité de la firme. L'entreprise n'est plus conçue pour traiter l'information mais comme une organisation apprenante où les compétences organisationnelles seraient source d'avantage concurrentiel. Les principes fondateurs de cette théorie sont élaborés par les contributions de trois auteurs qui sont considérés comme les pères fondateurs à savoir Selznik, Penrose et Demsetz. Les deux

premiers auteurs se sont intéressés à l'aspect dynamique des ressources en se focalisant sur la problématique du maintien de l'avantage concurrentiel à long terme, quant au troisième, il s'est attaché à une analyse statique en précisant les propriétés que devrait posséder une ressource pour qu'elle permette l'obtention d'un avantage concurrentiel.

Dans son ouvrage publié en 1959, Penrose E. a initié la théorie basée sur les ressources (RBV). Celle-ci connaît un réel essor avec l'article de Wernerfelt (1984), et une vulgarisation avec celui de Barney (1991). Wernerfelt (1984), en introduisant l'idée qu'il convient de se focaliser sur les ressources d'une firme afin d'expliquer sa performance, a donné une piste à de nombreux chercheurs (Rumelt, 1984 ; Barney, 1986, 1991 ; Dierickx et Cool, 1989. Barney, 1991) qui ont étudié les caractéristiques des ressources pouvant contribuer à l'obtention d'un avantage concurrentiel durable. En se basant sur l'hypothèse selon laquelle dans une industrie les ressources sont détenues différemment entre les firmes et qu'elles ne peuvent pas être transférées sans générer de frais, Barnay a spécifié certaines caractéristiques propres à ces ressources. Ainsi, les ressources qui sont à la fois rares c'est-à-dire qu'elles ne sont pas détenues par un grand nombre de concurrents et ayant de la valeur, peuvent être source d'un avantage concurrentiel. Si ces ressources sont inimitables, non substituables et non transférables, elles peuvent être à l'origine d'un avantage concurrentiel durable. La valeur d'une ressource est déterminée par la capacité qu'elle a à saisir les opportunités et / ou de neutraliser les menaces provenant de l'environnement. L'inimitabilité d'une ressource est expliquée par Barney (1991) en introduisant la notion 'd'ambiguïté causale' qui désigne le fait que les ressources qui procurent à une firme un avantage concurrentiel durable ne soient pas identifiables. Les ressources non substituables et non transférables sont celles qui n'ont pas d'équivalents sur le marché.

La théorie des ressources et des compétences a permis le développement de différentes approches permettant d'explorer des concepts fondamentaux tels que la connaissance et la compétence. On distingue l'approche par les connaissances (*Knowledge-Based View*) l'approche par les capacités dynamiques (*Dynamic Capabilities*) et l'approche par les compétences (*Competence- Based*

Management). Ce foisonnement ne doit pas apparaître comme source de confusion mais plutôt comme une richesse.

Selznik (1957) est à l'origine de la notion des compétences distinctives qui renvoient aux activités dans lesquelles l'entreprise excelle par rapport à ses concurrents et qui constituent sa base de croissance. Ainsi, ces compétences clés, une fois repérées, doivent être exploitées et accumulées afin d'avoir plus d'expérience possible.

Penrose quant à elle s'est intéressée à l'origine de la croissance de la firme. Le comportement de celle-ci sur le marché ainsi que sa croissance sont déterminés par l'ensemble des ressources détenues. Les connaissances et l'apprentissage des gestionnaires doivent en assurer la meilleure utilisation pour tirer le plus d'avantage possible.

L'approche long-termiste de Demsetz (cité par Tinél 2002) a enrichit cette théorie. En effet, il pose les fondements de l'analyse des conditions de maintien à long terme de l'avantage concurrentiel en remettant en cause l'approche 'structure-comportement-performance'[7]. Pour faire perdurer un avantage concurrentiel, l'entreprise devrait privilégier certaines compétences clés et grâce à leur maitrise, elle pourrait avoir de l'avance par rapport aux concurrents.

Porter (1991) a critiqué la théorie de ressource based view (RBV) car le succès d'une entreprise ne se base pas uniquement sur l'analyse de ses ressources (analyse rétrospective) or que l'environnement joue un rôle important dans la détermination de la valeur d'un actif. Lorsque les concurrents arrivent à changer les conditions de l'avantage concurrentiel en leur faveur, la firme risque de se retrouver avec des ressources inutiles et sans aucune valeur.

Le schéma qui suit résume les principaux axes de développement de l'approche basée sur les compétences. Trois approches feront l'objet de plus amples explications à savoir l'approche par les connaissances, l'approche basée sur les capacités dynamiques et les capacités organisationnelles et l'approche par les compétences.

[7] Selon le paradigme traditionnel 'structure-comportement-perfomrance', les caractéristiques structurelles du marché orientent les comportements des entreprises qui impactent leurs performances.

Les axes de développement de l'approche basée sur les ressources et les compétences.

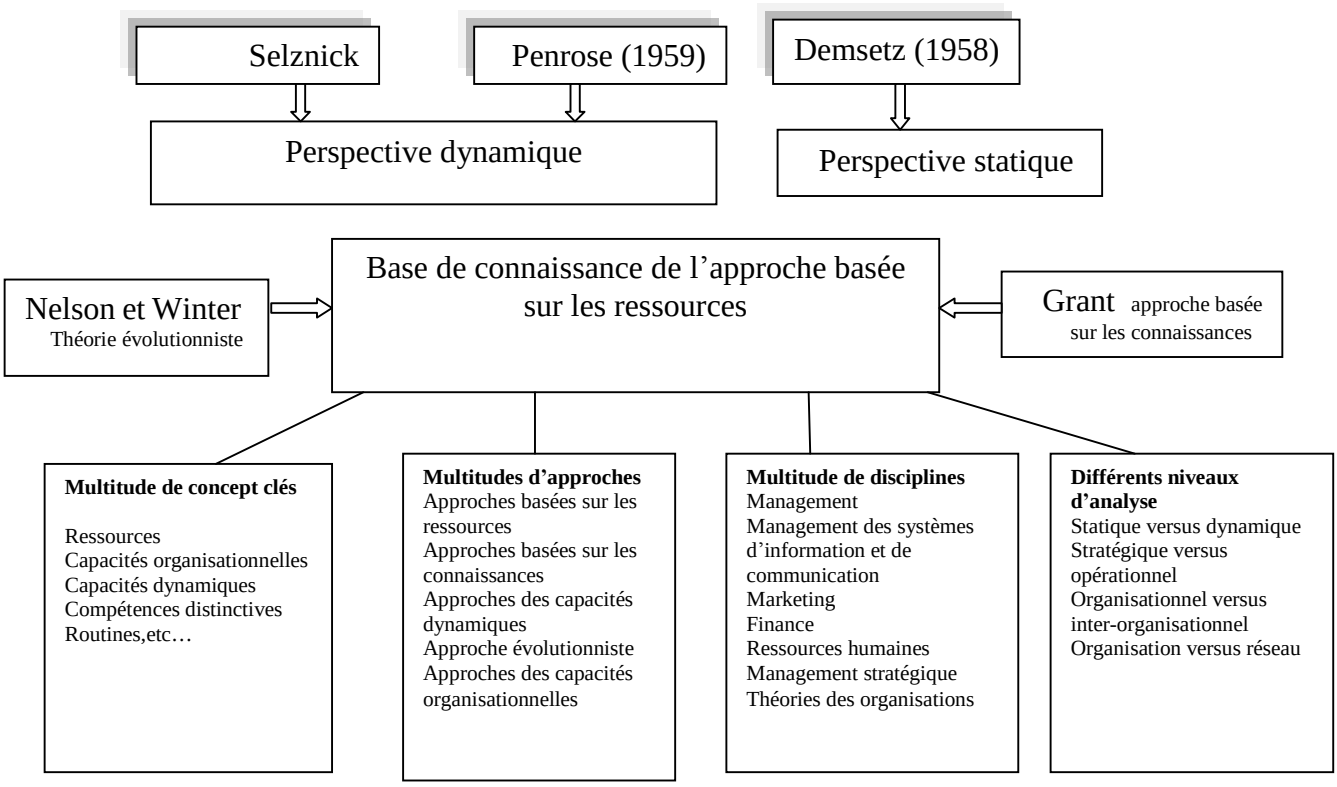

Source : Laurent L et al. (2007)

L'approche par les connaissances se focalise sur un type particulier des ressources : 'la connaissance'. Spender et Grant, ayant coordonné les travaux sur la théorie de la connaissance (Knowldge based view KBV), se proposent d'introduire une nouvelle vision de la firme en la définissant comme étant une organisation qui possède la capacité d'intégrer et de coordonner les connaissances et à

en créer de nouvelles. En posant de nouveaux postulats, la théorie de la connaissance prend son envole et se considère comme complémentaire à la théorie des ressources. Ces postulats portent sur les raisons d'existence de la firme et la définition de ses frontières. Celle-ci est constituée d'individus qui combinent la connaissance de manière plus efficace que le marché dans lequel elle s'insère. Le niveau de cette efficacité délimite les frontières de l'entreprise. Les défenseurs de la théorie basée sur la connaissance (KBV) soutiennent l'idée que la connaissance pourrait être source d'avantage concurrentiel. En effet, Barney (1991) relie la compétitivité de la firme seulement aux connaissances tacites et spécifiques, du moment qu'elles empêchent la diffusion des connaissances de la firme et déjouent les efforts des concurrents à les imiter. Néanmoins, les barrières à l'imitation expliquent la pérennité d'un avantage compétitif seulement au cas où l'imitation est le meilleur moyen pour les concurrents de réduire l'écart de performance.

Pour Besson (2003), identifier l'avantage compétitif est équivalent à identifier les processus de gestion de connaissance et d'apprentissage à l'intérieur de la firme. Cela passe par la mesure de sa performance cognitive. Le transfert du savoir entre les membres de l'entreprise doit se faire sans entraves. Le facteur humain influence le processus de diffusion et de réception et donc l'intégration et le transfert des savoirs. Cependant, diffuser les connaissances tacites rencontre certaines difficultés. Pour y remédier, il s'avère nécessaire de les codifier. Almeida et Grant (1998) observent que les modes de transfert de connaissances les plus riches sont ceux qui impliquent un échange oral, qui permettent non seulement de répondre à une question, mais aussi d'explorer tout l'environnement non explicite de celle ci. Le choix du mode de transfert doit donc être le plus en adéquation possible avec la connaissance échangée, et les caractéristiques de l'émetteur et du récepteur afin d'assurer la réussite du transfert, et de manière indirecte, de la compétitivité de la firme. Celle-ci dépend aussi de la capacité des firmes à accéder et intégrer des savoirs hors de leurs frontières.

Deux approches complémentaires sont distinguées au sein de l'approche KBV : la première, développée par Conner et Prahalad,

Grant entre autres, met en avant l'intégration et la coordination des connaissances individuelles comme rôles principaux de la firme. La valeur des connaissances est plus grande que celle des autres ressources étant donné qu'elle permet l'utilisation optimale de tout type de ressource. La deuxième approche défendue par Nonaka et Spender, considère la firme comme une entité de création de connaissances. Les connaissances et la manière dont les organisations les utilisent doivent changer constamment. De ce fait, les connaissances que la firme utilise ne sont ni données ni pré-existantes mais créées : les connaissances de la firme sont continuellement renouvelées.

Les approches basées sur les capacités dynamiques et les capacités organisationnelles se développent à partir des années 1990 pour combler les lacunes de l'approche basée sur les ressources (RBV) considérée comme portée sur une analyse statique. Les capacités dynamiques comme son nom l'indique se basent sur l'évolution des ressources et compétences. En effet, selon Teece et al. (1997) les capacités dynamiques constituent l'aptitude d'une firme à intégrer, construire et reconfigurer les compétences internes et externes en réponse aux changements rapides de l'environnement. Dans le contexte actuel d'ouverture et de forte concurrence, cette approche prend de plus en plus d'importance pour expliquer la nécessité d'adaptation des entreprises à la diversité des sources de changements. Pour ce faire, elles doivent reconfigurer sans cesse leurs ressources et leurs compétences. Il s'agit donc d'une capacité de l'organisation à changer.

Selon Winter (2003), les capacités dynamiques permettent d'apporter des changements aux produits et au processus de production selon l'échelle géographique et les clients servis. Cependant, l'auteur insiste sur l'idée que les capacités dynamiques se distinguent des autres sources de changements où l'entreprise serait contrainte de s'adapter sans aucune préparation préalable à une situation qui urge. Ainsi, la différence entre l'adaptation à une situation de force majeure et les capacités dynamiques est que la première s'improvise alors que les capacités dynamiques nécessitent que l'organisation soit préparée au préalable au changement. Dans ce sillage, Josserand (2007, p.97) indique que « la capacité à recombiner

les ressources de manière dynamique ne s'improvise pas, elle est elle-même le fruit d'une dynamique apprenante ».

Les capacités organisationnelles quant à elles désignent la mobilisation des ressources, des compétences et des connaissances en les mettant en action sans les définir au préalable. Collis (1994) a établit une typologie des capacités organisationnelles se composant de trois principales catégories : la capacité à réaliser les activités fonctionnelles de base (distribution, marketing…), la capacité à réaliser l'amélioration de ces activités et enfin la plus importante qui est liée aux améliorations dynamiques de la stratégie qui permettent de reconnaitre la valeur intrinsèque d'autres ressources ou de développer une nouvelle stratégie. St-Amant et Renard (2007,p.23) proposent une définition de synthèse de la notion de capacité organisationnelle : l'habilité ou l'aptitude de l'organisation pour réaliser ses activités productives de manière efficiente et efficace par le déploiement, la combinaison et la coordination de ses ressources et compétences à travers différents processus créateurs de valeur, selon les objectifs qu'elle avait définis précédemment.

La troisième approche qui émane de la théorie des ressources est celle fondée sur les compétences. Les différents travaux faits sur les compétences ont en commun de considérer la firme comme un « dépositaire de connaissances » ou comme un « processeur de connaissances » (Weinstein et Azoulay, 2000). L'approche par les compétences à un fondement clés à savoir l'importance donnée aux facteurs non marchands. La théorisation de la firme fondée sur les compétences implique l'hypothèse selon laquelle, parmi les diverses ressources que mobilise une firme, les connaissances et les compétences ont une place privilégiée. C'est la détention de compétences spécifiques, non acquise sur le marché, qui explique les différences de performances entre firmes. Le travail humain est un actif spécifique, il ne peut être traité comme un facteur de production passif qu'il suffit d'acheter sur le marché. La production repose sur les capacités propres des individus et la possibilité de leur mobilisation par l'organisation. Par conséquent, les conditions des apprentissages sont posées avec acuité dans l'entreprise. L'approche par les compétences se préoccupe également des conditions de la coordination des différents savoirs apportés par les salariés. Les

connaissances nécessaires à la production étant dispersées entre différents individus, le problème central de la production est d'assurer la coordination d'individus détenant des connaissances différentes.

Les études faites sur les compétences font émerger deux grandes catégories de compétences ; les connaissances et compétences technologiques développées par Prahalad et Hamel, ainsi que par Patel et Pavitt dans divers travaux et les compétences entrepreneuriales ou managériales mises en avant par Chandler. Les compétences technologiques désignent les ressources technologiques à valeur ajoutée, rares et difficiles à imiter qui permettent à l'organisation d'obtenir un avantage compétitif. Les compétences organisationnelles « désignent l'efficacité des 'procédures de résolution de problème' dans des domaines d'application spécifiés ; la capacité à utiliser et appliquer des connaissances, à maîtriser des technologies et des méthodes de production ; la maîtrise des méthodes de gestion ; l'intelligence des marchés et de la demande... » (Weinstein et Azoulay, 2000,p.134). Elles sont considérées comme les compétences clés dans la détermination des performances d'une firme. Les analyses sur les rapports entre compétences et avantage concurrentiel conduisent à mettre en avant les notions de « core competence » (Prahalad et Hamel, 1990) ou de « core capabilities » (Leonard, 1995). Pour caractériser ces compétences clés, la théorie évolutionniste fait référence aux compétences dynamiques et aux compétences « combinatoires ». Ces concepts seront étudiés ultérieurement. En outre, la distinction entre « compétences fondamentales » (basic capabilities) propres au secteur et la formation de « compétences distinctives » propres à la firme s'impose. Les conditions de formation des compétences fondamentales et des compétences distinctives sont sensiblement différentes : les premières naissent de la standardisation des procédures et formes organisationnelles (le management par la qualité totale, organisation par projets, ...), elles mettent en exergue des formes de formation et diffusion des connaissances organisationnelles ; les secondes sont la résultante du processus d'apprentissage long et interne à la firme et de la formation de compétences et de procédures spécifiques.

2.2) La théorie évolutionniste :

Les questions qui préoccupent les évolutionnistes tournent autour de la diversité des firmes et la logique de leur évolution et leur transformation. La firme évolutionniste est considérée comme une entité dotée de compétences individuelles et collectives mémorisées dans les routines et qui s'accroissent par le phénomène de l'apprentissage. Elle est étudiée a travers quatre paramètres à savoir : l'apprentissage et routine ; évolution et contrainte du sentier ; sélection et environnement et les compétences foncières.

L'évolutionnisme se focalise principalement sur le progrès technique et la dynamique d'accumulation du savoir et son articulation avec les autres dimensions, notamment organisationnelles et institutionnelles. La théorie évolutionniste postule que la dynamique d'innovation est en relation étroite avec le processus d'accumulation du savoir. La dynamique sectorielle est appréhendée en termes de changement technique et d'innovation. La technologie peut être assimilée à un ensemble du savoir sur la technique mettant en jeu des connaissances hétérogènes. Ainsi, elle est composée d'une part de savoir aisément transmissible, applicable, notamment parce que codifiable ; d'autre part de savoir spécifique à des individus, des organisations ou des applications particulières, ce qui renvoie au caractère tacite (non exprimable en mots) de la connaissance.

L'économie évolutionniste a fondé son analyse autour des notions utilisées par le biologiste Charles Darwin à savoir la variation, la sélection et l'hérédité. Elle découle des modèles de croissance macroéconomiques développés par Nelson et Winter (1982) qui considère le marché comme un environnement sélectif des firmes. Les gènes qui se traduisent par les caractéristiques de la firme et qui se transmettent de période en période sont les routines. Tant que l'environnement est stable et les résultats obtenus sont satisfaisants, les décisions prises par l'entreprise relèveront de routines. Ces routines, se traduisant par des savoir faire des individus, permettent également à l'entreprise de survivre dans un environnement changeant.

La structure des modèles évolutionnistes est fondée sur le schéma qui suit : un ensemble d'entreprises dont la principale différence est la performance interne de la firme en termes de coût

unitaire de production sont en concurrence pour la vente d'un bien homogène sur un marché. Ces différences de performance traduisent les différences de technologies, de compétences et de routines. Les entreprises dont le coût unitaire de production est inférieur au prix moyen du marché dégagent des profits qui vont leur permettre d'augmenter leur production.

Par ailleurs, pour analyser les situations concurrentielles, le principe de la sélection de l'environnement prime au détriment des choix des firmes et de leurs influences sur la concurrence. Contrairement à la vision néoclassique qui confère à l'environnement la capacité d'éliminer toute entreprise qui ne cherche pas à maximiser son profit, la théorie évolutionniste le considère comme étant sélectif. La sélection est un processus qui fonctionne selon trois facteurs: l'entrée de nouvelles entreprises disposant chacune de leurs ressources propres, l'élimination des firmes non profitables et les modifications de l'importance relative des technologies rentables disponibles. Nelson et Winter pour leur part (1982, p.263) ont distingué quatre propriétés de l'environnement sélectif d'une innovation : la nature des coûts et bénéfices relatifs à l'adoption d'une innovation par rapport à une autre ; les préférences des consommateurs, les normes et les réglementations en vigueur ; la relation entre le profit et ses conséquences sur les unités organisationnelles en termes d'expansion ou de contraction et la nature de l'apprentissage par les organisations des conditions du succès d'une innovation.

Le problème central de cette théorie est de comprendre les conditions de formation, d'évolution et de transformation des connaissances et compétences des firmes, d'où l'importance donnée aux compétences dynamiques : l'essentiel pour comprendre les propriétés et les performances des firmes se situe dans les propriétés des dynamiques d'accumulation de connaissances, et en particulier sur les aspects d'irréversibilité et de dépendance de sentier. En effet, la technologie suivrait des trajectoires et le chemin emprunté possède une propriété importante : un pas effectué conditionne le pas suivant, et certains pas particuliers conditionnent l'ensemble du développement futur ; ces derniers sont désignés comme irréversibles. La dépendance de sentier (*path-dependency*) caractérise le conditionnement temporel des développements technologiques le

long des trajectoires. D'autres compétences ont un effet de taille sur la transformation et l'évolution en l'occurrence les compétences foncières développées par Teece (1988). Il les considère comme « un ensemble des compétences technologiques différenciées, d'actifs complémentaires et de routine qui constituent la base des capacités concurrentielles d'une entreprise dans une activité particulière ». Dans un environnement de plus en plus instable, les compétences combinatoires sont requises. Elles ne consistent pas en une simple addition de l'ensemble des savoirs, savoir faire et savoir être mais en leur combinaison qui signifie savoir sélectionner et mobiliser des ressources et surtout savoir les organiser pour faire face aux événements et aux problèmes imprévus.

En somme, le point commun des approches présentées ci-dessus réside dans le fait que c'est le savoir qui fonde la firme, la justifie et permet de rendre compte de sa nature et de la diversité de ses formes, et qu'elle est le lieu de la gestion et de la production de connaissances et compétences spécifiques. Ainsi avec ces approches, on considère l'entreprise comme un *«noeud de compétences»* et la connaissance comme un facteur de production qui prime sur les autres facteurs. Celle-ci est la caractéristique principale de l'économie de la connaissance.

Conclusion

La thèse d'une nouvelle ère économique qui aurait pris toute sa dimension dans la dernière décennie du XX^{ème} siècle a des retombées sur celle de la firme conçue comme une entité caractérisée par ses compétences spécifiques et ses capacités d'innovation. Pour de nombreux économistes, la période récente de l'histoire économique serait marquée par des mutations radicales qui changeraient la nature du fonctionnement de l'économie. Cette nouvelle phase qualifiée d'« économie fondée sur la connaissance », d'« économie du savoir » ou encore de « capitalisme cognitif » serait caractérisée par une phase d'innovation radicale au sens de Schumpeter impliquant non seulement de nouvelles technologies mais aussi de profondes transformations organisationnelles des firmes et des marchés, ainsi que des modes de régulation.

Les transformations dans l'organisation générale de l'économie n'ont pas manqué d'affecter la théorie économique y compris la micro-économie consacrée au thème de l'entreprise. Il

n'est donc pas si surprenant de constater que des phénomènes observables comme l'accélération du rythme des innovations, la généralisation et la diffusion des technologies de l'information et de la communication, la montée des qualifications requises par le système productif et les mutations du marché financier ont fait l'objet de nouvelles réflexions dans le cadre des théories de la firme. Dans ce cadre, tout un courant de pensée relevant de l'économie cognitive se trouve au centre des débats sur les questions de compétitivité et de performance. Les théories qu'on qualifie de cognitive considèrent que les firmes doivent être analysées comme des répertoires de connaissances productives, la façon dont les individus et les organisations développent des connaissances et les processus d'apprentissages qui les fondent.

Les théories cognitives ont permis de fournir une série d'outils intellectuels à l'économie de la connaissance pour analyser les faits nouveaux spécifiques à cette discipline afin de tirer des conclusions correctes. Elles ont redéfini la vision portée à l'entreprise en la considérant comme volontariste en ayant la possibilité de se construire elle-même un avantage concurrentiel grâce à ces compétences contrairement à la vision déterministe qui rattache l'avantage concurrentiel au positionnement de l'entreprise dans le marché dans lequel elle évolue. L'approche cognitive de la firme considère celle-ci comme une somme d'individus qui la compose où l'importance est donnée aux interactions entre individu et non aux structures.

La plupart des analyses mettent fortement l'accent sur le fait que les capacités d'une firme sont fortement conditionnées par son histoire, par la nature de ses apprentissages passés qui ont façonné sa « base de connaissances », inscrite dans ses structures. Une des questions centrales concernant cette nouvelle analyse de la firme est de savoir comment peut se faire le partage entre continuité et changement, dans quelle mesure une firme est contrainte par son histoire, jusqu'à quel point elle peut renouveler ses compétences. La question est ainsi de savoir si l'apprentissage organisationnel renforce les modèles de décision existant ou les oriente pour s'adapter au changement. Cette problématique a constitué et constitue encore le centre d'intérêt de nouvelle recherche en management des entreprises.

Bibliographie

- Barney J.B., "Firm resources and sustained competitive advantage", *Journal of Management*, vol. 17, n° 1, 1991, p. 99-120
- Besson Dominique *et al.*, « Discours sur les compétences organisationnelles et individuelles » *Revue française de gestion*, 2003/4 no 145, p. 69-91.
- Clévenot M. et Douyère D. « pour la critique de l'économie de la connaissance comme vecteur du développement, interaction entre les institutions, la connaissance et les IDE dans le développement » communication présentée lors du colloque international « économie de la connaissance et développement » XXIV journée du développement de l'association Tiers monde.
- Collis D.J., "How valuable are organizational capabilities?", Strategic Management Journal, 15,(Winter special issue),1994,143-152.
- Dieuaide P., Paulre B., Vercelonne C. « le capitalisme cognitif » journées d'étude MATISSE, Université de Paris I. Non daté.
- Dutraive V., « Économie fondée sur la connaissance et théories récentes de la firme : une lecture veblenienne », *Revue d'économie industrielle*, 124 | 4e trimestre 2008.
- Dudezer A « La valeur des connaissances en entreprise : recherche sur la conception de méthodes opératoires d'évaluation des connaissances en organisation » thèse de doctorat, école centrale Paris 2003.
- Egidi M., Rizzello S., « Cognitive Economics: Foundations and Historical Evolution », *in* Egidi M., Rizzello S. (Eds.), *Cognitive Economics*, the International Library of Critical Writings in Economics, Edward Elgar, Cheltenham, 2003.
- Foray D., « L'économie de la connaissance », Paris, Ed La Découverte, Repères, 2000 n° 302.
- Grant R.M., "The Knowledge-Based View of the Firm: Implications for Management Practice", Long Range Planning, Oxford, Vol 30, n°3, pp450-454.
- Josserand E., "Le pilotage des réseaux: Fondements des capacités dynamiques de l'entreprise", *Revue Française de Gestion*, 2007 n°170: 95-102.

- Laroche Hervé et Nioche Jean-Pierre, « L'approche cognitive de la stratégie d'entreprise », *Revue française de gestion*, 2006/1 no 160, p. 81-105
- Nelson R.R., et Winter S.G., "an evolutionary theory of economic change" the Belknap press of Harvard university press Cambridge, Massachsetts and London, England, 1982.
- Penrose E., "The theory of the growth of the firm", 3rd edition, Oxford University Press Oxford, MA, 1995.
- Paulre B. « Enjeux et dilemmes de l'économie cognitive » Matisse – I.Sy.S. U.M.R. Université Paris 1 – C.N.R.S. N° 8595.
- Prahalad C.K., Hamel G., "The core competence of the corporation", *Harvard Business Review*, vol. 69, 1990, p. 79-91.
- Renard L.,St Amant. G., Ben Dhaou S., " proposition de classification de l'approche basee sur les ressources » ASAC 2006, BANFF, ALBERTA.
- Renard L.,St Amant. G., Ben Dhaou S., « présentation critique de l'approche basée sur les ressources » ACFAS, 2007.
- Rullani E « Le capitalisme cognitif : du déjà vu ? » *Multitudes*, 2000/2 n° 2, p. 87-94.
- Selznick, P. (1957). *Leadership in Administration*, Harper & Row, New York.
- Teece D.J., Pisano G., Shuen A., "Dynamic capabilities and strategic management" *Strategic Management Journal*, 1997, 18(7): 509-533.
- Tinel B 'Que reste-t-il de la contribution d'Alchian et Demsetz à la théorie de l'entreprise ?' Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Econom, 2004 (n° 46)
- Vercellone *C., «* La These Du Capitalisme Cognitif : Une Mise En Perspective Historique Et Theorique » in Colletis G. et Paulré P. (coord.) *Les nouveaux horizons du capitalisme, Pouvoirs, valeurs temps,* Economica, Paris, pp. 71-95, 2008
- Winter S.G., "Understanding dynamic capabilities", *Strategic Management Journal*, 2003, pp. 991-995.
- Wernerfelt B., "A resource based view of the firm", *Strategic Management Journal*, 1984,pp. 171-180.
- Walliser B., « L'économie cognitive », ed Economica, Paris, 2000.
- Weinstein O., Azoulay N., « Les compétences de la firme. » Revue d'économie industrielle. Vol. 93. 4e trimestre 2000.pp. 117-15